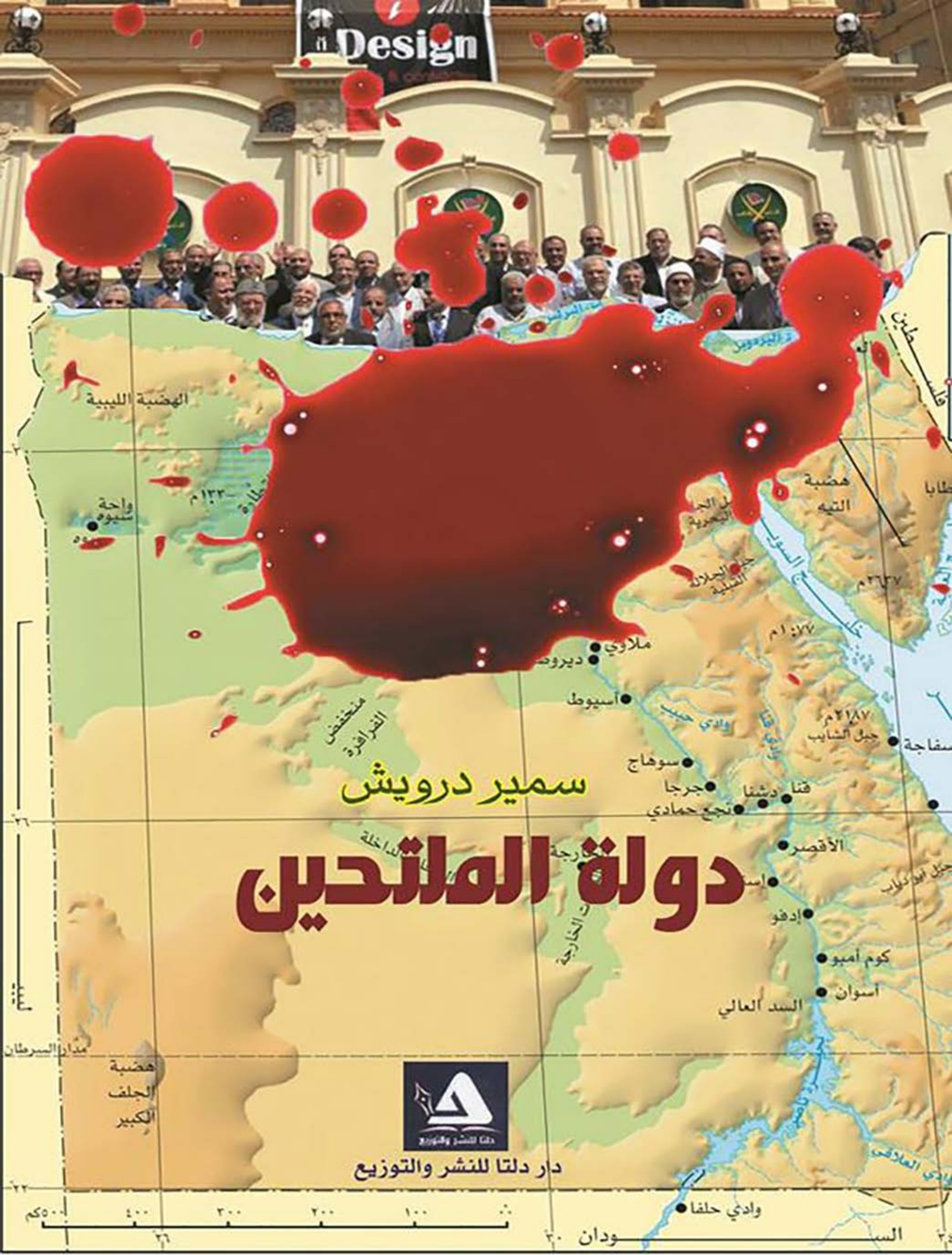


سمير درويش

دولة الملتحين

دار دلتا للنشر والتوزيع

دولة الملتحين

سمير درويش

شركة الدلتا اليوم للصحافة والنشر والتوزيع والدعاية

دار دلتا للنشر

رئيس مجلس الإدارة

المحاسب

أحمد التلاوى

الناشر

سليمان القلشى

مستشار النشر

أحمد سويلم

الطبعة الأولى

الكتاب : دولة الملتحين

المؤلف : سمير درويش

تصنيف الكتاب : دراسة

تصميم وإخراج : سمير درويش

المقاس ١٤ × ٢٠

رقم الإيداع : ٢٥٣٣١ / ٢٠١٥

الترقيم الدولي : 3 - 132 - 776 - 977 - 978

العنوان : ٧ شارع الموسيقار على إسماعيل الدقى

التليفون : ٣٣٣٧٨٣١٩ - ٣٣٣٨٧٠٣٩

email : elyoumnew@gamil.com

إهداء:

إلى أخوتي جميعًا

وإلى روح أبي الذي فارق مبكرًا

وإلى أمي.. من قبل ومن بعد.

مقدمة ضرورية

لست بصدد تأليف كتاب عن جماعة الإخوان المسلمين: نشأتها ومعتقداتها ورجالها وكتبها وحركتها السياسية والدينية، فهذا الموضوع المهم تناوله آخرون على مستوى الفكر والتنظيم، من الباحثين في الإسلام السياسي والحركات الدينية، والمنشقين عن الجماعة الذين خبروا طرق تفكيرها وأدواتها وتراتب القيادة داخلها.

كما أنني لا أكتب عن جماعات العنف الديني بشكل عام، على أهمية ذلك، حيث إنها تنبت جميعها من أصل واحد، وتهدف إلى غاية واحدة، رغم ما يبدو من اختلافات وصراعات بين فصائلها أحيانًا، بعضها حقيقي ويستحق الدرس والتمحيص، لكنه- في ظني- مؤقت وهامشي وليس ذا تأثير كبير، والدليل على ذلك هو اتحاد الجماعة الإسلامية والسلفية الجهادية والقاعدة مع الإخوان المسلمين حين بدت في الأفق علامات انهيارها منذ نهاية عام ٢٠١٢، حتى سقطت بالفعل منتصف عام ٢٠١٣، هذا التحالف الذي ما يزال ساريًا حتى اللحظة، والذي يضم جماعات عنفية جديدة إليه، مثل داعش وأنصار بيت المقدس وغيرهما.

لكنني- كمصري غيور على وطنه- تفاعلت مع حركة المقاومة الواسعة التي نشأت في مصر ضد حكم جماعة الإخوان المسلمين التي امتدت عامًا كاملاً، من يونيو ٢٠١٢ حتى يونيو ٢٠١٣، ودأبتُ على كتابة رأيي بطرق متعددة، سواء بالتدوين على صفحتي في موقع "فيس بوك"، وهي كتابات محفوظة، أو عبر المقالات التي كتبتها وأرسلتها بالإيميل بشكل عشوائي في البداية، فنشرت في مواقع متعددة في كل دول الوطن العربي، ثم خَصَصْتُ جريدة الزمان التي تصدر من لندن بنشرها، بغير مواعيد ثابتة، فمكنني ذلك من أن أكتب رأيي حينما أجد ضرورة لذلك، وأصمت إن لم أجد.

من الضروري- بداية- أن أثبت أنني ضد الحكم القائم على خلفية دينية، ومنه حكم جماعة الإخوان المسلمين، لعدة اسباب:

الأول: أنه يقوم على فكرة تحريم الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، وأن الشعب يحكم نفسه بنفسه ولنفسه، فالحاكمية لله في فكرهم، والاحتكام للشعب فيه تغول على سلطة الله.

الثاني: أنهم يعتبرون أنفسهم وكلاء سلطة الله، يحتكرون الحديث باسمه باعتبار أنهم الأقرب إليه، والوحيدين الذين يتبعون تعاليمه، وبالتالي فإن الله يحكم من خلالهم هم وليس غيرهم.

الثالث: أنهم يتخذون الديمقراطية مطية لوصولهم إلى سدة الحكم، مرة واحدة، ثم يدمرون الطريق إليها كي يتوارثوها مدى الحياة. تجد

تلك الأفكار في كتب محمد الظواهري وياسر برهامي وغيرهما، فإما تسييد وجهة نظرهم في الحكم وإلا الدمار الشامل الذي نراه ونحياه منذ نزولهم عن السلطة حتى الآن.

ومن المهم هنا أن أذكر أنني حاولت في تلك المقالات- قدر استطاعتي- أن أعتمد المعلومات التي يقوم دليل عليها، والابتعاد عما يندرج تحت بند الشائعات، أو- على الأقل- الذي يصعب إثباته، فليس ثم حديث هنا عن بيع سيناء بالاتفاق مع أمريكا وإسرائيل لتكون وطنًا بديلاً للفلسطينيين- مثلاً-، لأن ذلك يحتاج إلى معلومات غير متوفرة لديَّ، فأنا أكتب عما أعرفه فقط، وهو كثير.

كما أن غياب الشفافية، وعدم توفر المعلومات، عقبتان كبيرتان أمام أي محاولة بحثية تحاول الوقوف على الحقيقة، فليس أمام الكاتب والباحث سوى توخي الحذر والاعتماد على المتوفر من المعلومات، بالإضافة إلى الاستقراء والاستنتاج قدر علمه، وهو ما حاولته. فالحراك الثوري الذي بدأ منذ ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى الآن لم ينجح في إرساء مبدأ الحكم الشفاف وتوفير البيانات المطلوبة، إضافة إلى أن منطقتنا كلها ليس بها مراكز معلومات حقيقية تقوم بجهد علمي يمكن الاتكاء عليه بأمان، وليس أدل على ذلك من أن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، التابع لرئاسة مجلس الوزراء، كان يصدر بيانات تفيد أن شعبية الرئيس الإخواني عالية، وقت رئاسة

ياسر علي له، الإخواني الذي عمل في حملة محمد مرسي الرئاسية، ثم أصبح متحدثًا رسميًّا باسم الرئاسة.

لقد آثرت الصمت_ مثل كثيرين غيري- طوال المائة يوم الأولى من حكم الرئيس الإخواني، وهي المدة التي حددها بنفسه لكي يجد حلاً للمشكلات الخمس الكبرى: الأمن والمرور والخبز الوقود والنظافة، لكننا لم نر شيئًا من ذلك يتحقق على الأرض اللهم إلا تمثيليات كالتي كانت تحدث في عهد مبارك بإخراج أسوأ، كأن يحمل قياديٌّ مقشة وينظف أمام بيته، في غياب كامل لاستراتيجية متكاملة لحل تلك الأزمات حلاً علميًّا يضمن ألا تعود مرة أخرى، وكانت النتيجة أن كل شيء تعقد أكثر، خاصة الأمن، فقد شهد عام حكم الإخوان مصادمات دامية بين المتظاهرين وقوات الأمن من جهة، وبينهم وبين ميليشيات الجماعة من جهة أخرى، وكان النوع الثاني اشد دموية، مثلما حدث من مصادمات في ميدان التحرير يوم ٢٥ يناير ٢٠١٢، قبل أن يستلموا السلطة رسميًّا، وأمام مجلس الشعب بعد أن حازوا أغلبية البرلمان، والموقعة الأكبر والأشهر حدثت يوم ٥ ديسمبر ٢٠١٢، في اليوم التالي للمظاهرات العارمة أمام قصر الاتحادية، ففي ذلك اليوم بدأ قيادات الإخوان في حشد ميليشياتهم وتوجيهها إلى القصر، وفي ساعة الصفر اعتدوا على مجموعة قليلة من المعتصمين الذين فضلوا الاستمرار من اليوم السابق، في عدة

خيام، فضربوهم وعذبوهم وأحرقوا خيمهم، بل وأطلقوا الرصاص على بعضهم، مثل الصحفي الحسيني أبو ضيف.

المضحك المبكي أن الجماعة أعلنت أن جميع القتلى في صفوفهم، وصلى عليهم مرشدهم بنفسه وقال قولته التي أضحت شهيرة "ما ذنب النباتات"، في مشهد هزلي لن ينساه التاريخ إذ إن الجماعة التي تدعي أنها تحكم باسم الإسلام تكذب جهارًا نهارًا. والأكثر إيلامًا أن رئيسهم خرج في اليوم التالي يندب لأن متظاهرًا رشق سائقه بزجاجة مياه فارغة، وأعلن أن النيابة العامة وجهت تهمًا لكثيرين من المتظاهرين، وكانت المفاجأة أن النيابة لم تكن قد اتخذت قرارًا بعد، والمفاجأة الأكبر والمحزنة للجماعة ورئيسها أن النيابة صرفت كل المتهمين دون توجيه أي اتهام لأيهم.

هنا لا بد أن أقول- إحقاقًا للحق- أن هذا العام شهد مقاومة لحكم الإخوان من جميع قطاعات الشعب والدولة، فشهد صدام الجماعة مع القضاة والصحفيين والمحامين ورجال الأعمال والكتاب والمثقفين، وهؤلاء ضربوا مثلاً تاريخيًّا في المقاومة، ففضلاً عن آلاف المقالات والتقارير الصحفية والتصريحات والبرامج الحوارية، فقد اعتصم بعض المثقفين في مكتب وزير الثقافة- قبل ٣٠ يونيو ٢٠١٣ ووصولاً إليه- ليمنعوا دخول د.علاء عبد العزيز، الإخواني الذي عينته الجماعة وزيرًا للثقافة دون أن يكون معروفًا للمثقفين، ودون أن يكون له إنجاز

سوى انضمامه للجماعة، كما أن اتحاد الكتاب دعا إلى جمعية عمومية طارئة سحبت الثقة من الرئيس في سابقة لم تحدث قبلاً.

ورغم وجود مقالات في هذا الكتاب تتحدث عن سقوط وشيك لحكم جماعة الإخوان، وتحاول استقراء سيناريوهات سقوطها، وخرائط واحتمالات ما بعد السقوط، فمن الصعب الحديث عن فكرة التنبؤ، فأنا لا أعتقد أن الكاتب نبي يعرف الغيب، لكنه يستفيد من قراءاته في مد الخطوط على استقامتها وتوقع ما يمكن أن يكون، كثيرًا ما تخيب توقعاته لأنه التاريخ لا يسير في خط مستقيم، بل تحكمه تعرجات ومفاجآت وتدخلات غير محتملة وغير منظورة، وقليلاً ما تصدق مثل حالتنا تلك، إذ إن الجماعة فقيرة في أدائها السياسي مما جعلها في الغالب تختار الاحتمال الأسوأ في كل الاختبارات التي واجهتها.

فكانت الحكمة تقتضي التراجع عن الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس يوم ٢٢ نوفمبر ٢٠١٢، والذي أعلن فيه أن جميع قراراته السابقة واللاحقة محصنة في سابقة لم تحدث في التاريخ الإنساني، هذا الإعلان الذي كان بداية السقوط، والذي تسبب في مظاهرات الرابع من ديسمبر، ثم اعتداء ميليشيات الإخوان على المتظاهرين في اليوم التالي في مشهد دموي غريب، مما اشعل نيران الثأر بين الشعب والجماعة، والذي خرجت منه الجماعة خاسرة.

وكانت أمام الرئيس الإخواني فرصة الاحتماء بالجماهير التي خرجت أمام قصر الاتحادية ليخرج عن طوع الجماعة، لكن الواقع أنه كان أضعف من خطوة كتلك، وهناك شواهد كثيرة– وبعض المعلومات– على أن الجماعة هي التي كانت تصدر القرارات، وكان عليه إعلانها فقط.

حتى مظاهرات ٣٠ يونيو التي أُعلن أنها تهدف إلى خلع الرئيس وإجراء انتخابات مبكرة، كان يمكنه تفاديها بإصدار بعض القرارات التي تطمئن القطاعات الواسعة من الشعب، ليمنعها من الانضمام إلى المتظاهرين، أو حتى بالقبول بالانتخابات المبكرة، ووقتها سيكون لديه فرصه لإعادة الترشح، ولدى جماعته فرصة لترشيح غيره إن أرادت، لكنهم اختاروا طريق الترهيب بإطلاق التصريحات النارية عن طريق عاصم عبد الماجد وصفوت حجازي ومحمد عبد المقصود وطارق الزمر ومحمد البلتاجي وغيرهم، وحشد التابعين لهم للتظاهر في ميدان رابعة العدوية من ٢٨ يونيو، قبل موعد المظاهرات الشعبية بيومين، وطبعًا تم تسليح المتظاهرين، وحدث بعدها ما حدث مما رأيناه وعايشناه حتى فض اعتصامي رابعة والنهضة يوم ١٤ أغسطس ٢٠١٣.

وبعد: فإن هذا الكتاب ليس مقصودًا به تسجيل موقفي الشخصي فقط، على أهمية ذلك، بل رصد حالة مجتمعية رافضة تصاعدت

وتيرتها بانتظام حتى أسقطت الرئيس وجماعته، ورصد السجالات التي كانت متداولة في النقاش السياسي في تلك الفترة، والأحداث المفصلية التي شهدتها. فجماعة الإخوان أخطأت خطأها الكبير حين انفصلت عن أحلام الجماهير الثائرة في يناير ٢٠١١ بإقامة دولة العدل والمساواة، فعقدت اتفاقات سرية مع المجلس العسكري ومع القوى الدولية المهيمنة، واستطاعت أن توقف سير الأحداث لتعتلي السلطة، فدفعت هي ثمن هذا الخروج من ناحية، ومن ناحية أخرى ساعدت في عودة القوى القديمة التي ثار الشعب عليها، وجعلتها مقبولة لدى قطاع مهم من الجماهير.

إن هذا الكتاب مجرد محاولة متواضعة..

ربما تكون مفيدة- فقط- في تثبيت الذاكرة.

سمير درويش

بنها: ١٢/ ٧/ ٢٠١٥

مائة يوم من عمر مصر!

العارفون بأدبيات الإخوان وتاريخهم وتطلعاتهم لا يحتاجون إلى مائة يوم، ولا مائة دقيقة ليفهموا أن مصر لن تتغير على أيديهم للأفضل نحو عدالة حقيقية. فالإخوان يتطلعون إلى اعتلاء السلطة وكسب الامتيازات التي كانت للنظام الساقط ورجاله ومؤسساته (إذا صح أنه كانت لهم مؤسسات بالمفهوم المعروف)، فـ"العدالة الاجتماعية" كمفهوم اقتصادي واجتماعي، وحتى ثقافي وفلسفي، غائب في فكرهم تمامًا، باعتبار أن الإسلام- كما يفهمونه- ليس ضد التملك، و"المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف"، و"اليد العليا خير من اليد السفلى"، وأنهم- لكي يؤدوا حق الله للفقراء- ليس عليهم غير تقديم الزكاة بمواقيتها وأنصبتها المحددة في الشرع، ناسين أن الفقراء مواطنون، لهم حقوق مشروعة، وأن الزكاة تصلح بين فرد وفرد، وليست صالحة بين دولة تتملك كل شيء، ومواطن فقير لا يمتلك إلا الفقر والجهل والمرض.

الخطاب السياسي للجماعة ورجالها- بمن فيهم، وأولهم، محمد مرسي- لا يخرج عن بيانات إنشائية تأخذ من الإسلام قشوره التي

تدغدغ الحواس، ولا تنفذ إلى عمق المشكلات الرئيسية للمواطنين. فإذا راجعت خطاباته وكلماته قبل انتخابه رئيسًا وبعدها، ستجد أنه يقول كلامًا عامًا مطعَّمًا بآياتٍ من القرآن الكريم، دون برامج عملية ومواقيت تنفيذ وأرقام واقعية مدروسة، و"مشروع النهضة" هو المثال الصارخ على ذلك، فالخطة السريعة لمكافحة ظاهرة الفقر فيه- مثلاً- تتحدث عن أفقر ألف قرية- مشروع جمال مبارك الاستعراضي-، وتعديل قانون الضرائب، و(تفعيل الزكاة!)، وإعادة توزيع الدخول، وتعديل قانون التأمينات الاجتماعية، ودعم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وتطوير الدور الاجتماعى لرجال الأعمال، وكلها عبارات إنشائية تفتقر إلى آليات التنفيذ، فضلاً عن قيامها على الزكاة و(هبات) رجال الأعمال، وبالمثل يمكن النظر إلى باقي أبواب المشروع، وكأننا لسنا في دولة قام مواطنوها بثورة كبرى تطلعًا إلى مجتمع صناعي زراعي متطور، يصبو إلى نهضة حقيقية تملك مصر أدواتها: أيدي عاملة ومواد خام ومياه وكهرباء وصحراء وعقول مبدعة.. الخ.

كل ما حدث على الأرض خلال المائة يوم المنقضية مؤشر على ما سوف يحدث في المستقبل القريب.. والبعيد أيضًا إذا استمر الإخوان في السلطة: إقصاء المعارضين، وتخوين الثوار واستمرار حبسهم، إهمال أهالي الشهداء والمصابين، التقرب إلى الدوائر

الخارجية القديمة التي انحاز لها مبارك ونظامه: قطر- خاصة ودول الخليج عامة- وأمريكا، والإفراج عن المحكومين في قضايا جنائية من المنتسبين إلى الجماعات الإسلامية المتطرفة، والاستحواذ على كل السلطات الحاكمة، ومحاولة إخراج دستور يرعى مصالح- ويرضي تطلعات- أقلية وصلت إلى السلطة في ظروف ليست طبيعية، وتغيير الخطاب الموجه إلى الغير حسب المصالح الآنية الضيقة، دون أن نشهد على الأرض تدشين مصنع أو بناء مدرسة أو مستشفى، أو- حتى- تحسين حال الموجود منها بالفعل، والنتيجة أن معاناة المواطن زادت، وأعباءه تفاقمت وتتفاقم أكثر، وأمله في تغيير حقيقي وتحسين المعيشة أصبح حلمًا عزيزًا صعب التحقق.

العارفون يعلمون أن الإخوان ليسوا جماعة دينية بالمفهوم المطلق تهدف إلى إقامة دولة ثيوقراطية تطبق الحدود، كما أنهم ليسوا جماعة سياسية تمتلك رؤية حقيقية للبناء والتقدم والتنمية المستدامة، هم خليط بين هذا وذاك، يستغلون الدين لكسب تعاطف الناخب، ويرددون مصطلحات سياسية لا يفهمونها هم أنفسهم، بل إن حديث محمد مرسي عن طائر النهضة برأسه وجناحيه ومؤخرته لا يعدو كونه لعبًا لغويًّا ركيكًا كثيرًا ما يلجأ إليه، ثم حديث الشاطر عن عدم وجود مشروع للنهضة أصلاً، وكلام المتحدث الرسمي عن إنه برنامج فكري لا غير، ليس سوى ارتباك يعكس الفقر على المستويات كافة!

محمد مرسي اعتمد- في تحسين صورته وكسب شعبيته- على مجموعة من التمثيليات الرومانتيكية القديمة: من فتح الجاكيت وقصة القميص الواقي، مرورًا بخطب المساجد وصور الجلابية البيضاء و"أهلي وعشيرتي" و"سائقي التوك توك"، وصولاً إلى خطاب قمة عدم الانحياز في إيران والهجوم على بشار الأسد ونظامه. وأنا لا أعرف على أي شيء يراهن، خاصة أن الجوعى لن يصبروا طويلاً، ولن يشفع له إيمانه عندهم، حتى لو قام الليل كله، وصام الدهر جميعه.

مرت المائة يوم الأولى إذن- مائة يوم من عمر مصر!- ولم يحدث شيء على الأرض إلا: المزيد من المعاناة، والانفلات الأمني والأخلاقي، وعدم وضوح الرؤية، واستمرار حبس الثوار، ومحاولات متتالية لتكميم الأفواه بإغلاق وحجب منابر الرأي ومحاكمة الصحفيين، وغلاء الأسعار، وتردي الوضع الأمني في سيناء، وإضافة أعداد أخرى إلى سجل الشهداء..

العارفون كانوا يتوقعون ذلك لا شك..

ولا شك يتوقعون ما هو أسوأ!

السفير اللبنانية: ٢٦/ ١٠/ ٢٠١٢.

أطفال سيمون بوليفار يقهرون الحكومة!

اليوم الثامن والعشرون من نوفمبر ٢٠١٢- أيضًا- ذهبت إلى ميدان التحرير بعد أن أنهيت أعمالي حوالي الثانية ظهرًا، في يقيني وأنا أمشي نحوه أنها ضريبة دم، على كل حر أن يدفعها، كل حر يرفض أن يكون شخص الرئيس فوق المساءلة بقوة الإعلان غير الدستوري، لهذا ربما أبالغ في كتابة شعارات على صفحتي في "فيس بوك" قبل النزول مباشرة، وكأنني ذاهب إلى الحرب، أو كأنني أكتب نعيي! الآن أعدت قراءة ما كتبته: "إلى ميدان التحرير الآن/ أحرار مصر لا يقبلون ديكتاتورًا فاشلاً/ الحرية أو الموت!!" واستغربت، هل أبالغ؟ لا أظن، فأنا لا أذهب كي أتفرج إرضاء لضميري، بل- إضافة إلى معارضتي لكل قرار أتصور أنه ليس في صالح مصر ومستقبلها- أمشي وراء رغبة قوية لأفهم السبب الذي يجعل صبيةً صغارًا، في عمر طفليَّ أو أصغر، يخاطرون بحياتهم، بل ويتساقطون شهداء بالفعل. كانوا في محمد محمود يوم ١٩ نوفمبر ٢٠١١، ثم في مجلس الوزراء، ومحمد محمود ٢ وميدان الفلكي وشارع منصور، والآن في ميدان سيمون بوليفار، على بعد خطوات من السفارة

الأمريكية في بداية حي "جاردن سيتي" الراقي من جهة ميدان التحرير، الذي حوله نظام مبارك إلى سكنة عسكرية وأغلق جميع الشوارع التي تؤدي إلى السفارة منذ عام ١٩٩٠، حينما تصاعد الغضب الشعبي ضد أمريكا قبل وأثناء وبعد حرب الخليج الأولى، ومن المفارقات المبكية أن المصريين قاموا بثورة خلعت مبارك نفسه وأخذته من قصر الرئاسة إلى سجن مزرعة طره، بينما بقيت السفارة الأمريكية- دون غيرها من السفارات الأجنبية- محروسة بجيش من قوات الأمن المركزي، ومحظور الاقتراب منها، حتى أمام المشاه العاديين!

بعد أن تجولت بين الخيام الكثيرة المتراصة في صينية الميدان، ورأيت الشباب المعتصمين المنهكين من مليونية أمس نائمين فيها وحولها من التعب، وألقيت نظرة متأنية على شارع محمد محمود، والجرافيتي المرسوم على حوائطه: الشيخ عماد عفت ومينا دانيال والزائر الجديد "جيكا"، ورأيت الابتسامة الكبيرة الساخرة التي رسمها شباب الثورة على الجدار الفاصل في بداية قصر العيني، جذبني صوت يشبه أصوات خطباء المساجد.. كانت هناك منصة ناحية جامعة الدول العربية يلتف حولها عدة مئات من الشباب، انضممت إليهم، فوقها شاب ملتحٍ يرتدي جلبابًا قصيرًا يخطب في الجموع، يشتم الرئيس محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين ويهتف بينما تردد

الجماهير وراءه، التقطتُ لهم عدة صور بكاميرا هاتفي المحمول، وتجولت لأرى باقي الميدان، أحفظ أماكن التجمعات وأشكال الناس والهتافات: "يسقط يسقط حكم المرشد" هو السائد الآن، تذكرت أنه أثناء حكم المجلس العسكري، حين كان أحدنا يقوله، كانت الأغلبية تسكته وتنادي: "إيد واحدة.. إيد واحدة"، الآن لم يبقِ الإخوان المسلمون على شعرة معاوية التي تربطها بباقي فئات الشعب التي شاركت في الثورة، بعد أن أبانت عن نيتها في التهام المجالس النيابية واللجنة التأسيسية والسلطة القضائية، إلى جانب السلطة التنفيذية، ولا تترك فرصة للآخرين كي يعملوا ويتحركوا لخدمة هذا الوطن بالطريقة التي يرونها.

كنت أظن أن الشباب سيصلُّون صلاة الجنازة على الناشط "فتحي غريب"، القيادي بحزب التحالف الشعبي الاشتراكي، الذي استشهد أمس في ميدان سيمون بوليفار، بين الصبية، نتيجة أزمة قلبية. الشارع يبدو هادئًا مقارنة بصلاة الجنازة على "جيكا" قبل يومين، دخلته فهاجمتني رائحة الغاز المسيل للدموع، بدأت خفيفة ثم أخذت في الاشتداد كلما توغلت، رائحة عنيفة ذكرتني بالروائح التي كنا نستنشقها مرغمين في "محمد محمود" قبل عام. رويدًا رويدًا وجدتني أدخل إلى ساحة حرب، فهذا الشارع القصير الذي يبدأ من ميدان التحرير، متوسطًا المجمع وجامع عمر مكرم منتهيًا بميدان سيمون

بوليفار، مفروش بأحجار صغيرة، وأطفال حول الخمسة عشر عامًا، بعضهم يحمل حقيبة المدرسة على ظهره، مسدود بمدرعات الأمن المركزي المزودة بجنود مبرمجين على ضرب الناس وإهانتهم، وقنابل مسيلة للدموع، وأحجار أيضًا. هناك حالة من الكر والفر، الهجوم والهجوم المضاد، وسط دخان كثيف ورائحة غاز وكمامات واقية، شاهدت امرأة في الثلاثين تقف على الرصيف في بداية الشارع تحمل في يدها بخاخًا ترش به وجوه الأطفال لتعالجهم من اختناقات الغاز.

توغلت أكثر ناشدًا رؤية أوضح، أقرب، وقفت على الرصيف وفي يدي هاتفي ألتقط به بعض الصور، كانت قوات الأمن تتراجع والشباب يكرون في إثرهم شاهرين الطوب الذي لا يملكون غيره، طفل صغير إلى جواري يحمل حقيبته المدرسية أيضًا، ويبدو أنه جاء ليتفرج، نظر ناحيتي وقال لي بثقة كبيرة: "الولاد دول يا عمو خلُّوا الحكومة تهرب!" يا الله على هذا التعبير، إنه يلخص القضية كلها.

تذكرت حينما كان ابني في الرابعة أو الخامسة من عمره، وكنا نشاهد فيلمًا أمريكيًّا عن الحرب الكورية، كان الجنود الأمريكيون يقتلون الأطفال والنساء الكوريين بوحشية، فسألني بشكل مباغت لم أتوقعه: "اللي لابسين جيش دول إسرائيل والتانيين فلسطين؟" لم أكن تحدثت معه عن هذا أبدًا، لكنها الطبيعة التي تخلقنا نحمل ثأرًا ضد إسرائيل التي احتلت أرضنا وهجَّرت شعبنا وقتلت النساء والأطفال

والشيوخ، وهنا يبدو أن شيئًا من الثأر نولد به ضد الداخلية وصلفها، ومسلك رجالها في إهانة الناس والاعتداء عليهم بلا سبب، هل يكون هؤلاء الأطفال يحاربون الداخلية باعتبارها عدوهم الطبيعي؟ هل يثأرون للمجتمع والتاريخ؟ ربما، فلا تحاول إقناعي أن طفل المدرسة هذا قبض ٥٠ جنيهًا نظير مواجهة القنابل السامة، تلك التي ما تزال آثارها عنيفة عليَّ حتى الآن وأنا في هذه السن.

أنا الآن ملآن بالأمل بعدما كان الإحباط بدأ يتسرب إلى نفسي، وأظن أنني سأحاربة في المستقبل بإعادة صوت هذا الطفل الجميل: "الولاد دول يا عمو خلُّوا الحكومة تهرب!"

ماروك برس (ومواقع أخرى): ٢٨/ ١١/ ٢٠١٢.

رؤية باردة لأصل الصراع السياسي في مصر

السياسيون غالبًا لا يفصحون عن أهدافهم النهائية من أعمالهم، فقلما تجد سياسيًّا– فردًا أو حزبًا أو جماعة أو مؤسسة– يقول إنه يريد الاستيلاء على السلطة، أو إقصاء معارضيه بالسجن أو بالتصفية، أو أنه يهدف إلى إخراس هؤلاء المعارضين وتكميم أفواههم، رغم أن هذه الأشياء كلها تحدث على أرض الواقع الآن من جماعة الإخوان المسلمين ضد منتقديهم، بشكل يومي، بل إن قادة هذه الجماعة يسارعون إلى إصباغ أوصاف ومصطلحات رومانسية على أفعال إقصائية وديكتاتورية ودموية، كالحفاظ على الأمن أو على وحدة الأوطان أو بتر الأيادي الخارجية التي تتخذ من المعارضين أدوات لها، أو إن فلولاً يندسون بين المعارضين "الشرفاء" ويقتلونهم.. وكأننا نستمع إلى قادة مبارك بنفس المنطق واللغة.

الصراع الدائر في مصر الآن– الذي أصبح دمويًا للأسف– يمكن تصنيفه على تلك الخلفية، فالخطاب السياسي المعلن من جماعة الإخوان المسلمين يقول كلامًا كثيرًا في كل وسائل الإعلام عن أسباب الصراع، دون أن يقترب من جوهره، فتجد مثلاً أنهم يتهمون القوى

الليبرالية بأنها تتشدق بكلام منمق عن الديمقراطية ولا ترضى بنتيجتها التي حملت محمد مرسي إلى مقعد الرئاسة عبر انتخابات حرة، وأنهم يتحدون مع الفلول أعداء الثورة لإفشال التجربة الإسلامية، كما أنهم يتحدثون عن شكل الجمعية التأسيسية لصياغة الدستور دون اللالتفات إلى المنتج الذي أفرزته، والذي يعد أهم الدساتير في العالم من حيث الحفاظ على حقوق المواطنين وحفظ حرياتهم، ويقدمون أمثلة كثيرة أهمها إصدار الصحف بالإخطار، ولا ينسون أن يتكلموا عن معاناتهم طوال ٨٠ عامًا، وعن عدد السنوات التي قضاها أعضاء الجماعة في السجون. وهو كله كلام فيه بعض من الحقيقة، لكنه يغفل الأسباب الحقيقية للصراع عن عمد.

الوجه الآخر للحقيقة أن القوى المدنية التي تعارضهم الآن ليست مسئولة عن تشريدهم وسجنهم، بل لقد عانوا أيضًا من اضطهاد مماثل إن لم يزد، فضلاً عن حملات الإرهاب وتشويه السمعه والتجريس. كما أن إصدار الصحف بالإخطار ليس- وحده- الغاية التي يسعون إليها، وهم ليسوا على استعداد للتنازل عن أهدافهم الكبرى في الحرية والعدالة الاجتماعية وإرساء قواعد دولة مدنية يحكمها القانون الذي يتساوى أمامه الحاكم والمحكوم، فضلاً عن المساواة حسب المواطنة والشراكة في الوطن بصرف النظر عن الدين الذي ينتمي إليه المرء، من أجل إصدار صحف بالإخطار، خصوصًا أن لديهم مخاوف قديمة

ترتكز على أدبيات الجماعة وتصريحات وكتابات قادتها التي تعلن أن الديمقراطية حرام، وأنهم إن حكموا إنما يحكمون باسم الله، وبالتالي لا يكون هناك كلام عن التداول، وهو ما بدأنا نراه الآن بالفعل على أرض الواقع بعد أن وصلوا إلى الحكم، كما أن البرامج المعلنة للإخوان المسلمين ترى أن الوسيلة المثلى لتحقيق العدالة الاجتماعية لا تقوم على إجراءات حاسمة تنفذها الدولة لسد الفجوة الواسعة بين الأغنياء والفقراء كتطبيق الحدين الأدنى والأعلى للأجور والضرائب التصاعدية، بل على توزيع الزكاة في أواخر شهر رمضان من كل عام، وحث رجال الأعمال على تقديم الصدقات! بخلاف أن برامجهم الاقتصادية تقوم بالأساس على النظام الرأسمالي الذي لا يهتم بالطبقات الدنيا في المجتمع، بالضبط مثل النظام الذي ثار المصريون ضده.

أصل الصراع الحالي أن الطرفين المتصارعين شاركا في صناعة الثورة المصرية ونجاحها، كل بقدر مشاركته، وليس موضوعنا هنا من بدأ ومن التحق، لمن كانت الأكثرية ولمن الأقلية، من فاوض النظام الساقط ومن رفض التفاوض إلا بعد الرحيل، من نزل من قطار الثورة عند حد معين ومن أصر على استكمالها حتى تحقيق كامل أهدافها، من قدم الشهداء والمصابين والمفقودين ومن لا، من تحالف مع العسكر ومن دفع ثمن هذا التحالف.. الخ، ليس مهما كل هذا، المهم

أننا أمام طرفين لكل منهما مشاركته غير المنكورة في صنع الثورة، وأرضيته في الشارع المصري، سواء أكانت منظمة تخرج بأوامر ولمدد وأهداف معينة، أم كانت عشوائية تخرج من تلقاء نفسها عندما تستشعر خطرًا يهدد الثورة وأهدافها المعلنة.

المشكلة أن جماعة الإخوان المسلمين بعد أن وصلت للسلطة بدأت تدير ظهرها لشركائها الثوريين، وتتنكر لحقوقهم وأهدافهم التي خرجوا من أجل تحقيقها، وتريد فرض فهمها هي وأهدافها هي فقط، فهي جماعة براجماتية تعاملت وتتعامل مع الثورة- والمجتمع ككل- بمنطق الفرصة، وتريد أن تحصل على أكبر قدر ممكن من المكاسب، دون اعتبار لشكل الوسائل التي تستخدمها- والتي وصلت إلى حد ارتكاب جرائم القتل- ولتأثير ذلك على شركائها في المشهد الثوري.

المشكلة إذًا ليست في الإعلان الديكتاتوري الذي أعلنه محمد مرسي يوم ٢٢ نوفمبر من طرف واحد- مع اعترافي أنه مشكلة كبيرة في ذاته- فالمصريون لا يحترمون القرارات السيادية في العامين الأخيرين وأهمها قرارات حظر التجول مثلاً. وليست المشكلة في مواد الدستور الذي يمكن أن يكون جيدًا أو متوسط الجودة، فالتاريخ يعلمنا أن أنظمة الحكم الاستبدادية لا تحترم الدساتير، كما أن حشد السلطة الحاكمة للناس في الشوارع والميادين ليست دليلاً على شعبيتها، أو

أنها على حق والآخرون على باطل، فجمال عبد الناصر أخرج المصريين للشوارع عام ١٩٥٤ يهتفون ضد الديمقراطية، وهو ما نعاني منه حتى الآن.

جماعة الإخوان المسلمين لا تريد أن تشارك في صياغة مستقبل مصر على قدر مشاركتها في الثورة أو حجمها الحقيقي في الشارع السياسي المصري، هذا الحجم الذي يتراوح حول الربع حسب تقديرات من صنعوا الحدث في الميادين من ناحية، والخبراء الاستراتيجيين من جهة أخرى، بل إنهم يستندون إلى حصولهم على نسبة مرتفعة في الانتخابات البرلمانية التي تمت في نوفمبر ٢٠١١ ويريدون نصيبًا يوازي نتيجتها، ولا يلتفتون عمدًا إلى الأحداث التي صاحبتها في شارع محمد محمود حيث كانت القوى المدنية مشغولة عن الانتخابات بمقاومة طمع المجلس العسكري في الحكم ومد الفترة الانتقالية دون إعلان عن موعد محدد لنهايتها، أو إلى أن هذه النسبة لم تكن هي نفسها في الانتخابات الرئاسية.

أصل الصراع إذن أننا أمام طرف يمارس بلطجة سياسية ليجني مكاسب أكثر كثيرًا من قدراته الحقيقية، مستعينًا بأدوات الدولة التي وضع يده عليها: مؤسسة الرئاسة والسلطة التشريعية والجيش والشرطة والحكومة بجهازها التنفيذي.. الخ، حتى أن الإعلان الدستوري هدف أصلاً إلى السيطرة على السلطة التي لم تستسلم تمامًا حتى الآن،

سلطة القضاء، بعد أن جرب معها أساليب متعددة: الرشوة والتخويف والتشويه، ولم يفلح تمامًا. كما أننا أمام طرف آخر- أنصار الدولة المدنية- لا يستطيع استثمار قوته بالشكل المطلوب، رغم أنه يملك الكوادر والقواعد والمثقفين والمفكرين.. الخ، ربما لأن قادته يفكرون في مكاسب فردية تعود عليهم هم، لا في مصلحة الوطن عامة، وربما لم يظهر من يبلور أفكار الشارع إلى برامج تستوعب طاقات الشباب وتوجهها توجيهًا سليمًا.

الإخوان المسلمون أكثر من يعرف أن وحدة التيار المدني ستقصيهم وتضعهم في حجمهم الحقيقي، لهذا يقاومون حدوثها بكل السبل، التي أولها الكذب والمراوغة والإرهاب بحشد الناس في الشارع، وليس آخرها الاعتداء على المتظاهرين السلميين وترويعهم وقتلهم.

ميدل إيست أونلاين: ٩/ ١٢/ ٢٠١٢.

مجلة الكلمة: العدد ٦٩، يناير ٢٠١٣.

رسالة إلى الرئيس محمد مرسي

عزيزي الرئيس:

لست من تابعيك بالتأكيد، كما أنني لست مؤمنًا بالخلطة التي تبشر بها جماعتك حيث تخلط القليل من الدين بالقليل من السياسة لإنتاج دولة مشوهة لا ترضي الدينيين ولا السياسيين، إلا جماعتك التي لا يزيد حجمها في الشارع المصري عن ٢٠%، تقل قليلاً أو تزيد قليلاً، كما أنني لست مطمئنًا- تمامًا- إلى العملية الانتخابية التي حملتك إلى السلطة بسبب اللغط الكثير الذي أثير حولها من شبهة تزوير، وكلام عن تدخلات أجنبية فضلت جماعتك عمن سواها بسبب ظهيرها الشعبي.. لكنني بالتأكيد مصري مخلص لوطنه، يحلم بأن يرى مصر بلدًا متطورًا عصريًّا يصنع مستقبله بيده، ويشارك في صنع الحضارة العالمية، تلك التي نحن عبء عليها.

أنا أيضًا لست سياسيًّا متمرسًا، ولا أنتمي لأي فصيل سياسي، اللهم إلا ميلي الفطري إلى فكرة العدالة الاجتماعية بمعناها الواسع، التي تكفل للفقراء والمعوذين فرصًا للعيش الكريم، عن طريق إلزام الدولة بتوفير فرص عمل كريمة تضمن لهم الحد الأدنى من الحياة

والأمان، ذلك أنني أتصور أن الدولة- في أصل نشأتها- لم تُخلق إلا لإنصاف الضعيف، وكفالة الفقير، والانتصار للمظلوم، فلا أظن أن الأقوياء والأغنياء والظالمين بحاجة إلى الدولة، بل إنني أتصور أنهم ألد أعدائها كونها- من المفروض- تأخذ منهم لتعطي غيرهم.

لهذا- يا عزيزي الرئيس- أكتب إليك الآن حبًّا في مصر وخوفًا من أي سوء قد يحيق بها وبأهلها، وهو ما أرى نذره- للأسف- ماثلة في الأفق، ليس لأنني- كما وضحت- قارئٌ لمستقبل السياسة، بل لأن ناتج البنزين والكبريت لا يكون إلا نارًا، ومعظم النار من مستصغر الشرر كما تعرف. تنتج النار من رغبة قلة منظمة في الاستحواذ على كل شيء وتغييب أغلبية كاسحة عقابًا لها على عدم ممارستها للسياسة، هنا الفارق الجوهري- في رأيي المتواضع- بين الزعيم الاستثنائي الذي يقرأ الواقع بشكل سليم ويستشرف المستقبل، ويضع وطنه على الطريق الصحيح، وبين الرئيس، الذي قد يكون شرعيًّا، ولكنه لم يدرك كنه اللحظة التي يحياها وطنه والعالم، وبالتالي يسير عكس الريح إلى هاوية لا يعلم مداها.

ألف باء الإدراك السياسي يعلمنا أن ما يصح فعله في الظروف الاعتيادية من حياة الشعوب، لا يصح على الإطلاق في فترات الأزمات، ذلك أن المواطن البسيط- الذي هو أصل أي تحرك سياسي ومادة له- لا يكون هو هو في الحالين، فإذا كان طيِّعًا يسيرًا عاقلاً

في الأحوال العادية، فهو ثائر حانق في الأزمات.. هكذا نحن الآن بعد ثورة ظننا أنها فرصتنا الكبرى للقفز من قطار التخلف والرداءة الذي يسير بنا إلى الوراء. منطق الفرصة التي تجعل جماعتك تتشبث بالحكم وترفض اقتسامه مع شركائها في الميدان، هو ذاته منطق الثوار الذين دفعوا دماءهم وعيونهم وأرزاقهم وذويهم، والخوف من اشتداد الصراع بين فريقين يرى كل منهما أن هذه فرصته هو، دون أن يرى الآخر ولا يحسب حسابه.

الألعاب السياسية التي تبيح الكذب والخداع والمفاجأة، والقنص أحيانًا، قد تفيد بعد سنوات حين يستقر الوطن الذي يحملنا جميعًا، كسفينة عائمة على سطح موج هائج، وحين تكون الظروف متاحة والفرص متساوية، لكنها ستكون محض كذب وخداع واستلاب في أوقات الأزمات غالبًا يتحمل الفاعل نتائجها التي لن تكون جيدة على المدى الطويل، ذلك أن المهزوم- يا عزيزي الرئيس- قد لا يجد حيلة لأخذ حقه الآن، لكنه لن يكون سعيدًا على الإطلاق، وغالبًا لن يرتاح إلا إذا حصل على ما يستحق. الخوف من هذه المسافة بين أن يكون المرء مقهورًا لا حيلة له، وبين أن يتمكن من الحصول على حقه، أو ما يعتقد أنه حقه.

لسنا في معرض جدل عن حقوق واستحقاقات وإجراءات شكلية واقتراعات واستفتاءات، كلها أمور مهمة لا مراء في هذا، لكن الأهم

منها هو بناء لحمة وطنية تجمع جميع الوطنيين من كافة الأطياف كي نعبر إلى شاطئ، أي شاطئ، نستطيع أن نقف فوقه بأمان لنتناقش ونتفق ونختلف ونحتكم للصناديق ونصنع تجربتنا التي أظننا مؤهلين لها تمامًا إن خلصت النوايا، وإن وضعنا وطننا نصب أعيننا وفضلناه عما سواه.

قبل أن نناقش حق اليهود المصريين في العودة– يا عزيزي الرئيس– علينا أن نناقش حق المصريين داخل مصر في التعايش والحرية والإخاء والكرامة والعدالة الاجتماعية، تلك الأهداف التي انطلقت الثورة من أجل تحقيقها. قبل أن نطمئن أمريكا أو إسرائيل أو كائن من كان، علينا أن نطمئن المصريين على حريتهم ومستقبلهم، وعلى حقهم في المواطنة ومقتضياتها، لهذا أظن أن السير نحو المخالفين في الرأي واجب وطني لأنه السبيل إلى التقدم والخروج من الأزمات الحالية والأخرى الماثلة في الأفق، أما الكبر والعناد فلا يتحمل عواقبهما إلا المكابر العنيد، ولك فيما حدث لسابقك أسوة وموعظة.

تقبل تحياتي.

والسلام عليكم ورحمة الله.

اتحاد كتاب الإنترنت المغاربة (ومواقع أخرى): ٢/ ١/ ٢٠١٣.

ماذا لو عرضوا عليَّ منصب وزير الثقافة؟

كثيرًا ما أفكر: لو أنني كنت جالسًا في بيتي أمام الكمبيوتر– كالعادة– في عام ٢٠٠٥ مثلاً، ورن هاتفي المحمول، ففوجئت أن على الطرف الآخر الدكتور أحمد نظيف، أو حتى أحد موظفي مكتبه، يعرض عليَّ منصب وزير الثقافة خلفًا للفنان فاروق حسني، ترى ماذا كنت سأفعل؟ مشكلة هذه الفكرة المجنونة أنها تجيئني الآن ونحن في ٢٠١٣ بعد أن قامت ثورة بدلت المواقف والمواقع والأسماء، فالرئيس أصبح سجينًا والسجين رئيسًا، والوزير متهمًا وأحد وكلاء وزارته وزيرًا استقال من وزارة انتهت بالفعل ليحصل على جائزة تمنحها وزارته، ثم ما لبث أن عاد إلى مقعده مرة أخرى؛ يتابع وقائع محاكمة وزيره السابق، وربما يدلي برأيه فيه بكل أريحية!

عام ٢٠٠٥ كان عمري ٤٥ عامًا متجاوزًا أعمار رؤساء أمريكا المنتخبين، ولم أكن سوى موظف في اتحاد الكتاب، لا يحبني السكرتير العام بزعم أنني أفشي أسرار العمل في المقالات التي أنشرها، لهذا لم يكن يسند إليَّ أية أعمال حتى لا أعرف أكثر مما أعرفه، وصارحني مرة– في إحدى مواجهاتنا– أنني صرت عبئًا على

المكان لا يعرف كيف يتصرف فيه. فماذا لو أنني- والحالة هكذا- تلقيت مهاتفة الدكتور نظيف؟ هل كنت سأرفض مثلاً لأنني ثوري بطبعي ولا يعجبني الحال المايل؟ وهل كنت سأُسْمعه ما يكره عبر الهاتف باعتبار أنني شريف أرفض التعاون مع نظام حكم فاسد سرق ثروات البلد ومقدرات الشعب؟ أم تراني كنت سأقبل لأنتقم من السكرتير العام برفض أية طلبات يتقدم بها للحصول على إعانات مالية؟ وإن كان قلبي أسود قد أحل لجنة الشعر وأعيد تشكيلها بحيث لا يكون عضوًا تاريخيًّا بها كما كان؟

دعنا نتقدم خطوة للأمام في هذه الفرضية الساذجة، ونتخيل أنني شكرت الدكتور نظيف على حسن ظنه بي، وقبلت المنصب متمنيًا ألا أخذله هو والسيد الرئيس الذي لا بد أنه أحيط علمًا بالاختيار، والسيد رئيس جهاز أمن الدولة الذي عُرض عليه الاسم فمرره، والسيد رئيس مباحث قسم بنها الذي لم يعترض، فماذا لو اتصل بي ديوان رئيس الجمهورية وأخبرني أن "الهانم" تريد زيارة المتحف مثلاً أو إحدى المكتبات الكبرى التابعة للوزارة؟ هل أرفض لأنها بلا منصب سياسي دستوري يبيح الزيارة؟ وهل أتقدم باستقالة مسببة تفضح ازدواجية السلطة وعائليتها وتزلزل أركان النظام- إن كان سيتزلزل-؟ أم تراني أقبل ممتنًّا وأعتبرها فرصة لأفاتحها في مشكلات الوزارة وضعف

المخصص المالي الذي يعيق مشروعاتها؟ وهل أكون ساعتها "كلب الست"؟

كل هذه الأفكار الغريبة- وأسوأ منها- تجول بخاطري أحيانًا وأنا أقرأ بعض التعليقات على صفحات أصدقائي في "فيس بوك"، أو وأنا أستمع إليهم في الندوات القليلة التي أحضرها، حين ينبرون للهجوم الكاسح على هذا الشخص أو ذاك لأنه قَبِلَ هذا أو هذه أو تلك من المزايا القليلة التي كان يقدمها النظام الساقط، أتابع تقلصات الوجه وتهدجات الصوت وحركات اليدين وانفعالات الجسد كله وأسأل نفسي بخبث فلاح لئيم: "ترى هل كان سيرفض- أو سترفض- لو جاءته مهاتفة نظيف عام ٢٠٠٥ وهو- وهي- جالس أمام الكمبيوتر كالعادة، يعرض عليه تولي الوزارة، بينما هو مجرد موظف متهم بإفشاء أسرار محل عمله؟

صلاح عبد الصبور في رأيي أهم شاعر عربي في العصر الحديث بعد أحمد شوقي، ليس لأنه- فقط- جدد في القالب الشعري المتوارث، مع أقرانه، ولكن لفهمه المتطور الذي سبق عصره لماهية الشعر ورسالته، وكتاباته النقدية تشهد بذلك، كما أن شهادات الشعراء والكتاب الذين عاصروه تقطع بأنه كان عزيز النفس مترفعًا عن الصغائر ولا يتوانى عن مساعدة كل من يلجأ إليه، وكل من لا يلجأ إليه أيضًا، كما أنه كان جسورًا في زمن كانت الجسارة فيه تقود

صاحبها للهلاك، ومراجعة عناوين الكتب التي صدرت عن هيئة الكتاب زمن رئاسته لها تشهد بذلك، ومع ذلك لم يسلم الرجل من التقوُّل عليه إلى أن قتلته كلمة غير مسئولة ألقاها "ثوري" في وجهه في لحظة غضب، لأنه قَبِل منصبًا حكوميًّا لا يُعَدُّ كبيرًا بمنطق الرشاوى الوظيفية، وكان عمره وقتها أكبر من الرؤساء الأمريكيين المنتخبين!

(قرأت روايات بعض شهود الواقعة، وكنت- وقت القراءة- أتخيل الحركات الجسدية وتعبيرات الوجه المصاحبة للاتهامات، وأكاد أراها الآن مجسمة في المواقف المشابهة)!

لاشك أن لدينا مفاهيم هائمة وغائمة حول الكثير من القضايا الرئيسية التي نتداولها، ولاشك أيضًا أن بعضنا يحدد مواقفه حسب المسافة التي تفصله عن الموضوع، والمؤكد أننا يمكن أن نلوث هذا أو ذاك بجرة قلم أو بكلمة متسرعة متحصنين بعدم اختبارنا، فمكالمة نظيف لم تأت لأي منا طوال ربع القرن الذي كان رقم فاروق حسني هو الوحيد المعتمد والمعلوم.

إنها شهوة الهدم التي لم تقف عند حد من تقلدوا وظائف رسمية، أو من ربطتهم علاقة ما بأيٍّ من الرسميين، بل إنها طالت شاعرًا كبيرًا مثل حلمي سالم حين نشرت مجلة إبداع قصيدته الشهيرة "شرفة ليلى مراد"، كثيرون وقتها تحصنوا وراء ما زعموا أنه "رداءة" القصيدة

كي ينالوا من الشاعر نفسه، وكثيرون تخاذلوا وتركوه وحيدًا في مرمى النيران، فلم يستقل أحد، ولم يصدر أحد بيانَ تضامن، ولقد شهدتُ بنفسي بعض الجلسات التي تناولته بسوء، وقرأت العديد من المقالات كذلك، أشهرها كتبها أصدقاؤه أنفسهم الذين تصوروا أن هدمه يصب في خانة تكبير مواقعهم وأسمائهم، والبعض قرر غسل يديه منه لكي لا تتأثر مكتسباته، ومع ذلك ظل حلمي سالم محتفظًا بقيمته الشعرية والثقافية التي صنعها بموهبته واجتهاده ودواوينه وكتبه، وظلوا هم كما هم. كما ظل صلاح عبد الصبور- قبله- أطول قامة شعرية عربية بلا منازع.

هل أتقدم خطوة أخرى؟

إن بعض الذين يقودون هذه الأفعال- بدافع الثورة على الفساد- لا يتنزهون عن الغرض، فمنهم من يتقرب من دوائر الحكم الآن ليقدم نفسه بديلاً عبر أوراق تضم مشروعات واقتراحات يرسلها إلى قصر الاتحادية مباشرة، لأنه يعرف أن الدائرة تضيق على أسماء محدودة تقبل التعاون في ظل هذه الظروف غير المستقرة، التي أول ضحاياها- للأسف- وزراء الثقافة الذين يخرجون في التغييرات المتعاقبة، فقط لزيادة عدد الخارجين، يرسلون الأوراق وهم يعرفون أن ساعي البريد لا بد أن يتلوث حذاؤه بدم الشهداء الذين سقطوا أمام القصر ودم الذين ينتظرون. والمؤكد أن لهم مبرراتهم: "هذه بلدنا على

أية حال، ولا يجب أن نتركها للعابثين والفاسدين والمشتاقين"، وهو كلام جميل لا أعترض عليه، نقطة ضعفه أنه لا يطبقه على سواه!

نحن المثقفين لا تنقصنا الشجاعة، ولا نتوانى عن تقديم أفكارنا وأرواحنا فداء وطننا الذي نعتز به، ونعمل على أن يتبوأ مكانته التي تليق بعمق حضارته، فقط ينقصنا أن نتفق على مدلولات الألفاظ التي نستخدمها ليل نهار، وفي عقل وقلب كل منا تفسيره الخاص لها الذي يوافق مصالحه هو فقط وتطلعاته. مثلاً: ما شروط قبولنا المناصب العليا في وطننا الذي ليس لنا وطن غيره؟ وما هي حدود مسئوليتنا- إن قبلنا- عن فساد أو تغول أو تكويش هذا النظام أو ذاك؟ وهل الثوار هم كل الذين خرجوا للميدان؟ أم من خرجوا في الأربعة أيام الأولى فقط وقت المواجهات الدامية، وقبل أن يتحول الميدان إلى مزار؟ وألا تعدُّ الكتابة المخالفة والمنددة بالظلم بأشكاله المختلفة عملاً ثوريًّا؟ ومن الذي يحدد لمن؟ والأهم: ما هو التطبيع (مثلاً، باعتبار فلسطين هي قضيتنا الثقافية والحياتية الأولى)؟ ولماذا نعتبر من يزور غزة تضامنًا مع جماعة حماس مناضلاً، في حين أن من يزور الضفة الغربية للتضامن مع فلسطينيين آخرين خائنًا؟ وهل مقاومة التطبيع هو تفادي الختم الصهيوني على جواز السفر؟ أم ماذا يرحمكم الله؟!

مجلة الثقافة الجديدة: مدخل عدد فبراير ٢٠١٣.

الإخوان المسلمون وعلامات الصراع الدموي في مصر

السجال السياسي الذي يدور في مصر الآن- على هامش اقتتال أهلي ما يزال في بداياته- لدليل على أننا سنشهد فصولاً أخرى قد تكون أكثر دموية، تدمر البنية التحية لمصر: اقتصادية واجتماعية وثقافية.. الخ، ذلك أن طرفي الصراع لا يناقشان ملفاته الأساسية، بل الموضوعات الهامشية ونقاط الضعف، لأنهما لا يخاطبان ضمير مصر المعرَّض للانهيار في هذه اللحظة الحساسة- لحظة الانتقال أو عدم الانتقال من دولة عشوائية عشائرية إلى دولة عصرية- بل يخاطبان صناديق الاقتراع، والمقترعين الذين يميلون مع الهوى، مرة هنا وأخرى هناك، حسب مصالح ضيقة تارة، وميول دينية ولا دينية تارة، وحسب تمكن هذا الطرف أو ذاك من الإمساك بنقطة ضعف لخصمه تكون مؤثرة ونافذة. هذا معناه أن أحد الطرفين يمكنه أن يحسم هذه الجولة التي بدأت قبل ٢٥ يناير ٢٠١٣ بأيام، لكن عليه أن ينتظر جولات أخرى، من المؤكد أن نتيجتها ليست مضمونة بحال.

طوال العامين الماضيين، كان الإخوان المسلمون- طرف الصراع الأول- يختالون على القوى التي تناهضهم بما يملكون من عناصر

مطيعة نشطة تتحرك فور صدور الأوامر دون أن تناقش أو تتلكأ، باعتبار أن تلبية النداء فرض عين يُقصد منه إعلاء دين الله، كما يملكون فِرَقًا شبه عسكرية مدربة ومسلحة بالأسلحة اللازمة، تستطيع أن تبث الرعب في نفوس المعارضين وتجبرهم على التراجع، وبالفعل أفادت هذه الحشود المطيعة في استفتاء ١٩ مارس ٢٠١١، وفي الانتخابات البرلمانية، لكن الحركة الطبيعية لمجتمع حي مثل المجتمع المصري أجبر المعارضين على إنشاء تنظيمات مواجهة، بدأت بأولتراس أهلاوي، الذي له ثارات متعددة مع الشرطة المصرية تزايدت وتفاقمت باشتراكه في الثورة، وزادت التهابًا بعد مجزرة ستاد بور سعيد التي راح ضحيتها ٧٤ شابًا من بينهم، دون أن يتفرع اهتمامه بقضايا سياسية واجتماعية بشكل واسع، ثم تنظيم البلاك بلوك الذي يتسم أداؤه بعنف أكبر تجلى في قطع الطرق وشل حركة مؤسسات عامة، بل والاعتداء أحيانًا على المعارضين، هذا التنظيم الذي أنشئ كنتيجة لاعتداء فرق الإخوان على المعتصمين السلميين أمام قصر الاتحادية يوم ٥ ديسمبر ٢٠١٢، منغمس أكثر في العمل السياسي، شعاراته واضحة وتهدف للأخذ بثأر شهداء ومصابي الثورة، بالقانون أو بغيره، وأتصور أن الساحة مفتوحة لظهور تنظيمات أخرى قد تكون أكثر عنفًا وتسييسًا، وهو ما يفقد جماعة الإخوان المسلمين- كطرف رئيس في الصراع- ميزتها الكبرى وسبب خيلائها.

القضية الرئيسية للصراع هي أن أحد شركاء الثورة المصرية أراد الانفراد بها، وإقصاء شركائه، وتحديد المستقبل بعيدًا عن متطلباتهم- التي دفعوا ثمنها بالفعل- فاستولى على السلطات جميعًا: تشريعية وتنفيذية وقضائية، وعلى وسائل الإعلام: مسموعة ومرئية ومقروءة، وما زاد الطين بلَّة أنه فرض دستورًا يمثل وجهة نظره هو فقط، مستندًا إلى ما يزعم أنه أغلبية انتخابية، غير عابئ بالأصوات التي تنبهه إلى أن ظروف الانتخابات لم تكن طبيعية، وأن- وهذا هو الأهم- الانتخابات ليست العامل الوحيد في تحديد مستقبل وطن ما يزال يعيش أجواء ثورة: فمازالت دماء الشهداء ساخنة لم تجف، وما يزال المصابون على أسرَّة المستشفيات يعانون ولا يجدون من يعالجهم، وما زالت أكثر من خمسة آلاف أسرة تبحث عن أبنائها المفقودين، الذين تشير دلائل لا حصر لها على أنهم قتلوا وأخفيت جثثهم.

تلك هي القضية الرئيسية التي تجعل الصراع مفتوحًا باستمرار، وتنذر بجولات أكثر دموية منه، إذا لم يتم حلها بشكل يرضي جميع شركاء الميدان، فالتغافل عنها لا يعني إقصاءها كليًّا، ولكن فقط ترحيلها إلى وقت آخر، تكون فيه موازين القوى قد استقرت بشكلها الطبيعي الذي تستطيع فيه كل القوى الوصول إلى قواعدها والتفاعل معها، بعيدًا عن التأثيرات العاطفية والدينية والاقتصادية الحادثة الآن.

المشكلة الكبرى التي سيواجهها هذا الصراع في فصوله المتلاحقة، أن جماعة الإخوان المسلمين جماعة متكلسة متصلبة لا ينتظر منها أن تفهم حدود الصراع ومقتضياته أولاً، فضلاً عن التعامل معه والتفاعل بشكل إيجابي مع مقدماته ونتائجه، لأنها محكومة بنقطتين أساسيتين يصعب معهما التراجع، حتى تكتيكيًّا: الأولى أنها دفعت ثمنًا غاليًا طوال ثمانين عامًا من سجن واعتقال وتعذيب.. الخ، لكي تصل إلى هذه المرحلة، والثانية أن الفرصة المواتية الآن قد لا تأتي بهذا الشكل مرة أخرى، وبالتالي وجب اغتنامها والإمساك بها حتى لا تفلت، وهي تعتمد على تكتيكات الحزب الوطني ونظام حسني مبارك من أن التهاب الشارع مؤقت، وأن امتصاصه ليس بالعمل الصعب، فالمسألة تحتاج فقط إلى بعض الصبر والوقت. مشكلة هذه الفكرة أنها تغفل التغيرات التي حدثت في بنية المواطن المصري في الفترة الأخيرة، فقد زال الخوف إلى حد كبير، والشباب أيضًا يرون أن ما يحدث فرصة لانتقال مصر إلى دولة عصرية حرة ديمقراطية تشارك في صناعة الحضارة، لا العودة إلى الوراء ألف وخمسمائة سنة كما يريد لها الإسلاميون، كما أن طرف الصراع الآخر ليس مسئولاً عن معاناة الإخوان المسلمين، بل إنه كثيرًا ما دافع عنهم.

إذن، نحن أمام صراع قوى لا شك فيه، وأن هذا الصراع يتدرج من قمة السلمية- يوم ٢٥ يناير ٢٠١١- إلى العنف، وربما إلى العنف

المفرط، كما أننا أمام صراع طويل قد نعرف بداياته لكننا بالتأكيد لا يمكن أن نتوقع نتائجه، ولا نرى أفقًا قريبًا لنهايته، وما يعضد هذه النظرة أن ملفات حالَّة ستفتح في القريب العاجل رغم أنف الطرفين، بل إن الصراع الحادث على الأرض الآن يعجل بفتحها، وأهمها المسألة الاقتصادية التي أثرت وسوف تؤثر بشكل أكبر على فئات كثيرة من الشعب المصري، أتوقع أنها ستطال كل الطبقة الوسطى حتى العليا منها، فسوف يضطر النظام إلى فرض ضرائب قاسية تلبية لشروط صندوق النقد الدولي، ووقتها لا أظن أنه سيكون هناك وجود لهذه الأشكال السياسية المعروفة، أو أن يجد أحد أحدًا ليتفاوض معه حول أي شيء، وسوف تتراجع الخطابات الدينية التي تدغدغ العواطف وتلهب الحماس، فانتفاضة الجوعى لن تبقي ولن تذر، أو هكذا أتخيل، وأتمنى ألا نصل إلى هذه النقطة أبدًا.

الحل في رأيي واضح، فقط يحتاج إلى فهم أعمق لحدود المشكلة، ووطنية تقدم مصر على المصالح الضيقة والآنية، وإرادة للتنفيذ، وهو أن تفهم جماعة الإخوان المسلمين أن انهيار مصر لن يدع لها ما تحكمه وتتحكم فيه، وبالتالي فهدف بناء مصر مقدم على ما عداه، وبناء مصر لن يكون إلا بتضافر كل الجهود من كل أبنائها على اختلاف انتماءاتهم، فهذا ليس وقت الإقصاء بل التضافر.

مدوا أيديكم وافتحوا صدوركم وعقولكم قبل أن يأتي يوم لا يكون هذا ممكنًا!

الزمان اللندنية: ٣١/ ١/ ٢٠١٣.

متى يسقط حكم الإخوان المسلمين في مصر؟

المعادلة السياسية الداخلية- في أية دولة- مهمة في حسابات استقرارها ونموها، حيث يتحدد بقاء النظام الحاكم أو زواله- بأية طريقة من طرق الزوال- بمدى إقناعه الجماهير بجدارته وقدرته على تحقيق طموحاتها، خاصة تحسين حالتها الاقتصادية التي تعد المؤشر الأول في تقييم الأداء، وتفوق خطابه- المدعَّم بالإنجازات الملموسة- على خطاب المعارضة التي تحاول كشف سوءاته انتظارًا للحظة المناسبة التي تتبدل فيها الأدوار، بالإضافة إلى العوامل الأخرى المساعدة- في دول العالم الثالث التي ينخفض فيها الوعي- كالجيش والإعلام والشرطة باعتبارها الوسائل التي تلجأ إليها الأنظمة الفاشية لمواجهة التقلبات السياسية.

لكن هذه المعادلة- على أهميتها- ليست الوحيدة، فهناك التأثيرات الإقليمية والدولية، وهذه تلعب دورًا كبيرًا في حالة مصر، بالنظر إلى موقعها في طرق التجارة الدولية، وتأثيرها على محيطها العربي، وباعتبارها جارة إسرائيل التي توليها الدول الكبرى- خاصة أمريكا- عنايتها مهما تبدلت إداراتها، تضمن استمرارها واستقرارها وتفوقها.

والواضح منذ تولي جماعة الإخوان الحكم حتى الآن، أنها لم تستطع إقناع قطاعات كبيرة من الشعب بجدارتها لتنفيذ متطلباتها الرئيسية التي رفعتها شعاراتٍ للثورة: العيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، بالإضافة إلى مآخذ كثيرة على أداء محمد مرسي، أهمها اهتمامه بجماعته على حساب الشعب، رغم أن عدد أعضائها- حسب تصريحات مسئوليها- لا يتعدى ١% من المصريين، ورغم أن قدرتها الانتخابية تدور حول ٢٠% منهم، مع استخدامها للخطاب الديني، واستغلال منابر المساجد في الدعاية، وتوزيع رشاوى عينية على البسطاء في المناطق الأكثر فقرًا بقرى الدلتا والصعيد. كل هذا جعل الشارع في حالة استنفار تم ترجمته إلى مظاهرات متوالية، واعتصامات طالت فئات عديدة من الشعب، تطورت إلى مظاهر عنف وعنف مضاد، سقط على إثره حوالي ٦٠ ضحية في المائتي يوم الأولى لتولى مرسي الحكم، وصار الهدف المعلن هو إسقاط النظام. وقد فشلت حيل الجماعة في التهدئة، حيث لجأت إلى إبراز صورة وردية عن اقتصاد بدأ يتعافى ولم يصدقها أحد، ولجأت إلى التخويف من مؤامرات تحاك ضد مصر ورئيسها المنتخب فسخر منها الشباب على المواقع التفاعلية.

من الصعب التكهن بنتيجة الصراع الداخلي الدائر في مصر لعدة أسباب: أن جماعة الإخوان لن تستسلم بسهولة كمبارك، فهي مسنودة

بظهيرها الشعبي المتمثل في أعضائها والمتعاطفين معها، وإلى أن قطاعات لا بأس بها ترى أن الوقت ما يزال مبكرًا للحكم على أدائها، ووجوب إعطائها فرصة لتعمل في أجواء صافية، كما أن لديها- حسب تصريحات معلنة- قوى مدربة عسكريًّا تستطيع الدفاع عنها وقت الضرورة. وبالمقابل يتزايد الغضب الشعبي ضدها كل يوم، ويتطور من السلمية إلى العنف بشكل يصعب حصره أو معرفة مرجعه.

إذن يتبقى- حسب هذا المنظور- دور المحيط العربي، والبعد الدولي.

الشاهد أن دول الخليج العربي لا تميل إلى مساعدة الجماعة لأنها تقدم نموذجًا إسلاميًّا قطبيًّا مغايرًا، فضلاً عن عدم منح الثورات العربية فرصة للنجاح مخافة تمددها، وهناك مثال على تطوير الخلاف في حالة الإمارات التي تحاكم جماعات قالت إنها إخوانية تعمل على أرضها لزعزعة استقرارها. تشذ عن هذه القاعدة قطر التي ساعدت عن طريق وديعة دولارية لتعلية الاحتياطي الأجنبي حماية للجنيه، وهناك تسريبات لتعرض قطر لضغوط خليجية لتتراجع عن هذا الدعم، وهو ما يسد الأفق أمام نظام مرسي، ولا أتصور أن إيران- التي لجأ إليها نكاية في دول الخليج- قادرة على إعالته من عثرته المالية.

تتبقى الضغوط الخارجية، وسؤالها الرئيسي هو: إلى أي حد تخسر أو تربح القوى الكبرى– أمريكا بالذات– من تأزم الوضع المصري على النحو الذي نراه؟ وإلى أي مدى تستطيع الصبر؟

لا شك أن الوضع غير المستقر لا يريح أمريكا، وإسرائيل بالأساس. فعلى الرغم من الكلام الكثير حول الضمانات التي أعطتها الجماعة لهما، إلا أن عدم قدرتها على ضبط الداخل شاهد على عدم قدرتها على الوفاء بما التزمت به، وتبين ذلك في شيئين: الأول أن إسرائيل اعتمدت على نفسها ودخلت في العمق المصري عدة كيلومترات لمطاردة عناصر الجماعات الإسلامية التي تتحصن بجبال سيناء مستغلة الفراغ الأمني، والثاني أن المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية كثيرًا ما يدلي بتصريحات صحفية ضد نظام حكم الإخوان وقمعه المتظاهرين وقتلهم، ناهيك عن التصريح الشهير لباراك أوباما الذي قال فيه– وقت أزمة الفيلم المسيء والاعتداء على السفارة الأمريكية– إن مصر ليست عدوًا، لكنها ليست حليفًا.

والسؤال: متى يسقط حكم الإخوان المسلمين في مصر إذا كان لا يتوفر له رضى شعبي معقول، وقبول عربي في حده الأدنى، وسند خارجي حقيقي؟

لا شك أن الحلقة تضيق حول الجماعة يوميًّا، وتفقد مساحات من التأييد الذي كانت تحظى به في بداية توليها الحكم، داخليًّا وخارجيًّا،

وأنها تحتاج إلى طوق نجاة حقيقي، اقتصادي وسياسي، فهل ستجد من ينقذها؟

الزمان اللندنية: ١١/ ٢/ ٢٠١٣.

العرب اللندنية: ١٥/ ٢/ ٢٠١٥.

الإخوان المسلمون وأسطورة الدم!

جماعة الإخوان المسلمين، ككل الجماعات السرية، تستغل نقص المعلومات وتروج أكاذيب تخدم حركتها وغاياتها، وتعمل على نشرها بالوسائل المتاحة وترديدها كحقيقة، وأهم الأكاذيب الرائجة عنها الآن أنها إن أُجبرت على التخلي عن السلطة ستتحول مصر إلى بحر من الدماء، وما يجعلها سائدة ويعطيها قدرًا من المصداقية أنها تستند إلى حقيقة واحدة تم خلطها بمجموعة من الأكاذيب، أما الحقيقة فهي أن الجماعة انتظرت اللحظة التي تثب فيها إلى السلطة منذ تكوينها في مدينة الإسماعيلية على يد حسن البنا عام ١٩٢٨، وبالتالي ستتمسك بالفرصة ما استطاعت، وأما الأكاذيب فهي أنها منتشرة في كل ربوع مصر، وأنها تمتلك الأغلبية وتحتكرها، وأنها جماعة دينية تحرس الفضيلة وتدعو إليها، وأنها- من قبل ومن بعد- تمتلك مجموعات مدربة عسكريًّا ومسلحة، ومستعدة للتدخل العنيف وقت صدور الإشارة لها.

لا أريد أن أكرر ما قاله الأستاذ محمد حسنين هيكل عن أن جماعة الإخوان المسلمين مجرد خداع بصري، فقد أكدته كل الشواهد

في العامين الأخيرين، فهي لا تمتلك منطقًا ولا كوادر ولا رؤية سياسية أو اقتصادية، كما لن أتورط في نفي وجود وقدرة التنظيم المسلح الذي يعد ذراعًا عسكريًّا لها، فهناك من الصور والفيديوهات ما يثبت وجوده، وهناك من التصريحات- المقصودة في ظني- التي تحدثت عنه وعن دوره وأعداد المنتسبين إليه، لكنني سأحاول مناقشة أثره المحتمل وقت نشوب أزمة تهدد بقاء الإخوان في قمة السلطة.

من المعلوم أن الجماعة- التي يقولون زورًا إنها متغلغلة في النسيج المصري- لم تخرج في مظاهرة ولم تنظم اعتصامًا ولا وقفة احتجاجية طوال الثمانين عامًا الماضية، بل إنها لم تصدر بيانًا استنكاريًّا ضد الحاكم، على العكس من ذلك، كثيرًا ما أصدرت بيانات وتصريحات تدين المتظاهرين والغاضبين من الظلم والاستبداد والإفقار (راجع اتفاق عبد المنعم أبو الفتوح مع السادات على أن مظاهرات يناير ١٩٧٧ مظاهرات حرامية!)، وكثيرًا ما أشادت بالرؤساء المتعاقبين وأكدت على شرعيتهم، وكلما زادوا في طغيانهم زادت الجماعة في تقديسهم (راجع وصف المرشد العام لمبارك بالأب)، بل وأسبغت قداسة وطنية على الفاسدين والمنحرفين (راجع تصريحات محمد مرسي الخاصة بإخلاء الدوائر الانتخابية للرموز الوطنية من قيادات الحزب الوطني الفاسدة)، حتى أثناء الثمانية عشر يومًا التي أجبرت مبارك على التخلي عن الحكم، كانت الجماعة حريصة على

إثبات عدم مشاركتها، وهناك من البيانات والتصريحات والكتابات- العامة والخاصة- والشهادات الكثير في هذا المجال، وحتى عندما سمحت لأعضائها بالمشاركة كأفراد، كانت تقف بقدم في الميدان، وبالأخرى في قاعات الاجتماعات تستجدي من عمر سليمان اعترافًا أو مكسبًا صغيرًا لها كجماعة، وليس لمصر كوطن لكل المصريين. فما الذي يجعلنا نقتنع أنها تحولت- فجأة- من قط مستأنس إلى أسد هصور يفتك بكل من يواجهه؟ وهل يعد وصولها للسلطة سببًا كافيًا ومقنعًا لتغيير عقيدتها؟

والسؤال عن: لماذا لم تكن الجماعة مؤثرة في معارضة مبارك؟ يتطابق مع سؤال آخر ربما أتعرض له في سياق آخر، وهو: لماذا لا تضخ الجماعة أموالها في مصر لتقي حكمها شر الإفلاس والفضائح والفشل المرتبط به؟ السؤالان متطابقان لأنهما كاشفان لطبيعة الجماعة وتكوينها وأهدافها، فهي جماعة شبه دينية شبه سياسية، تعيش على الغموض الذي يبينها أضخم مما هي عليه بالفعل، وهي ليست مستعدة للمغامرة بأفرادها أو بأموالها لكي لا ينكشف حجمها الطبيعي، وعجزها التنظيمي القائم على مبدأ التقية، فهي إلى الأنفاق والحجور أقرب كثيرًا منها إلى ميادين النضال والمجابهة والمعارضة، جماعة تفضل الاغتيال- كما في حالة النقراشي باشا- لأنه عمل فردي جبان مختبئ، وتستفرد بالقلة كما حدث أمام قصر الاتحادية يوم ٥ ديسمبر

٢٠١٢، فقد جبن أعضاؤها عن الخروج للمواجهة يوم ٤ ديسمبر، وفضلوا الاستفراد بالعدد القليل المعتصم في خيام فقيرة في اليوم التالي.

النقطة الأهم في هذا السياق أن عدد المنتمين للجماعة حسب مصادرها هي نفسها حوالي ٨٠٠ ألف، أي ما لا يصل إلى ١% من الشعب المصري، وأن عدد الضالعين في الفرق المسلحة حوالي مائة ألف فرد، أي واحد على عشرة من قوة جهاز الشرطة التي دحرها المتظاهرون يوم ٢٨ يناير ٢٠١١، رغم أن تدريب الشرطة أكفأ، وتسليحها أعلى مما يحتمل أن يكون في أيدي الإخوان. ويبقى السؤال: ما الذي يستطيعون فعله على الأرض، وفي الواقع؟ أظن أن التدبر المتأني سيكشف أننا نضخم إمكانياتهم، ونبالغ في تقدير حجمهم والخوف منهم، وأن تأمل التاريخ كفيل أن يضع الأمور في نصابها.

ـــــــــــــــــــــــــــــــ

الزمان اللندنية: ١٢/ ٢/ ٢٠١٣.

الطفل بائع البطاطا الذي عرَّى الرئيس وجماعة الإخوان

يوم الثالث من فبراير خرجت طلقة من سلاح ميري، فسكنت قلب عمر صلاح، طفل في الثانية عشرة يبيع البطاطا حول ميدان التحرير بالقرب من السفارة الأمريكية، طلقة واحدة في منتصف القلب تمامًا، وكأن رامٍ بارعٍ كان يصوب عليه في مسابقة دولية. إلى هذه النقطة يصلح الحدث خبرًا مقتضبًا في الجرائد اليومية، قد يثير بعض اللغط وتسعى بعض الصحف لإبراز حكاية الطفل وظروف عائلته، ثم تهدأ الأمور حين يستجد جديد في مصر من حوادث القتل والاغتيال، وما أكثرها. لكن ما حدث في العشرة أيام التالية حوَّلَ الحادث من خبر عاديٍّ إلى أيقونة، عرَّت الرئيس وجماعته التي تدعي الحكم باسم الإسلام.

أتشكك كثيرًا في الروايات الرسمية التي قيلت حول مقتل الطفل، لأن الكذب الفاضح سمة ميزت حكم مرسي وأتباعه منذ اليوم الأول لوصوله إلى السلطة، من إنكار خطابه الودود إلى شيمون بيريز، إلى الادعاء بأن الحسيني أبو ضيف– الصحفي الناصري الشهيد– ينتمي إلى الإخوان المسلمين، والعشرين مليارًا التي ستأتي من قطر إذا تم

التصويت بـ"نعم" على الدستور الملفق. ورغم هذا الشك فإن ما يهمني ليس: كيف قتل عمر؟ ولا منْ قتله؟ على أهمية السؤالين، بل يهمني سؤال أكثر عمقًا: ماذا حدث منذ قتله يوم الثالث من فبراير وحتى انكشاف الحكاية يوم الحادي عشر؟ إذ تشف الإجابة عن طبيعة الجماعة وأهدافها وطرقها للوصول إلى غايتها.

الثابت أن الجناة حاولوا إخفاء جريمتهم بكل السبل، فحسب روايات العاملين في المنظمات الحقوقية: حين وصل جثمان عمر إلى المستشفى وعلم الجنود المرافقون أنه توفي، رفضوا تحرير محضر بالواقعة، وحملوه معهم عائدين من حيث أتوا. ثم اتصلوا بوالده وسلموه له، وحصلوا منه- وهو أُميٌّ معدمٌ- على إقرار بالتنازل عن الحق المدني، مستغلين فقره وضعفه وقلة حيلته. وحينما بدأت الخيوط تتكشف بدأب المنظمات الحقوقية، بدأت تخرج تصريحات متناقضة، فمرة قتله جندي من الأمن المركزي، وأخرى من قوة الجيش التي تحمي السفارة. وتصريحات مضحكة من قوة سخريتها، كأن يقال إن الطلقة خرجت من الجندي بالخطأ، وإن الجندي والطفل القتيل صديقان اعتادا المزاح معًا طوال الأيام العشرة السابقة على مقتله، أو أن الرصاصة التي اختارت قلب عمر خرجت وقت المزاح. وكأن علينا أن نقتنع أنه لم يقتل لأن القاتل صديقه ولأنه كان يمزح معه،

وربما نتقبل فكرة أنه المخطئ، فقد وضع قلبه أمام رصاصة جميلة كاليمامة!

بعد فوات الأوان أصدرت القوات المسلحة بيانًا تعترف فيه أن أحد أفرادها هو القاتل، لكنها لم تقل: كيف؟ ولماذا؟ والأهم: لماذا أخفوا الحادث بشكل بدا متعمدًا؟ ثم: أين الدولة التي مهمتها الحفاظ على حياة المواطنين وحقوقهم؟ وإذا كانت القوات المسلحة سعت للتعتيم حفاظًا على رجالها من غضب الناس- إن كان هذا تفكيرهم- فكيف سمح رئيس جاء بعد ثورة أن يحدث هذا بحق طفل فقير لا يعي من أمره شيئًا؟ ثورة كان أحد أبرز شعاراتها الكرامة الإنسانية، ورئيس يدعي أنه منتخب بإرادة شعبية ويحكم باسم الإسلام!

قتل عمر ومحاولة إخفاء تفاصيل الجريمة ليس سوى صورة مما يحدث مع المواطنين المصريين الآن من قبل نظام الحكم وأجهزته الأمنية وميليشيات جماعة الإخوان المسلمين، بل مع شباب الثورة الذين صمدوا بالميادين حتى رحيل مبارك، وانضموا إلى حملة مرسي- في جولة الإعادة- ليحرموا الفريق شفيق من الوصول للحكم. لم تكن البداية بالاعتداء على بضع عشرات من المعتصمين السلميين أمام قصر الاتحادية يوم الخامس من ديسمبر ٢٠١٢ من قبل فرقة إخوانية مدربة، ولا تقتصر على أخبار التعذيب بمعسكر الجبل الأحمر التابع لقوات الأمن المركزي، بعد إعطاء الجيش حق الضبطية

القضائية والشرطة حق التعامل مع المتظاهرين دون سقف، بل وصلت إلى استهداف الناشطين وأدمن الصفحات المعارضة للجماعة، فردًا إثر فرد، من جيكا إلى الحسيني أبو ضيف ومهند سمير وصولاً إلى محمد الجندي.

الجماعة تتغافل عن كل هذا وتتنصل منه، بل وتقلب الحقائق أحيانًا، وحين تسأل قادتها يحدثونك عن النباتات والمنشآت!

كل حالات القتل هذه صاحبها كذب وتصليل، فمرسي علم بقرار وكيل النيابة الذي يحقق مع المعتقلين من أمام الاتحادية، وأعلنه في خطاب رسمي، قبل أن ينتهي التحقيق الذي جاءت نتيجته مخالفة لما أذاعه علانية، ووزير عدله أعلن نتيجة تقرير الطب الشرعي في حادث اغتيال محمد الجندي قبل أن ينتهي إعداده، والغريب أن التقرير جاء مطابقًا لكلام الوزير الذي تتبع له المصلحة، والأغرب أن أحدًا لم يسائل الرئيس ولا الوزير عن تدخلهما في عمل القضاء!

عمر صلاح هو القتيل الذي كشف الغطاء عن فاشية نظام متمسح في الدين، وصلت أبعد مما كان عليه نظام مبارك نفسه، عمر صلاح عراهم جميعًا بلا استثناء: لأنه طفل يمتلئ براءة، لا يستطيع أي كاذب أن يقول إنه بلطجي أو إنه اعتدى على المنشآت أو على رجال الجيش أو الشرطة، ولأنه فقير من عائلة مهمشة مثل غالبية المصريين، لا سند لها، ولأن قاتله ينتمي إلى القوات المسلحة التي

فشلت في السيطرة على الخارجين على القانون من المنتمين إلى الجماعات الإسلامية المتطرفة في سيناء، ولأنه كان رسالة واضحة، مفادها أن المصري لا قيمة له ولا شأن ولا كرامة، مقابل بقاء أنظمة حكم فاسدة كذابة وفاشلة. أما الكلام عن الثورة والديمقراطية والرئيس المنتخب فليس سوى هراء!

الزمان اللندنية: ١٩/ ٢/ ٢٠١٣.

مأزق جماعة الإخوان واحتمالات سقوطها

دخل مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين نفقًا مظلمًا، يحتاج إلى معجزة كي يستطيع الخروج منه، إذ تقطعت الوشائج بينه وبين معظم القوى الفاعلة في المجتمع المصري، واحدة بعد أخرى. وحتى إذا استطاع أن يتوصل إلى حلول مع بعض القوى، فإن مرارات تكونت في الحلوق وتمكنت منها، بحيث رسخ في يقين الكافة أن الجماعة تريد الاستئثار بالسلطة دون غيرها، وأنها تفعل في سبيل ذلك كل نقيصة، وتدهس في طريقها كل من يعارضها، بالاعتقال والسجن والتعذيب البشع، بل وبالقتل، بالإضافة إلى أنها فقيرة الإمكانيات، فلا تملك مشروعًا نهضويًّا واضحًا ينقذ مصر مما فعله بها النظام السابق وتداعيات الثورة وحكم المجلس العسكري، ولا تمتلك الكفاءات اللازمة للتنفيذ، وبالقطع ليس لدى رجالها القليلين الخيال لابتكار حلول ناجزة، كما لا تريد أن تجازف برأس مالها المتوزع على دول العالم لأنها لا تريد الخسارة.

حصيلة حوالي ثمانية أشهر من الحكم المباشر، وسنتين من السيطرة منذ قيام الثورة حتى الآن، أن فقدت الجماعة تعاطف وتأييد

قطاع مهم من شباب الثورة، أهمها شباب ٦ أبريل، وقطاع من المثقفين والإعلاميين وقادة الرأي الذين ساندوا مرسي في الانتخابات لعرقلة وصول شفيق إلى السلطة، باعتبار أن مرسي أقرب للميدان من منافسه، ثم بعدت المسافة تدريجيًّا بينها وبين قادة المعارضة وساهمت في توحدهم في جبهة إنقاذ رغم اختلافاتهم الظاهرة، كما أن مدنًا ومحافظات ومناطق جغرافية أضحت معادية له ولجماعته، في سابقة لم تحدث في التاريخ المصري، أدت إلى تنازع واضح وعنيف للنفوذ، وتحدٍّ سافر لسلطة الدولة، وجاءت الطامة الكبرى بإحداث فجوة واسعة بينها وبين القادة العسكريين، وقد شهدت الأيام السابقة حربًا إعلامية بين الطرفين: الجيش والجماعة، وصلت إلى نهاياتها حين سربت مؤسسة الرئاسة خبرًا عن إقالة الفريق أول عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع، قابله الجيش بتصريح رئيس أركانه الذي أكد أنه ينصت لاستغاثات الشعب، وإنه سيكون حاضرًا (في أقل من ثانية) إذا طلب منه ذلك.

كما أن أنباءً تواترت، غير مؤكدة، عن مساعٍ إسرائيلية للتقريب بين الطرفين، تمثلت في زيارات سرية قام بها بعض قادتها، واجتماعات تمت في مقر وزارة الدفاع بكوبري القبة بهدف الوصول إلى صيغة معقولة لقبول أحدهما الآخر. وما يعطي لتلك الأنباء وجاهتها أن المتحدث الرسمي باسم الرئاسة صرح بأنه كتب مذكراته

عن خروج طنطاوي وعنان من السلطة واحتجازهما في مكتب الرئيس، فوجد فيها القادة العسكريون إساءة إلى الرجلين، فكان أن أصدروا تصريحات عنيفة أجبرت المتحدث الرسمي على التراجع ونفي خبر المذكرات.

أيضًا هناك حديث عن عدم راحة محمد مرسي للطريقة التي ينفذ بها الجيش أوامره، باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة، خاصة عندما فرض حظرًا للتجول على مدن قناة السويس الثلاث، فتحدت الجماهير قراراته ونزلت الشوارع، تتظاهر وتمرح وتلعب بداية من موعد الحظر وحتى نهايته، ما أدى إلى اهتزاز صورة الرئيس وترسيخها كرجل لا يستطيع أن يفرض إرادته.

كما يبدو للمتابع أن محاولات قادة الجماعة لفتح سبل مع القوى الشعبية والرسمية باء معظمها بالفشل، يظهر ذلك جليًا في الزيارة التي قام بها سعد الكتاتني، رئيس مجلس الشعب المنحل، للدكتور محمد البرادعي في منزله، بحضور د.السيد البدوي رئيس حزب الوفد. مظاهر الفشل تجلت في ثلاثة أمور: أولها أن حمدين صباحي، الأقرب إلى جماهير الثورة بين كل المعارضين، رفض حضور اللقاء، وأطلق صيحة الميدان ضد مبارك "لا تفاوض إلا بعد الرحيل"، وأهمها أن المضيف أسمع ضيفه بوضوح أنه لا نية للتراجع عن المطالب الأساسية لجبهة الإنقاذ كي تنفرج الأزمة، وهي خمسة: تشكيل حكومة

محايدة، ولجنة لتعديل بعض مواد الدستور تطرح نتيجتها على الشعب مباشرة، وإقالة النائب العام، والعدالة الانتقالية، وتعديل قانون الانتخابات. وآخر مظاهر الفشل جاء في المعالجة الإعلامية التي أكدت على الثوابت ورفضت التراجع.

هذه الخطوط التي تقطعت بين الجماعة والمجتمع المصري وضعتها في مأزق، فمن ناحية لا تستطيع التقدم على نفس الطريق الذي بدأته، ومن ناحية أخرى لا تستطيع التراجع حتى لا تظهر فشلها وتفقد ثقة القطاع من الشعب الذي ما يزال يرى خيرًا فيها، ما أدى إلى أن وضع محمد مرسي ملف الانتخابات الرئاسية أمام المرشد العام محمد بديع، وأقر باستعداده للتنازل عن منصبه بإجراء انتخابات مبكرة، تقوم الجماعة بترشيح أحد رجالها فيها، خاصة أنه طلب من مكتب الإرشاد تقديم بعض التنازلات للمعارضة ورُفض طلبه، وتقول الأنباء المنشورة إن المرشد رفض فكرة التبكير، ربما لأنه ما يزال يرى فرصة للخروج من المأزق، وربما لأنه لا يجد بين رجاله، الفقراء في إمكانياتهم، من هو أفضل من مرسي، خاصة أن رجلهم القوي، خيرت الشاطر، هو الذي يحكم بالفعل ويعقد الخيوط بتشدده، أو هكذا يبدو من كثير من الشواهد.

لا يبدو في الأفق نورًا أو بابًا تنفذ منه الجماعة في ظل تحفز الجميع ضدها، وفشلها الذريع في إدارة جميع الملفات السياسية

والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية... وغيرها، ما يجعل التنبؤ بما سيحدث غاية في الصعوبة، إن لم يكن مستحيلاً بالفعل.

العرب اللندنية: ٢١/ ٢/ ٢٠١٣.

الزمان اللندنية: ٢٣/ ٢/ ٢٠١٣.

ضلالات جماعة الإخوان وأباطيلها

تعمل جماعة الإخوان المسلمين على نشر مجموعة الأباطيل التي تروجها لجانها الإلكترونية، بتوجيهات مباشرة من كبار قادتها، لحصد عدة أهداف: تضخيم حجمها وإمكانياتها عن واقعها الفعلي، وتبييض وجوه رجالها والترويج الانتخابي لهم، وإلصاق كل النقائص بقادة المعارضة وشباب الثوار، سواء عن طريق التركيز على تصريحات منزوعة من سياقها، أو باختلاق مواقف وتصريحات غير موجودة من الأصل، أو بتحريف ترجمة حواراتهم مع الصحف الأجنبية.

أهم الضلالات تدَّعي أنه في حال إسقاط محمد مرسي فإن الإخوان سيسقطون أي رئيس قادم، وبالتالي لن يكمل أحد مدته، وهذه كذبة لأن إسقاط الرئيس أو استمراره لا يعتمد فقط على انتمائه السياسي أو الأيديولوجي، لكن على أدائه وانحيازاته بالأساس، فإذا أُسقط مرسي وجاء إلى السلطة رئيس عادل لا يفرق بين المواطنين بسبب انتمائهم السياسي أو الديني أو العرقي، ويكون انحيازه الظاهر للأغلبية من الفقراء والمهمشين، فإنهم سيحمونه ويشكلون ظهيرًا قويًّا لحكمه، بمن فيهم، وأولهم، شباب الإخوان الذين هم مواطنون أولاً،

بالتأكيد يريدون استقرارًا ورواجًا ووظائف لهم ولأبنائهم، بالإضافة إلى تعليم جيد وتأمين صحي شامل.

ثم إن هذا الطرح يغفل عقيدة الجماعة التي لم تشارك في أي عمل ثوري، ولم تبادر به، بل دأبت على مدح الملوك والرؤساء المتعاقبين، حتى المؤقتين منهم والفاسدين والطغاة، من فؤاد الأول حتى المشير طنطاوي، كما أنها تهرول إلى المخابئ عندما تتعرض للهجوم وتترك غيرها ليناضل ويدفع الثمن فتحصد هي دون خسارة، هذا ما حدث عام ١٩٥٢ وفشلت فيه لأن خصمها- جمال عبد الناصر- كان ذكيًّا، نجح في كسب ود قطاعات كبيرة من المصريين، وفي تأليبهم عليها بالحق. وهو ذاته ما يحدث الآن من سطو غير شرعي على ثورة لم تدع إليها، ولم تشارك فيها إلا بعد ضمان نجاحها، ولم تدفع ثمنها من شهداء ومصابين ومفقودين. كما يغفل- هذا الطرح أيضًا- حقيقة أن كثيرين من المثقفين وشباب الثورة انضموا لحملة مرسي في الجولة الثانية، وأغلبهم هنَّأه وتمنى له النجاح لكي تنجح الثورة، ولم يبخلوا عليه بالنصح، لكنه فقد كل مناصريه في وقت قليل، لأن اختياراته كانت تصب في مصلحة جماعته، من قرار عودة البرلمان الإسلامي، برلمان البلكيمي وعلي ونيس، إلى الإعلان الدستوري الذي حصن الجمعية التأسيسية ومجلس الشورى وتعيين نائب عام موال.

الضلالة الأخرى هي تحميل المعارضة أسباب الفشل، ففي رأيهم المعارضة لا تعطي فرصة للرئيس كي يمارس مهامه لأنها طامعة في الحكم ومشتاقة إليه، ولأنها تكره الديمقراطية التي حملت مرسي إلى مقعد الرئاسة، والحل عندهم أن يعود الجميع إلى بيوتهم، وأن تتم محاسبته بعد أربع سنوات بصندوق الاقتراع. وهو طرح مضحك بالفعل، فوظيفة المعارضة- في كل الدول الديمقراطية- هي إفشال الحاكم وإسقاطه والوصول إلى السلطة، لأنها ببساطة تعتنق فكرة مخالفة لفكرته. وبجوارنا إسرائيل التي قلَّمَا تكمل حكوماتها مددها المقررة، كذلك المعارضة الشرسة التي يقودها الكونجرس الديمقراطي ضد الرئيس المحافظ في أمريكا، والعكس، فلو ترك أي حاكم على راحته ورجعت المعارضة إلى البيوت سيتجبر، ويلون المستقبل باللون السياسي الذي يريد.

كل ذي عينين يدرك أن هتافات المعارضين، وتصريحاتهم التليفزيونية، لا تُطلق الرصاص الحي من بنادق جنود الشرطة، ولا تحرك سياراتها لتدهس الناس، ولا تأمر أجهزة الأمن بالقبض على الآمنين وتلفيق التهم لهم، أو أخذهم إلى معسكرات في الصحراء لتعذيبهم والتنكيل بهم.. إلى آخر الجرائم التي ارتكبها نظام الإخوان المسلمين في الثمانية أشهر التي تولوا فيها الحكم، بل يفعل ذلك الذي يتربع على مقعد الرئاسة ويأمر فيطاع.

كما أن هذا الطرح يغفل حقيقتين: الأولى أن الإخوان المسلمين طالما وضعوا العراقيل أمام الحاكم وهم في المعارضة، بل وصلوا إلى درجات من العنف لم يعرفها المجتمع المصري، فاغتالوا السادات ورفعت المحجوب وفرج فودة.. وغيرهم، وحاولوا اغتيال جمال عبد الناصر ونجيب محفوظ وعدد من وزراء الداخلية.. وغيرهم كذلك، وارتكبوا مذبحة في الأقصر، وأطلقوا الرصاص على السائحين أمام أحد فنادق الجيزة، وزرعوا عبوات ناسفة في أماكن التجمعات الكثيفة ومواقف الحافلات.. إلخ. والثانية أنه ليس دور المعارضة أن تقدم حلولاً للجالس على المقعد، إذا فرضنا أنه سيأخذ بها، ومع ذلك فإن كثيرين من رموز المعارضة المصرية قدموا برامج وحلولاً للمشاكل السياسية والاقتصادية التي نواجهها، وأفكارًا لتحسين التعليم والصحة والطرق والمواصلات، فعل هذا د.محمد البرادعي غير مرة، كما قدم حمدين صباحي برنامجًا متكاملاً أثناء ترشحه للرئاسة، أعده فريق من الخبراء في المجالات المختلفة، وهو منشور على موقع حملته الانتخابية لمن يريد، وهناك مشروعات مماثلة قدمها آخرون من المرشحين الرئاسيين وغيرهم، لكن مرسي لا يأخذ بها لأنها لا تخدم جماعته، ولا تساعده في مشروع التمكين، الذي ستدفع مصر لقاءه شهداء، وكوارث لا يعلم مداها إلا الله.

كل المخلصين حذروا من دستور غير متوافق عليه، فرد عليهم مرسي بتحصين الجمعية التأسيسية وتزوير الاستفتاء، كما حذروا من انفراده وجماعته بالحكم، فرد بإعلان دستوري يطلق يده دون مساءلة وتحصين مجلس شورى انتخب بـ٧% من الناخبين، ولفتوا إلى أهمية الالتزام بالقانون فأقال النائب العام وعين نائبًا تابعًا.

الجماعة لا تدرك على مايبدو- لقلة خبرتها ولتعجلها- أن ترويج الأكاذيب لا يدوم طويلاً، فسرعان ما تنكشف، كما أنها بالتأكيد ليست الطريقة المثلى لبناء الأوطان!

____

العرب اللندنية: ٤/ ٣/ ٢٠١٣.

الزمان اللندنية: ٥/ ٣/ ٢٠١٣.

مصر في الطريق إلى ثورة جياع

المعضلة السياسية في مصر مستعصية لأنها متشعبة، في السياسة والاقتصاد والقانون وحتى في الدين، والحادث أنها تتعقد كل يوم لأن الأحداث تضيف مسافات ومخاوف وثارات قد تجعل التقارب صعبًا، وقد يكون مستحيلاً في المستقبل القريب، لأن كل يوم جديد، وكل تصريح وعمل من الفرقاء المحسوبين على القوى التي تشكل المشهد السياسي، سيجعل التراجع مؤلمًا، وقد يكلف المتراجع مكانته وجماهيره ومستقبله، السلطة والمعارضة على السواء. وفي هذه الإطلالة سأتوقف أمام المعضلة الاقتصادية التي تمر بها مصر في محاولة لتوضيح خيوطها الرئيسية.

تشير التقارير الدولية والمحلية، الرسمية والشعبية، إلى أن الغطاء الدولاري- دون الدخول في تعقيدات الأرقام، وهي متاحة- لا يكفي سوى استيرد احتياجات ثلاثة أسابيع فقط، غير أن بعض التقديرات المتشائمة تقول إن قسمًا كبيرًا من هذا الغطاء وهمي لأنه على هيئة ودائع لا يجوز التصرف فيها، وأن الاحتياطيات الموجودة من السلع التموينية الرئيسية ستنضب بعد ثلاثة أشهر. كما أن الكثير من

المصانع والشركات متوقف عن العمل، إما لأسباب أمنية أو بسبب نقص المواد الأساسية لتشغيلها، وأهمها الوقود، أو بسبب الركود، ما أدى إلى ازدياد نسبة العاطلين عن العمل، خاصة في قطاع السياحة. إضافة إلى أن الرئيس وحكومته غير قادرين على اتخاذ قرار استكمال التفاوض مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض الخمسة مليارات دولار، لأن شروطه ستفاقم مشكلة الفقر، المتفاقمة من الأساس، وبالتالي يصعب استيعاب ردود الفعل الغاضبة، إضافة إلى أنها قد تؤدي إلى خسارتهم للانتخابات البرلمانية التي يسعون إلى الفوز بها لإكمال هيمنتهم على الدولة المصرية.

الدولة وأجهزتها ملتزمة- أيضًا- بدفع رواتب أكثر من ستة ملايين موظف يعملون لديها، لا تضمن ما الذي سيحدث إن هي توقفت عن دفعها أو تعثرت، كما أن فوائد الدين الخارجي تشكل ضغطًا كبيرًا في بلد لا ينتج ولا يصدر، وهي مطالبة بالسداد حتى لا يشهر إفلاسها وبالتالي لا تجد من يساعدها على الخروج من كبوتها. كما أن الأجواء السياسية المضطربة تؤثر بلا شك على الوضع الاقتصادي، ويتبدى ذلك في الانحدار المستمر لمؤشر البورصة، وتراجع الجنيه بشكل لافت أمام العملات الأجنبية رغم الجهود التي يبذلها البنك المركزي، وهو ما يؤدي إلى هروب المستثمرين الأجانب والمصريين، حتى رجال الأعمال التابعين للإخوان المسلمين أنفسهم.

لا يبدو في الأفق المنظور أن التدهور الاقتصادي سيتوقف، على الأقل لأن كل طرف في المشهد السياسي يرى أنه على صواب، وأن منافسيه على خطأ، إلى جانب أن الإصلاح الاقتصادي- إذا انحلت الأزمة السياسية- يحتاج إلى سنوات من الصبر والتحمل والتعاون حتى تبدأ مرحلة جني الثمار، وهو ما لا تستطيعه قطاعات كبيرة محرومة من الشعب المصري، لا ترى أن شيئًا تغير على أرض الواقع، ثم إنها تعاني بشكل كبير قبل الثورة وبعدها، إضافة إلى افتقادها لخطاب سياسي رصين يشرح بشكل أمين أبعاد الأزمة وسبل الخروج منها، إذ تحول الهم الاقتصادي إلى أداة في الصراع السياسي، المعارضون يخوِّفُون من تفاقمه، والنظام الحاكم يؤكد- على لسان الرئيس نفسه- وجود تطورات ملموسة بأرقام لا يحس الناس بوجودها.

هذا المشهد القاتم يضاف إليه، وينتج عنه، إحجام الدول الغنية- العربية والأجنبية- عن إقراض نظام الإخوان المسلمين، أو إعانته ماليًّا لأسباب كثيرة، بعضها سياسي كالخوف من نجاح الثورة وتصديرها إلى محيطها العربي، وبعضها ديني يتمثل في القلق من انتشار النمط القطبي المتشدد، وبعضها اقتصادي بحت يتمثل في خوف المقرضين والمانحين من عدم قدرة الاقتصاد المصري على الوفاء بالتزاماته نتيجة أزماته الطاحنة المتوالية.

رغم الكلام الكثير عن مشروع النهضة الذي أتى به الإخوان إلى السلطة، والشعار الذي طالما رفعوه "الإسلام هو الحل"، وإرجاعهم التدهور في ظل الأنظمة السابقة إلى افتقاد الإيمان والتقرب إلى الله، فالمدهش أن دولة كبيرة بحجم مصر تعتمد اقتصاديًّا- في ظل حكم الإخوان وشعاراتهم ونهضتهم- على مصادر لا دخل لهم فيها، كعائد قناة السويس الذي ورثوه من الستينيات التي يكرهونها (وما أدراك ما الستينيات)، وكتحويلات المصريين في الخارج التي وصلت- حسب ممثل وزارة الخارجية المصرية- إلى ١٧.٤ مليار دولار، بينما بلغت مدخراتهم ٢٠٠ مليار جنيه، وقد ذكر تقرير لمجلس الوزراء المصري أنها سجلت زيادة مقدارها ٤٠% خلال عام ٢٠١٢. وقد أظهرت الصفحة الرسمية للمصريين فى الخارج، على "فيس بوك"، أنها بلغت فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ فقط أكثر من ١٢ مليون دولار أمريكى، استجابة لمبادرة دعم الاقتصاد المصرى من المصريين فى الخارج، والغريب- مع ذلك- أن هؤلاء المغتربين يعانون من عدم الاعتراف بهم، وتوضع العراقيل أمام ممارستهم لدورهم السياسي سواء بالترشح أو حتى بالاقتراع.

لاشك أن الوضع الاقتصادي في مصر يحتاج إلى طفرة كبرى، وإلى خيال واسع في السياسة والاقتصاد والإدارة والثقافة، والأهم أنه يحتاج إلى توافق وطني يضمن إشراك كل القوى والفصائل في عملية

التطور، لضمان ألا يعرقلها أي قصيل يستشعر أن الدولة تسير عكس اتجاه قناعاته. لكنني لا أظن أن قادة الإخوان المسلمين، وطريقة تربيتهم السياسية والدينية، ستجعلهم يتجاوبون بالشكل المطلوب، مما قد يفوت فرصة النهوض، ويدخل مصر في نفق مظلم.

الزمان اللندنية: ١٢/ ٣/ ٢٠١٣.

من قتل الجنود المصريين في سيناء؟

سماء القاهرة الآن مزدحمة بالأخبار، لدرجة أنها تتقادم بعد ساعات فقط من إعلانها مع هجوم أخبار أخرى، تضيف إليها أو تمحوها، بعضها حقيقي تسربها جهات مطلعة للنيل من جهات أخرى، أو بالونات اختبار تقيس ردود الأفعال قبل الشروع في فعل ما، وبعضها ملفق يهدف إلى تشويه شخصيات سياسية لتحجيم دورها وشعبيتها. هذه سمة الفترات الانتقالية التي لم تحسم فيها بشكل نهائي أوزان القوى الفاعلة، وقدرتها على الإنجاز والإقناع، خاصة أنها جميعًا لم تختبر من قبل، بمن فيها جماعة الإخوان. أهم الأخبار في الفترة الأخيرة ما تناقلته بعض المواقع والمحطات الفضائية من ضلوع عناصر حمساوية في قتل الستة عشر جنديًّا مصريًّا على خط الحدود في شهر رمضان الماضي، بينما كانوا يتناولون إفطارهم.

ساهمت السلطة في رسم هذا المشهد السرابي بالتردد، وبعدم إعلان الحقائق مجردة للناس للهروب من تحمل مسئوليتها، وبالكذب أحيانًا كنفي إرسال خطاب لبيريز ثم الاضطرار إلى الاعتراف، والادعاء بأن الحسيني أبو ضيف- الصحفي الناصري- ينتمي

للجماعة، وبالصمت الذي كان أداة مبارك في إدارة شئون الحكم، ما دفع كثيرين للاندهاش من اختفاء الرئيس وقت اشتعال الأزمات، وبتقديم معلومات وأرقام مغلوطة أو مجتزأة كتلك التي يقولها مرسي في خطاباته عن النمو الاقتصادي المضطرد وتحسن السياحة، بينما قاربت الطبقة المتوسطة العليا على الانهيار، وأغلقت معظم الفنادق الكبرى أبوابها كليًّا أو جزئيًّا. والغريب أن الجماعة تعرف أن كثيرين ينتظرون هذه الأخبار للعمل عليها، وبالفعل ينتج عن هذا تدني شعبيتها لدى قطاعات كانت موالية لها، ومع ذلك لا تحرك ساكنًا، وتبث المزيد من الأكاذيب برعونة وقلة كفاءة. وقضية مقتل الجنود هي المثال الأخطر للتعتيم وغياب المعلومات وتعمد التضليل، لذلك فعلى الباحث أن يدقق الأخبار بنفسه ليصل إلى نتيجة تظل في نطاق الاجتهاد.

السؤال: مَنْ مِنْ مصلحته قتل الجنود ويمتلك القدرة على الفعل؟

سؤال شائك تستلزم إجابته التوقف أمام حقيقة أن حوالي سبعة أشهر مرت على الجريمة ولم يحدد المسئولون فاعلاً، رغم تسلم رفات منفذي العملية من إسرائيل وقتها، في حين أنهم يتحدثون حديثًا مرسلاً عن مؤامرات داخلية وخارجية- دون تقديم أدلة- لإسقاط الرئيس واختطافه وإرساله إلى جهة غير معلومة بمساعدة هذا الطرف العربي أو ذاك، ويسمونهم بالاسم. غياب المعلومات هنا يعزز فكرة التواطؤ،

سواء أكانت حقيقية أم لا، خصوصًا إذا ما قيست على الصمت إزاء حوادث مماثلة كالاعتداء على المتعصمين أمام الاتحادية يوم الخامس من ديسمبر ٢٠١٢، والاعتداء على المتظاهرين السلميين بميدان التحرير وتحطيم منصتهم يوم جمعة الحساب، والاعتداء بالضرب على الإعلاميين المعارضين وقت حصار مدينة الإنتاج الإعلامي، وإحراق مقر جريدة الوفد.. وغيرها كثير. هذا الصمت عن كل الجرائم التي أحد طرفيها ينتمي للتيار الإسلامي يترك انطباعًا سيئًا عنهم فيما يخص قتل الجنود. والانطباع على عدم رصانته وكونه لا يشكل دليلاً قاطعًا، فإنه يدفع باتجاه معين إذا توفرت قرائن أخرى.

أربعة أطراف- إذا استبعدنا أن يقتل جندي مصري أخاه- يمكنها التنفيذ إذا توفرت الإرادة، لأنها تمتلك السلاح والمال والمعلومات والعناصر المدربة: إسرائيل، والقوات الدولية، والجماعات الإسلامية المسلحة التي تتحصن بسيناء، والذراع المسلحة لحركة حماس، خاصة أن الحدود المصرية الفلسطينية مكتظة بالأنفاق غير المراقبة، والتي غض- وما يزال- المسئولون الطرف عنها لأنها تخدم مصالحهم، التجارية والسياسية، وعن طريقها أيضًا يمر السلاح والمسلحون. الأخيران يرتبطان بعلاقات قديمة، تنظيمية وفكرية، مع جماعة الإخوان الحاكمة، وبالتالي يمكنها التأثير عليهما إيجابًا وسلبًا، ما يجعلهما ضالعين في المشهد السياسي المصري، في حين أن التأييد

الأمريكي المعلن للجماعة، ومن ورائها إسرائيل، قد يستبعد ضلوعهما في الجريمة، فالظاهر أن أمريكا تبحث عن التهدئة والاستقرار في مصر حماية لمصالحها في الخليج العربي، وإسرائيل- بالتبعية- لم تفتعل أية مشكلة مع مصر منذ ٢٥ يناير ٢٠١١، رغم اقتحام سفارتها في القاهرة ونهب أوراقها وإنزال علمها.

لاشك أن مرسي استفاد من الجريمة كغطاء للإطاحة بالمشير طنطاوي والفريق أول سامي عنان، لينهي الازدواجية التي كانت قائمة في حكم مصر، صحيح أنه لم يقل صراحة إنهما مسئولان، لكن اللجان الإلكترونية التابعة للجماعة، والتي تأخذ أوامرها من قياداتها العليا، قالت ما هو أكثر، وحاولت إظهار الرئيس في صورة البطل الذي أنهى حكم العسكر لمصر، وهم يكذبون لأنهم يعلمون أن الشباب الذين قتلوا في موقعتي محمد محمود وقصر العيني، في نوفمبر ٢٠١١، هم الذين انتزعوا من طنطاوي موعدًا نهائيًّا لنقل السلطة.

على الجانب الآخر استفادت حماس، حيث استمر تهريب المواد الغذائية إلى غزة عبر الأنفاق بأسعار مدعمة تقل كثيرًا عن السعر العالمي، والمواد البترولية كالبنزين والسولار رغم نقصها في مصر، وكذلك السلاح المهرب من ليبيا. وعلى المستوى السياسي أصبحت مصر تتعامل مع حماس كدولة مستقلة عن الكيان الفلسطيني، بصرف النظر عن تأثير ذلك على القضية الكبرى.

لا أستطيع أن أجزم بصحة الأخبار المنشورة أو كذبها، لأنه لا أحد يقول الحقيقة كما كنا قبل الثورة، وربما أكثر، لكنني أرص المشاهد والأفكار وأحاول أن أجد علاقة تربط بينها، واثقًا أن أحدًا لا يستطيع أن يخبئ الحقيقة طوال الوقت، وأن عقاب الجاني- مهما كان- سيكون مؤلمًا.

الزمان اللندنية: ١٦/ ٣/ ٢٠١٣.

الرئيس يرسم صورته!!

الواضح للعيان أن الحياة في مصر تسير وفق قوة دفع ذاتي حر، الأخطاء الصغيرة ينتج عنها حوادث أكبر ففواجع توقف الحياة وتدمر ما لم يتم تدميره بعد، وهو قليل، دون أن يكون هناك عاقل يرى ويسمع ويقيّم ويوجّه، وهو الدور المفترض لرئيس منتخب وحكومة إنقاذ تأتي بعد ثورة عاتية، فلا الحكومة قادرة على تصريف الأمور اليومية وتوفير الحاجات الأساسية للناس، ولا الرئيس يخرج عليهم ليحدثهم حديثًا عاقلاً واقعيًّا صادقًا، بعيدًا عن لغة الأهل والعشيرة والأحباب والأحضان، تلك الأحاديث التي تثبت ولاءه لجماعة ضيقة على حساب وطن عريق، ليس مما يقوله فيها فحسب، ولكن- أيضًا- من التردد والحكايات التي تصاحب إذاعة كل تسجيل، وهو ما يثبت أن الجماعة تراجع الشرائط قبل إذاعتها، تحذف وتضيف وتوجه، وربما تلوم وتوبخ!

نحن إذًا أمام رجل من عامة الناس لا يفقه في أمر السياسة شيئًا، لا يملك الحكمة والعقل والإرادة والاستقلال واللغة والقدرة التي تمكنه من مخاطبة الداخل والخارج ليضع مصر الثورة على طريق النهضة،

ويفترض– والحال هكذا– أن يدير أمور وطن بحجم مصر، تاريخيًّا وجغرافيًّا، وفي ظرف استثنائي بكل المقاييس، ربما ظن أن الأمر سهل لا يحتاج سوى خُطبًا– تصوَّر أنه قادر عليها من مشاكساته السابقة كعضو في البرلمان– واستعراضًا لقواه التي تجعله زعيمًا، حسب ما تعتقد جماعته أن زعامة عبد الناصر ما هي إلا مجموعة من (المناظر)، فحدث أنه كان أقرب للمهرج، كلما تحدَّث سخر منه الناس وقل شأنه في نظرهم، فكان أن هتفوا ضده بألفاظ لم يقولوها على مبارك نفسه، ورسموا الجرافيتي على سور القصر الذي يحكم منه، وقذفوه بالأحجار والزجاجات الفارغة.

الذي ساعد المصريين على رسم صورة سلبية لرئيس، يفترض أنه منتخب، أن الرجل لم يظهر فجأة في سماء السياسة والوطنية المصرية، فصحيح أنه كان مجهولاً لدى عامة الشعب معلومًا لدى قطاع ضيق من العاملين بالسياسة، لكن عمله البرلماني وفي مكتب إرشاد الجماعة جعل من السهل الحصول على فيديوهات تثبت مواقفه السابقة، بالصوت والصورة، وهذه فيها الكثير من التناقض والازدواجية والكيل بمكيالين، بل والكذب الصريح المباشر: يقول إن اليهود أحفاد القردة والخنازير ويرسل رسالة رقيقة لشيمون بيريز، ويدعي أن تصريحاته السابقة منتزعة من سياقها، يقول إن هذا الـ"أوباما" عدو ثم يؤكد هو وقادة الإخوان أن أمريكا صديق وأن مصالحها مصانة، يقول

إنه عمل في "وكالة ناسا" ضمن برنامج تطوير الصواريخ، ثم يقول هو نفسه- بعد بضعة أسابيع فقط- إنه لم يقل ولم يكتب أنه عمل في ناسا!

لكن تظل أكثر الصور الدالة على شخصية الرجل الذي يحكم مصر الثورة، هي صورته على منصة ميدان التحرير في الأيام الأولى من توليه الرئاسة، وهو يفتح الجاكت ويقول- بصوت عال، وبملامح حاول أن يكسوها بالصدق- إنه لا يرتدي قميصًا واقيًا من الرصاص. فمن ناحية لم يكن الرجل يحتاج إلى قميص واقٍ وهو يعلم أن الميدان مكتظ بأنصاره، وبعضهم مكلف بحمايته ومسلح ومدرب على فنون القتال، وهو كان في بداية عهده لم تتدنس صفحته بعد حتى يخلق أعداءً يُخشى منهم على حياته، ثم إن المصريين جميعًا- الذين معه والذين ضده- كانوا يتمنون له النجاح حتى تستقر البلاد وتخرج من حالة الفوضى، إضافة إلى أن المسئولين عن المنصة، من جماعته نفسها، قالوا إن الحرس الجمهوري استلم المنصة قبل ظهوره بساعتين كاملتين لتأمينها بوسائله المتقدمة، كما أن عدد الحراس الذين أحاطوا به بشكل ظاهر ومستفز غير مسبوق، والأهم أنه ليس عيبًا أن يرتدي قميصًا واقيًا، والأهم أن أحدًا لم يسأله.

قد يُظنُّ أن الأمر عادي، لكنني أعتقد أنه كاشف عن حجم المأساة التي تعيشها مصر الآن، والتي ستلازمها طالما بقيت جماعة

الإخوان في صدارة المشهد السياسي، فصورة الرئيس الذي يتحدث إلى جماهير غفيرة وجهًا لوجه هي صورة جمال عبد الناصر الذي رسخ في وجدان المصريين كزعيم شعبي أحبه غالبية الناس من الفقراء، الفلاحين والعمال والموظفين، وحتى المثقفين، لذلك تعكس صوره المختلفة هذه الثقة في شعبيته، فأراد الرجل أن يصنع صورة مماثلة تمحو الأولى، لكنه لقلة خبرته وافتقاده للذكاء والكاريزما الحقيقية- لا المصطنعة- بالغ في إخراج المشهد حتى بدا هزليًّا بشكل كلي، ليس قريبًا من الأصل الناصري العبقري في بساطته وإلهامه، بل من الصور الكاريكاتورية التي يجسدها الفنان محمد صبحي في مسرحياته الهزلية.

هذه الصورة يمكن رؤيتها في تضاعيف كل الصور الأخرى: "رجل فقير الإمكانيات مأمور، يحاول أن يبدو زعيمًا"، وهي أزمته الشخصية التي لا أتصور أنه غير قادر على تجاوزها، وأزمة وطن كامل عريق ومكتظ بالسكان يتطلع إلى حياة أفضل. كلما أوغل في الجد جلب على نفسه سخرية أكثر، كانت محدودة في البداية ثم اتسعت لتشمل الوطن والمواطنين، وهنا لست محتاجًا للوقوف أمام كل الصور، فقط الإشارة إلى صورته وهو يقرر عودة البرلمان ثم يضطر للتراجع، وهو يقيل النائب العام السابق ويتراجع، وهو يصدر إعلانًا غير دستوري ثم يتراجع، وصورته أثناء لقائه بمستشارة ألمانيا، وفي المؤتمر الصحفي

الذي جمعهما وهو ينظر في ساعته بقلة كياسة.. وغيرها، أما صورة الصور فعندما خرج على الشعب يهدد ويتوعد ويفرض حظر تجوال على مدن القناة، ثم وهو يتراجع في خطاب لاحق عندما استهان أهل القناة به وبقراراته.

كثيرون في مصر يعملون على رسم صورة الرئيس في شكلها الطبيعي الحقيقي الأقرب للهزل، لكن أحدًا لم يستطع أن يفعل ما يفعله هو نفسه في رسم صورته!

الزمان اللندنية: ١٩/ ٣/ ٢٠١٣.

الزمان اللندنية: ٢٥/ ٣/ ٢٠١٣.

باسم يوسف.. مرآة تكشف زيف خطاب الإسلاميين

ما يدعو للأسى في المشهد المصري الآن أن نظام حكم الإخوان المسلمين يخاف من برنامج ساخر مثل برنامج "البرنامج" الذي يقدمه باسم يوسف، ويجيِّش له أكثر كثيرًا من برامج المعارضين البارزين وخطبهم وتحركاتهم السياسية، كما أن برامج التوك شو هي الهدف الأول في مرمى النيران، فلا يمر يوم إلا نسمع تصريحًا أو أكثر من قادة النظام وحزب الحرية والعدالة وجماعة الإخوان وتابعيها ضدها وضد مقدميها، بداية من الرئيس محمد مرسي نفسه. لقد جرب النظام تسليط إعلامه الديني على باسم يوسف، وإصدار فتاوى بحقه وبحق برنامجه، وفتح المجال أمام شخصيات تنتمي لنظام مبارك، مشهود لها بتدني مستوى حواراتها، للهجوم الشخصي عليه، فلم تفلح كل تلك السبل، بل تحولوا جميعًا إلى مادة ساخرة في برنامجه الذي يحظى بنسبة عالية من المشاهدة، فكان أن تم ضبطه وإحضاره للمثول أمام نائب عام مشكوك في شرعية شغله منصبه بتهم إهانة الرئيس وازدراء الأديان.

منذ بداية صعود محمد مرسي للرئاسة وهو وجماعته يرهَبون الإعلام، ويرون أنه الخطر الأكبر الذي عليهم مواجهته، وجربوا كل شيء لاتقاء حملاته، من تصريحات الرئيس إلى تدوينات اللجان الإلكترونية التابعة للجماعة على مواقع التواصل الاجتماعي، وتصريح رئيس الوزراء الذي يتهم الإعلام بعدم تسليط الضوء على إنجازات وزارته، حتى وصل الأمر إلى محاصرة مدينة الإنتاج الإعلامي مرتين، من قبل مجموعات محسوبة على التيار الإسلامي، والاعتداء على الإعلاميين بالضرب والإهانة وتحطيم سياراتهم وتكسير كاميراتهم، بل وصل الأمر إلى استهداف الصحفيين وحبسهم وقتلهم، دون أن يتعرض أحد من المعتدين لأذى أو ملاحقة أو حتى للتحقيق، رغم أن صورهم وتصريحاتهم تملأ الفضاء الإلكتروني، والعديد من البلاغات مقدمة ضدهم من ناشطين حقوقيين، ولا تحرك النيابة العامة ساكنًا ضدهم.

خطورة باسم يوسف على جماعة الإخوان المسلمين- في رأيي- عظيمة بالفعل، لأنه يخاطب المشاهد العادي بلغة بسيطة ونافذة، مستخدمًا تصريحات وإيماءات وحركات وتناقضات القائمين على الحكم ومؤيديهم أنفسهم، مصحوبة بتعليقات وإشارات، وأحيانًا أغنيات، ساخرة، فجَّة أحيانًا، لكنها تصل بشكل سريع لمشاهد لم يعتد على القراءة والتحصيل والمقارنة والتحليل، مشاهد كسول يريد أن تصل إليه

المعلومة، وتقنعه، دون أن يفعل شيئًا سوى الاسترخاء والبلادة. هو السلاح نفسه- بطريقة مضادة بالقطع- الذي يستخدمه الإخوان المسلمون في استمالة قطاعات كبيرة من غير المتعلمين والفقراء إليهم، سواء باستخدام خطاب ديني عاطفي، أو بتقديم مزايا وهدايا عينية: ملابس وبطاطين ومواد تموينية، خاصة في أيام الانتخابات وما قبلها.

باسم يوسف نفذ إلى قلوب وعقول مشاهديه ببساطة، ليس لأنه- فقط- خفيف الظل، ولا لصدقه مع نفسه والآخرين، ولا لأنه أحد وجوه الثورة المصرية، لكن قبل كل ذلك وبعده لأنه فهم الطبيعة الساخرة للشعب المصري، هذا الذي يحوِّل مآسيه ومشكلاته إلى نكات، يضحك منها وعليها، ويحترم المفارقة الذكية التي تقوم عليها النكتة، وصانعيها، لدرجة أنه يتسامح إن سخروا منه تقديرًا لإبداعهم. باسم يوسف لا يتحدث في برنامجه إلا كلمات قليلة، يستعيض عن الكلمة بإشارة أو تعبير جسدي يضع المشاهد في مواجهة الحقيقة عارية، دون رتوش ولا خداع بصري، ودون إسباغ هالات قداسة على الناس بحكم مناصبهم، سخر من الرؤساء والوزراء ومن الإعلاميين، من خصومه ومؤيديه، ومن القناة التي يخرج من خلالها، وسخر من نفسه، حتى تفهم كثيرون منطقه وتوقفوا عن الغضب منه، لدرجة أن بعض من يسخر منهم يحضر تصوير برنامجه دعمًا له، وللرسالة

التي يرسلها، والتي مفادها أن زمن الرئيس الملهم قد ولَّى، ولم يعد مقبولاً التغاضي عن أخطاء الحكام وخطاياهم وزلاتهم، وأن وقت الخوف ذهب ولن يعود.

هذه التركيبة الغريبة للشعب المصري تجعله هدفًا سهلاً للدعاية الموجهة، فقد كان يصفق لعبد الناصر بحرارة حين يسخر من أمريكا ويتوعد إسرائيل، وصفق للسادات حين أعلن أن ٩٩% من أوراق اللعبة في يد أمريكا، وحين ذهب إلى تل أبيب نشدانًا للسلام، وبحث عن مبررات لبطء نظام مبارك ومشروعه لتوريث الحكم لنجله، وأيد المجلس العسكري رغم أخطائه الفادحة، وهو الذي انقلب عليهم جميعًا تحت تأثير خطاب آخر له الغلبة، خطاب لم يجد خطابات تعارضه أو تفنده بشكل يصدقه المصريون ويتعاطفون معه، ومن هنا أهمية خطاب باسم يوسف، على الأقل لأنه يكشف زيف الحكام وضعفهم وقلة حيلتهم وتهافت منطقهم، وتبدل مواقفهم من الضد للضد، من الهتاف الصارخ في استاذ رياضي مكتظ بالجماهير: "ع القدس رايحين شهداء بالملايين"، إلى الصمت المريض أمام إعلان أوباما اعترافه بالقدس الموحدة عاصمة أبدية لدولة إسرائيل.

باسم يوسف- إذًا- لا يؤلف الخطب ولا يصور الفيديوهات ولا يملي على الحكام وأشباههم المواقف والتصريحات، ولا يدعوهم للخنوع والرضوخ، وليس سببًا في فشلهم وسوء إدارتهم وعجزهم عن الفهم، هو

فقط مرآة تعكس كل ذلك، مستخدمًا مادة كتبوها بأنفسهم وصوروها وأذاعوها، وافتخروا بها، مرآة بلا خدع ولا رتوش ولا زيف، لهذا كان لا بد أن يحاكموه في محاولة لتغطية عوراتهم، في زمن يصعب فيه جدًّا أن يغطي أحد شيئًا، في زمن أصبح فيه كل مواطن باسم يوسف، يسمع ويرى ويسخر ولا يخاف.

الزمان اللندنية: ٣/ ٤/ ٢٠١٥.

المقاومة بالثقافة

في أواخر سبعينيات القرن الماضي رأيت– واستمتعت إلى– الشيخ إمام عيسى وأحمد فؤاد نجم، رجلان ضئيلا الحجم، فقيران، لا يملكان إلا الموهبة، كانا يقضان مضجع الديكتاتور الذي يأمر بسجنهما واعتقالهما، وفي كل مرة كانا يخرجان بالمزيد من القصائد والأغنيات الثورية التي نحفظها ونرددها في تجمعاتنا: بقرة حاحا، والبحر بيضحك ليه، ومصر يا امه يا بهية، وكلمتين يا مصر: كل عين تعشق حليوة وانت حلوة ف كل عين/ يا حبيبتي أنا قلبي عاشق واسمحي لي بكلمتين/ كلمتين يا مصر يمكن هما آخر كلمتين/ حد ضامن يمشي آمن أو مآمن يمشي فين؟ وفي بداية الثمانينيات رأيت أمل دنقل في مسرح السلام– جاء من المستشفى خصيصًا وعاد إليه– يقرأ قصائده الزاعقة التي كانت شعارات مظاهرات الطلاب: الكعكة الحجرية وكلمات اسبارتكوس الأخيرة ولا تصالح، وقتها كنت أتابع عمود فريدة النقاش في جريدة الأهالي– كانت في الثلاثينات من عمرها– تحارب الظلم والفساد بيد، وبالأخرى ترعى شعراء شباب وتنمي مواهبهم. كما رأيت عبد الرحمن الأبنودي عام ١٩٨٦ في

مدرسة بنها الإعدادية في مؤتمر انتخابي لخالد محيي الدين، يقرأ قصيدة سوق العصر: "من إمتى شفنا الرأسمال يتفسح؟ من إمتى شفنا الرأسمال إنساني؟ جاي يطمس الأسماء ويمحي الملمح، ويحطنا في السلسلة من تاني".

وقتها حين كنا نذهب لحضور ندوة نجد سيارات الأمن مصطفة في مشهد مهيب، والشرطيين في بدلاتهم السوداء يتحدثون في أجهزة اللاسلكي ويتحركون باستعراض مبالغ فيه ليخيفونا، مع ذلك ندخل تلك الأماكن الضيقة المغلقة، نغني ونقرأ الشعر ونستمع إليه ونهتف، كل هذا بينما كانت جريدة اللواء الإسلامي، التي تصدر صباح كل خميس بصفحاتها الخضراء التابلويد، تشن هجومًا ضاريًّا على الأدباء والكتاب والمفكرين المعارضين لأنهم يتحدثون إلى الله ومعه!

في هذا الوقت أيضًا، كنا نعقد ندوات لتوعية الطلاب بحقوقهم في كلية التجارة ببنها، وفي غيرها من الكليات، ونستضيف مثقفين وفنانين وكتابًا يقيمون حوارات حول الأوضاع القائمة وسبل الخروج منها، ويجهرون بمعارضتهم للديكتاور وتفنيد أخطائه وخطاياه في جو خانق مكهرب خائف ومذعور لا يسمح بهذا، وكنا ندفع مقابل ذلك ملاحقة وسجنًا واعتقالاً ومضايقات في الدراسة، يتم تحويلنا إلى مجالس التأديب، ونشطب من قوائم مرشحي اتحاد الطلاب دون سبب، ووقتها أيضًا عرفنا الطريق إلى مجلس الدولة، رفعنا قضية ضد العميد

وحصلنا على حكم ضده بمساعدة شباب المحامين: سامح عاشور وعصام الإسلامبولي وسيد عبد الغني ومحمد متولي، بينما كان زميلنا الذي ينتمي لجماعة الإخوان المحظورة يقيم علاقة طيبة مع ضباط أمن الكلية، ويجمع بعض الطلاب حوله ليجمعوا الزبالة وينقلونها في سيارات نقل لا أعرف من أين تأتي ولا من الذي يدفع أجرتها، بينما يتحدثون عن كرهنا لله والرسول، وانفلاتنا الأخلاقي، وخوفنا من تطبيق الشريعة الإسلامية!

كنا نولف المسرحيات ونخرجها ونمثلها في الساحات بدون إمكانيات، نأخذ من شعر صلاح عبد الصبور ومسرحه: "لا.. لا أملك إلا أن أتكلم/ يا أهل مدينتنا/ يا أهل مدينتنا/ هذا قولي: انفجروا أو موتوا/ رعب أكبر من هذا سوف يجيء/ لن ينجيكم أن تختبئوا في حجراتكمو/ أو تحت وسائدكم، أو في بالوعات الحمامات/ لن ينجيكم أن تلتصقوا بالجدران، إلى أن يصبح كل منكم ظلاً مشبوحًا عانق ظلاً/ لن ينجيكم أن ترتدوا أطفالاً/ لن ينجيكم أن تقصر هاماتكمو حتى تلتصقوا بالأرض/ أو أن تتكمشوا حتى يدخل أحدكمو في سم الإبره/ لن ينجيكم أن تضعوا أقنعة القرده/ لن ينجيكم أن تندمجوا أو تندغموا حتى تتكون من أجسادكم المرتعدة/ كومة قاذورات/ فانفجروا أو موتوا"، ونأخذ من مسرحيات عبد الرحمن الشرقاوي: الحسين ثائرًا والحسين شهيدًا، ومن أشعار فؤاد حداد وصلاح جاهين: "القمح مش

زى الدهب/ القمح زى الفلاحين/ عيدان نحيلة جدرها بياكل فى طين/ زى اسماعين/ ومحمدين/ وحسين أبو عويضه اللى قاسى وانضرب/ علشان طلب/ حفنة سنابل ريَّها كان بالعرق/ عرق الجبين"، نقتبس من لوركا وبابلو نيرودا وبدر شاكر السياب ومظفر النواب ومحمود درويش: "سقطتْ ذراعك فالتقطها/ واضرب عَدُوَّك.. لا مفرُّ/ وسقطتُ قربك، فالتقطني/ واضرب عدوكَ بي.. فأنت الآن حُرُّ/ حُرٌّ وحُرُّ../ قتلاكَ، أو جرحاك فيك ذخيرةٌ/ فاضربْ بها.. إضربْ عدوَّكَ.. لا مَفَرُّ"، نصهر كل ذلك معًا في توليفات من عندنا نبدعها شعرًا ونثرًا، نتقدم للمسابقات ونحصل على المراكز، لم يخرج أحدهم في مظاهراتنا، ولم يشارك في ندواتنا أو حلقاتنا النقاشية ومسرحياتنا، لم أسمعهم يتحدثون عن الظلم والقهر والانفراد بالسلطة ووجوب المقاومة، فقط كانوا يتحدثون باستهجان عن تمايل أم كلثوم وكلمات أغنياتها المائعة، وعن زندقة نجيب محفوظ واحتفائه بالساقطات والغواني، وعن تجرؤ توفيق الحكيم على الله الذي ادعى أنه يكلمه، وعن مروق يوسف إدريس.. الخ.

كنا نتحدث عن الطريق إلى القدس الذي يمر عبر القاهرة بوعي، نعرف أن قضيتنا العربية واحدة، وأن العدو يحاربنا في كل مكان ليضعفنا وينال من عزيمتنا، لهذا كنا نعتبر أنفسنا شركاء أبي عمار

في القرار الفلسطيني، وشركاء سميح القاسم في قصيدته، وشركاء غسان كنفاني ومعين بسيسو وفدوى طوقان.. والجميع.

هذه المشاهد الحية في ذاكرتي، وغيرها كثير، ليس مقصودًا منها تسجيل مواقف بقدر ما هي إشارة إلى ما فعلته الثقافة لمقاومة الظلم والاستبداد بالقصيدة والمقال والأغنية والمظاهرة وتأليف الشعارات، وما عاناه المثقفون لقاء مواقفهم المعارضة من تشريد وسجن وتجويع وإهانة، ونفي أحيانًا، هذا ليس كثيرًا على الوطن، بل هو الدور الذي على المثقف أن يؤديه في تنوير بيئته ومحيطه. لكن جلد الذات الذي أراه الآن وأتابعه وأشاهد فصوله، خصوصًا من الشباب الذين يعتبرون أن الأجيال السابقة لم تقاوم المستبد ولم تقل كلمة حق في وجهه، فضلاً عن أنه ليس واقعيًّا، إذ إن التطورات لا تحدث فجأة كقفزة في فراغ، فهو ليس حقيقيًّا بالتأكيد، فكل جيل فعل ما يستطيع وأكثر بمعطيات وقته وبالأدوات التي يملكها. كما أنها- المشاهد- ليست الدليل الوحيد على أن التيار الإسلامي كان خارج الحركة الوطنية في كل تاريخها، على الأقل في الجزء الذي أنا شاهد عليه.

الزمان اللندنية: ١٥/ ٥/ ٢٠١٣.

زمن توفيق عكاشة!

انتشر اسم توفيق عكاشة في السنوات الأخيرة من عهد مبارك، وظهر في الصور والفيديوهات يقبل يد صفوت الشريف- رجل المخابرات القوي الذي تحول إلى رجل إعلام متنفذ ورجل سياسة متحكم-، ويترشح لعضوية مجلس الشعب، ويربحها بالفعل.. وعندما قامت الثورة بدأ في انتقاد مبارك وعائلته خفيفًا وركوب الموجة الثورية، مثلما فعل كثيرون غيره، قبل أن تتلقفه أيادٍ مدربة وتجهزه لدور مهم، فبدأ يدخل اللعبة السياسية: تحالف مع أبناء السادات وكون معهم حزبًا سياسيًّا، قاد مجموعة إحنا آسفين يا ريس، ثم مجموعة دعم المجلس العسكري، وقدمه الإخوان المسلمون للمحاكمة في عدة قضايا برأه القضاء منها جميعًا، وهنا تكمن المسألة.

تبدو شخصية توفيق عكاشة واقعة في المسافة بين الجد والهزل، هو كالمهرج الذي يتحدث في أمور كونية فيبدو مضحكًا، لكن اللافت أن الأسرار التي يذيعها كلها ثبت صحتها، بل ومدعمة بمستندات حصل عليها وساهمت في براءته من القضايا التي نسبت إليه جميعها، كما أن لهجته المعادية لمحمد مرسي وتحديه له تشي بأنه

مسنود من جهة ما. فإذا وضعنا خلفيته المباركية، إلى جانب الأسرار التي يمتلكها، والمستندات التي يحصل عليها، فإن ناتج الجمع سيكون: "المخابرات العامة"، أو على الأقل رجالاً منهم، سابقين أو لاحقين!!

المدقق يمكنه النظر إلى (حالة) توفيق عكاشة باعتبارها مقياسًا لشكل العلاقة وتطوراتها- صعودًا وهبوطًا- بين طرفي السلطة في مصر: الإخوان المسلمين، ورجال الأنظمة السابقة الذين استفحل نفوذهم المالي والتنفيذي في عهد مبارك، والمرتبطين بعلاقات مالية قوية إقليمية ودولية، فحين شعر الإخوان بزيادة وتيرة المتاعب التي يحدثها رجال مبارك اقتصاديًّا وسياسيًّا: في البورصة وفي المظاهرات والمواجهات، أغلقوا قناة الفراعين التي يخرج منها عكاشة، وأوعزوا لرجالهم بتقديم بلاغات ضده للنائب العام، الذي حولها للقضاء بدوره، وعندما اعتدل ميزان العلاقة بين الطرفين، بتفاهمات أظنها لا تنقطع كشفت عنها بعض التقارير، عاد توفيق عكاشة للظهور مدعمًا بأحكام قضائية، وبمستندات جديدة لا يحصل عليها سواه، وفيديوهات ينفرد بإذاعتها، كل تلك الأدوات التي يظهرها الرجال السابقون للاحقين ليذكروهم بأن في جعبتهم الكثير من المعلومات التي إن أذيعت ستحدث ثورة عارمة لا يعرف مداها أحد، فينعدل الميزان من تلقائه.. وهكذا.

في نهايات حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة كنت أندهش من تحول توفيق عكاشة إلى قائد له اتباعه، يعلن عن الحشد فتخرج آلاف، في العباسية وروكسي والمنصة وغيرها، مثار اندهاشي أنه أقرب إلى المهرج الذي تغيب عنه قيم الأشياء وأوزانها، وقيم وأحجام الرجال كذلك، وأرى أن هذا متفق عليه ولا مجال لإغفاله، فمن أين يأتي بالقدرة على حشد هذه الأعداد التي تحمله على الأعناق وتنادي بحياته، في الوقت الذي لا يحصل على أصوات قريته في الانتخابات!

دفعني هذا إلى الذهاب إلى قناته الفضائية لأرى ماذا يقول، خاصة في حالات الاكتئاب الثقيل، رأيته يلف ويدور ويغمض عينيه ويفتحهما، ويتكلم ببطء كلامًا تافهًا، ويشير كل فترة إلى مجموعة أوراق موضوعة أمامه، تبين لي أنها سر الحلقة، وسر متابعة المشاهدين له. الأمر إذًا محسوم في أن قيمة الرجل وبرنامجه يتلخصان في أهمية الأوراق، وأهمية من أعطاها له، والفائدة التي ينتظرها الفاعل الأصلي من كشفه.

في مرة قال على الهواء إنه يعلم أنه الأكثر مشاهدة بين برامج التوك شو المسائية المصرية، ولم يكن بعيدًا عن الصواب إذ تستطيع كشف ذلك من متابعات شباب فيس بوك وتويتر وتعليقاتهم على ما يقول في ذات اللحظة، لكنه حين ذكر أعداد مشاهديه (الآن)

بالضبط، وأظنها معلومة مخابراتية، وجدتني أحول المحطة كمن ارتكب إثمًا فاحشًا!!

توفيق عكاشة– إذن– ليس سوى ساعي بريد يحمل رسائل من أحد طرفي السلطة إلى الطرف الآخر، من ممثلي رجال المال والأعمال بمصالحهم المتشعبة داخليًّا وخارجيًّا، إلى الإخوان المسلمين الذين وصلوا إلى الحكم بناء على مجموعة من التفاهمات: بين الإخوان وأمريكا، وبين أمريكا ورجال النظام السابق بشقيه المدني والعسكري، وبين الإخوان أنفسهم ورجال النظام السابق بشقيه أيضًا: مع عمر سليمان ثم المشير طنطاوي وسامي عنان، ومع حسني مبارك نفسه أثناء الزيارة التي قام بها خمسة من أعضاء مكتب الإرشاد له في المستشفى الدولي، ونشرت جريدة "فيتو" تقريرًا مفصلاً عنها في عددها الأول، وقناة الفراعين التي يطل منها عكاشة هي ساحة المعركة التي يتبارى فيها الشريكان المتنازعان، لذلك لا تسلم من رصاصات طائشة حين يحتدم الصراع، فيتم غلقها وتعود.. إلخ.

هذا الأسلوب ليس جديدًا في إدارة الصراعات، السياسية والاقتصادية والعسكرية، أسلوب الحرب عن طريق وكلاء يتصدرون الواجهة ويرددون أفكار غيرهم ويدافعون عنها مقابل بعض المزايا، تلقى للوكيل حسب حجمه وحسب تقدير الطرف الأصلي للدور الذي يؤديه، وحسب إتقانه لعمله، لهذا ليس غريبًا أن يسبق توفيق عكاشة

إعلاميين نابهين في الحصول على المعلومات وإذاعتها، وعلى صور من مستندات مهمة، رغم أن قناته بلا إمكانيات على الإطلاق: لا مراسلين ولا فرق عمل، ويمكن اختصارها في هذه المستندات المسربة بعناية فائقة.

____

الزمان اللندنية: ٢/ ٥/ ٢٠١٣.

الإسلام السياسي والحركة الوطنية المصرية

مشروع الإسلام السياسي لم يكن جزءًا من الحركة الوطنية المصرية في كل تاريخها الحديث، الذي يبدأ منذ بداية القرن التاسع عشر، مع فشل الحملتين الفرنسية والإنجليزية وتولي محمد علي حكم مصر، ببساطة لأن المنتمين إليه يرون أنه مشروع سماوي منزه، أكبر من فكرة الوطن الضيقة التي يتحصن خلفها الوطنيون، فمنذ نشوء تلك الطبقة التي أطلقت على نفسها اسم "رجال الدين" بعد نجاح ثورتي القاهرة في إزاحة خورشيد باشا، وهي تتصرف كوكيل عن الشعب يدعي أنه يعلم مصلحة موكله أكثر مما يعرفها هو نفسه، من منطلق أنها تنفذ إرادة الله وأحكامه ومثله العليا.

هذا الفهم الذي يتخطى فكرة الدولة والشعب والمصالح الوطنية جعل الإسلاميين السياسيين يقفون ضد الحركات الثورية في كثير من الأحيان، ويتحالفون مع الطغاة، كتحالفهم مع الملك فاروق، في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين- ضد الشعب الذي كان في حالة ثورة دائمة بطوائفه كافة، خاصة الطلبة والعمال، لمجرد أن فاروق سعى إلى الخلافة الإسلامية بعد ثورة أتاتورك في تركيا،

وكتحالفهم مع أنور السادات في بداية السبعينيات ضد قوى اليسار التي كانت تدفع في اتجاه الحرب والحفاظ على المكتسبات الاشتراكية التي تحققت في عهد جمال عبد الناصر، لكن تحالفاتهم هذه ليست إلا خطوة مرحلية هدفها التمكين لمشروعهم الأساسي، لذلك انقلبوا على فاروق وعبد الناصر والسادات حين اختلفت الرؤى.

موقف تيار الإسلام السياسي من فكرة الوطنية المصرية وضعها في موقف عداء، بتفاوتات محسوبة، مع نظم الحكم المتوالية من جهة، ومع الحركات الوطنية بأشكالها المختلفة الليبرالية والاشتراكية من جهة أخرى، لكن عداءها الأكبر كان وما يزال مع المشروع الناصري لأنه الأوضح ميلاً إلى بناء دولة قومية عربية تضم وترعى وتقوم على سواعد الشعب العربي الذي يشترك في اللغة والثقافة والعادات والتقاليد والتاريخ والجغرافيا، في حين تنشد تلك التيارات دولة الخلافة القائمة على وحدة الدين الإسلامي فقط، فالمسلم الماليزي أو الباكستاني أقرب إليهم من المسيحي المصري الذي نشأ وتربى وتعلم وحارب من أجل الوطن، وقد قال ذلك صراحة المرشد العام السابق لجماعة الإخوان المسلمين الأستاذ مهدي عاكف.

عداؤهم للمشروع القومي الناصري لم يخففه انحياز جمال عبد الناصر الواضح والمبدئي للفقراء والمعدمين من الفلاحين والعمال– وقد جاء الإسلام في الأصل لنصرتهم وانتزاع حقوقهم وحريتهم–، ولم

يخففه كذلك محاولاته لإحداث نهضة شاملة في مصر، صناعية وزراعية وتعليمية وصحية وعسكرية، ولا نصرته للشعوب المقهورة والمحتلة حول العالم، ومعظمهم من المسلمين، فيما عرف بحركة التحرر الوطني.. إلخ، بل إنهم أصدروا فتاوى تحريم قانون الإصلاح الزراعي، وتحالفوا مع الشيوعيين للوقوف ضد تنفيذه، كل على أرضيته الفكرية، وأنشأوا التنظيمات السرية والفرق المسلحة، ووصل الأمر إلى محاولة اغتيال عبد الناصر نفسه مرتين عامي ١٩٥٤ و١٩٦٤.

هذا العداء التاريخي بين التيارات الإسلامية ونظيرتها الوطنية لم يمنع تقاربهما في بعض الأحيان، خاصة حين يكون نظام الحكم سيئًا بما يهدد مصالح الوطن ومستقبله، حدث هذا في نهاية الحقبة الملكية عندما شارك الإخوان في الكفاح في مدن القناة، وفي نهاية عهد السادات حين انقلب على كل التيارات السياسية وانتهت فترة تحالفه مع الإخوان، بعد أن أفرخت الجماعة عدة تنظيمات راديكالية مسلحة أرادت الانقضاض على الدولة وتطبيق دولتها الإسلامية، كما حدث هذا التقارب في العام الأخير من حكم مبارك، حين عمد أقطاب نظامه إلى تزوير الانتخابات البرلمانية بشكل فج أدى إلى سقوط كل مرشحي الجماعة، فانسحبت من الجولة الثانية واقتربت من د.محمد البرادعي، الذي كان رمزًا لمناهضة النظام المستبد آنذاك.

لكن النظر في التاريخ يثبت أن فترات التلاقي بين القوى الوطنية والدينية كانت قصيرة الأجل، وانتهت دائمًا بصدام عنيف، حدث هذا بين ضباط الجيش الذين قاموا بالانقلاب في يوليو ١٩٥٢ والجماعة، وبينها وبين نظام مبارك في بداية توليه الحكم، ثم بينها وبين القوى المدنية التي دعت إلى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، الفارق أنها كانت الطرف المقموع في الحالتين الأوليتين، بينما كانت الطرف القامع في الحالة الراهنة بعد أن استوعبت الدرس، وتعلمت كيف تقيم علاقات متوازنة في الداخل والخارج، وتضبط خطابها المعلن بحيث تقول ما يحب الآخرون سماعه.

إن كل الذين يطالبون الإخوان بالمشاركة لا المغالبة، رغم كل الحجج المنطقية التي يسوقونها، لا يقدِّرون الموقف المبدئي الذي تنطلق منه الجماعة، وهو أنها فوق الجميع كونها حارسة الفكرة الإلهية، وأن ما دونها مجرد مارقين لا يجب الالتفات إليهم، فضلاً عن التشارك معهم، بل يجب قمعهم وإسكاتهم لأنهم قوى شر يحركها الشيطان ضد تطبيق شرع الله. أعضاؤها الذين تمرسوا على العمل السياسي- قليلاً- يحاولون تصوير الأمر على أن الآخرين لا يريدون- في العمق- التعاون معهم لإفشال تجربتهم، لكن أصفياء الفكرة يقولون بوضوح إنهم الأسياد الذين هم أولى بالاتباع من العبيد، ويجاهرون بتكفير المعارضين لأنهم يعارضون حكم الله.

كثيرون من القوى الوطنية يندهشون من أن الجماعة تعمل ضد نفسها، فالتصريحات والأفعال الخطأ تصدر في التوقيت الخاطئ مما يقلب ضدها القوى الداخلية والخارجية، فكلما هدأت الأوضاع خرجوا علينا بما يعيد تأجيج الصراع، كقرار عودة مجلس الشعب المنحل، والاعتدء على المتظاهرين، وفرض دستور معيب، فضلاً عن إصدار إعلان دستوري غريب في شكله وتوقيته، وضرب الناشطين وسحل المتظاهرين وتعذيبهم وقتلهم، وصفع النساء، والاعتداء على القضاء ورموزه، وتلفيق التقارير الطبية، وإطلاق التصريحات النارية ضد الجيش، والاعتداء على الإعلام والإعلاميين.. إلخ كل هذه المواقف التي سرعان ما تنكشف وتعري الجماعة وتظهرها بمظهر المرتبك قليل الخبرة، ومؤسسة الحكم بمظهر القامع للحريات.. لا يعلم المندهشون أن أولويات الجماعة غير أولوياتهم، فهي لا تهتم بصورتها لديهم وما يقولونه عنها، لأنها- كما ترى نفسها- أعلى من كل من حولها!

الزمان اللندنية: ٨/ ٥/ ٢٠١٣.

الخطاب الديني سبب صعود وانهيار الإخوان المسلمين

واحدة من مشكلات الصراع السياسي المصري الآن أخلاقية، تتعمق من فكرتين جوهريتين: الأولى أن الثورة عمل أخلاقي بالأساس، يضحي فيها الفرد بنفسه ودمه لصالح فرد آخر قد لا يكون عنده نفس الإحساس بالمشكلة، أو نفس الاستعداد للشهادة، والثانية أن الطرف المتهم في أخلاقه هو جماعة الإخوان المسلمين بالأساس، والجماعات الإسلامية الأخرى، التي من المفترض أن مرجعيتها دينية، رغم أن لب الدين هو الأخلاق: "وما بعثت إلا لأتمم مكارم الأخلاق"، والأمثلة التي تدلل على هذا الطرح كثيرة، سأكتفي هنا بذكر ثلاث منها:

المثال الأول: أن نسبة الـ٧٠% التي حصل عليها التيار الإسلامي بكل فروعه في الانتخابات البرلمانية في نوفمبر ٢٠١١، توازت مع أحداث محمد محمود ومجلس الوزراء، فظهر أمام الجميع خللٌ في مقاصد هذا التيار من الثورة، ففي حين يموت الشباب بقسوة من أجل استكمال الثورة- من وجهة نظرهم- يسعى الإسلاميون إلى قنص مقاعد السلطة. وما أدى إلى تعميق هذا التناقض الصارخ شيئان:

الأول: أن هذه الأحداث نفسها انتزعت موعدًا لتسليم السلطة من المجلس العسكري، الذي كان كثيرون يشكون في إمكانية تسليمه لها، وليس الشك مبنيًّا على استنتاجات، بل هناك تصريحات لبعض القادة في هذا المجلس كانت تتحدث عن تسليم- غير مؤكد- في ٢٠١٣. والثاني: تمسك التيار الإسلامي بهذه النسبة عند تشكيل اللجنة التأسيسية لوضع الدستور دون الالتفات إلى دم الشباب الذي أريق، ما أدى إلى كتابتهم لدستور يوافق هواهم، والدساتير- بالذات- يجب ألا تخضع للهوى.

المثال الثاني: الذي يستحق التوقف عنده هو اجتماع فندق فيرمونت، فمعروف أنه بعد انتهاء الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، وحسم المنافسة بين تيارين لا ينتميان للثورة من الأصل، تودد الإخوان المسلمون لشباب الثورة وشيوخها، بخطاب عاطفي انبنى على أنهم الأقرب إليهم من فلول النظام السابق، بغية الحصول على أصوات هذا التيار، وفي سبيل ذلك قدموا وعودًا محددة أمام شهود معروفين، ولم يلتزموا بأي منها عندما وصلوا للسلطة واستحوذوا عليها، أهمها إعادة تشكيل اللجنة التأسيسية للدستور- النقطة الأولى التي ذكرتها هنا-، وعدم طرح الدستور للاستفتاء دون توافق مجتمعي عليه، لأن الطرفين يدركان أن نتائج الاستفتاءات جميعًا في مصر كانت بالموافقة، وأن طرح الدستور دون توافق يعني الموافقة عليه.

هنا ظهر التيار الإسلامي بصورة الذي يعد ولا يفي، وهي آية من آيات المنافق التي نص عليها الحديث الشريف عن النبي محمد (ص)، فما بالنا إذا كان (المنافق) هنا يدَّعي أن مرجعيته إسلامية؟ وهل يفيد الكلام– الذي يقال على استحياء– عن أن السياسة لعبة قذرة يجوز فيها الكذب؟ وما الفرق– إذن– في ممارسة السياسة بين الظالمين والإسلاميين؟ ثم: من يضمن ما هو صدق وما هو كذب في الخطاب السياسي الإسلامي الآن: إذا كان مشروع النهضة مجرد أفكار، والثوار ليسوا إلا بلطجية. وفي ظل الإخفاء المتعمد للكثير من الملفات: منها اقتحام السجون أثناء الثورة، وتسويد بطاقات الانتخابات الرئاسية في المطابع الأميرية، والتحريض على تعذيب وقتل المتظاهرين أمام الاتحادية وغيرها. وفي ظل استخدام نفس أدوات النظام السابق ضد المتظاهرين في ميدان سيمون بوليفار والقصر العيني، واستخدام أساليب ملتوية لاحتلال مفاصل الدولة وأخونتها، والمحاولات المستمرة لإخضاع السلطة القضائية، والحرب على الإعلام المستقل، وتقديم الإعلاميين للنيابة بتهمة إهانة الرئيس بشكل لم يفعله حسني مبارك نفسه؟!

المثال الثالث: هو الفارق الشاسع بين خطاب محمد مرسي العلني وبين ممارساته الفعلية قبل أن يصبح رئيسًا، وبعدها أيضًا، مما يتنافى تمامًا مع الصورة العامة للمسلم في أبسط تعريفاته: فهو يقول– مثلاً–

إنه لا يرتدي قميصًا واقيًا؛ ويظهر- رغم ذلك- وسط عدد كبير من الحراس لم نره في أي نظام سابق، ويتبين أن بعضهم تم تدريبه في غزة! يردد مقولة قيلت عن عمر بن الخطاب: حكمت فعدلت فنمت، ونراه يهرول من المسجد حافيًا خائفًا من مجرد هتافات لبعض المصلين. يقول إن اليهود أبناء القردة والخنازير، ثم يرسل خطابًا عاطفيًّا لشيمون بيريز، الرئيس الإسرائيلي، يتمنى له فيه ولشعبه الرغد، وقبله يرسل خطابًا لإسرائيل وينفي ذلك، ثم يضطر إلى الاعتراف بعد أن ينشر الصهاينة صورة الخطاب. يهاجم باراك أوباما وهو في المعارضة ويمتدحه وهو في الحكم. يستشهد بمقولة: "لو أن بغلة تعثرت في العراق لسألت عنها"، ثم يرمي كل مشكلات حكمه على النظام السابق. يعارض قرض البنك الدولي وهو في المعارضة لأنه يحمِّل الأجيال القادمة تبعات مشكلاتنا الحالية، ثم يسعى إلى القرض وهو في السلطة. يطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية وهو في المعارضة، ثم لا يضمِّن الدستور الذي يمتلك الأغلبية فيه أي نص لتطبيقها. يتهكم على فترة حكم الرئيس عبد الناصر في خطاب علني- وما أدراك ما الستينيات-؛ ثم يقول للأستاذ محمد حسنين هيكل في غرفة مغلقة: "هتمسك لي على الواحدة؟!"، والأهم أنه لا يقدم بديلاً يضيف إلى تجربة عبد الناصر، بل يواصل نهج سلفه في العيش عليها والانتقاص منها.

الأمثلة كثيرة في فترة حكم قصيرة نسبيًّا، وقد قدَّمتْ صورة سيئة عن الإخوان المسلمين باعتبارها جماعة تسعى للسلطة وتطلبها باستخدام الخطاب الديني، لذلك يتناقص رصيدها في الشارع بشكل مذهل، ولا أدل على ذلك من تناقص الأصوات التي تذهب لهم في الانتخابات والاستفتاءات، بشكل عكسي مع تمكنهم من مؤسسات الدولة، وأولها الإعلام!

العرب اللندنية: ٢٨/ ١/ ٢٠١٣.

المشرق العراقية: ٢٨/ ١/ ٢٠١٣.

المصريون ضد حكم العسكر والإخوان

تدخل الجيش سنة ١٩٥٢- بصرف النظر عن تقييم شخص وتجربة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر- أوقف مدًّا ثوريًّا- تبدى في مظاهرات الطلبة والعمال- كان في سبيله لتكوينات شعبية حقيقية تنقل المصريين من فكرة "السكان" إلى فكرة "الشعب" الذي تتكون فئاته حول مصالح سياسية واقتصادية واجتماعية وتدفع في سبيل تحقيق مصالحها تلك، كقاعدة لتطور حقيقي على كل المستويات، الآن يحدث هذا في تصوري منذ ثار الشعب في ٢٥ يناير ٢٠١١ وخرج إلى الشوارع والميادين مطالبًا بحقوقه العادلة في العيش والحرية والكرامة، وهو ما يحتاج إلى وقت وتضحيات وتجارب واختبار فئات وأطروحات جديدة في العمل السياسي، وأخطاء تصل إلى حد البله والعك والخطيئة مما نراه الآن، وربما إلى دماء أيضًا وحتمًا، لذلك فإن تدخل الجيش قد يصنع وضعًا أفضل مما نحن فيه- بصرف النظر عن تقييمنا لمرحلة حكم المجلس العسكري- من حيث الشعور بالأمن وتحسين العلاقات الخارجية وتوازنها وإقامة بعض المشروعات الصناعية والاستهلاكية والخدمية، وتشغيل بعض العاطلين، وإشراك

فئات مهمشة في صنع القرار، والاعتماد على ذوي الخبرة لإنهاء سطوة فريق واحد، لكنه بالتأكيد سيوقف هذا المد الشعبي ويعيده مجددًا إلى نقطة الصفر. المشكلة أننا قصيرو النفس، ونحبذ الانتقال دون ثمن!

جماعة الإخوان المسلمين- بحكم تكوينها وخلفيتها الدينية والسياسية والاجتماعية- تقوم على قاعدة أن الأعلم بأمور الدين هو الأصلح لإصدار القرار، الديني والدنيوي، وأن التابع يثق في إيمان القائد الذي يعمل لصالح الجماعة "المسلمة"، هي إذًا جماعة ديكتاتورية أحادية الاتجاه، يسود فيها رأي الفرد، أو الحلقة الضيقة، على رأي المجموع، ولا يسمح للأقل بمناقشة الأعلى علمًا، لأن الجدال حرام شرعًا في عقيدتهم. وأتصور أن خطأها الأعظم حين انتفخت من جماعة ضيقة أعضاؤها عدة آلاف إلى حكم وطن كبير تعداده أكثر من تسعين مليونًا، أنها تعاملت مع "الشعب" معاملتها لأعضاء الجماعة، عليه أن يسلم بفارق العلم الذي يتفوق به الحاكم- مكتب الإرشاد- على المحكومين- الشعب كله- فنشأ هذا الصراع الحتمي بين من يتصورون امتلاكهم الحكمة، وبين من يتوقون إلى الحرية والديمقراطية التي تُعنى بالمواطن وتعتبره أصل الوجود، وتقيِّم تجربة الحكم بما ينجزه الحاكم على الأرض وليس بافتراض أنه مرتبط بالسماء.

هذا الشكل الهرمي الديكتاتوري للجماعة هو نفسه الذي تقوم عليه عقيدة الجيوش، فالأعلى رتبة هو الذي يرى أكثر ويعرف المصلحة العامة بحكم معرفته، وبالتالي يكون على الأدنى أن ينفذ الأوامر دون مناقشة حتى لو كانت ضد قناعاته، وحتى لو أضرته شخصيًّا، ساعتها يكون عليه أن ينفذ ما أُمر به أولاً ثم يتظلم منه بعد ذلك. الفارق بين الجماعة والجيش، أن الجماعة تخدم تابعيها من "المسلمين"، داخل الوطن أو خارجه، وتضعهم في مقدمة أولوياتها، وهو ما يهدم فكرة المواطنة نفسها مهما قالت كلامًا عن حبها لأصحاب الديانات الأخرى، بينما الجيش يخدم الوطن والمواطنين جميعهم- دون تفرقة بين ديانتهم- عن طريق تأمين الحدود الخارجية ضد أي تعدٍّ عليها، وحراسة السلم الاجتماعي بين الفرقاء المتصارعين في الداخل ومنع جور أحدهم على الآخر باستخدام القوة أو بالمخالفة للدستور والقانون. غير أن "ديكتاتورية" الجيش مبررة لأنه يعد أفراده لوقت اعتداء خارجي لا يكون معه وقت للمناقشة أو تدارس الأمور، ديكتاتورية الأزمة هي التي تحفظ الوطن وتحمي حدوده.

هذان النمطان لا يصلحان لحكم الشعوب التي تتوق للحرية، فلم يخلق الجيش نظام حكم قابل للاستمرار منذ انقلب على السلطة في يوليو ١٩٥٢، بدليل أن الشعب ثار عليه بعد أقل من ستين عامًا، ولم تستطع الجماعة أن تقنع المصريين، حتى الذين انتخبوا مرشحها

للرئاسة، أنها قادرة على إنشاء مؤسسات حقيقية تعمل لصالح الوطن، بصرف النظر عن شكل وطبيعة السلطة الحاكمة، ما أدى إلى استمرار العمل الثوري الذي يهدف إلى إسقاطها، باعتبارها امتدادًا لطريقة الحكم السابق وإن اختلفت الأشكال والمسميات، فلا حديث عن عدالة اجتماعية تقرب الفوارق بين الطبقات وتنتشل نصف المصريين من الفقر والعوز، ولا تحرُّك باتجاه إنشاء مظلة تأمين صحي حقيقي لشعب يعاني معظمه من فشل الكلوي وتليف كبدي، ولا خطط لإصلاح التعليم، فقط اكتفوا بحذف صورة مبارك وتقرير صورة العياط على تلاميذ المدارس!

الصراع الخفي الذي يدور- إذًا- بين الجيش والإخوان المسلمين في الفترة الأخيرة، والذي تؤكده الشواهد والتحركات والتصريحات الصحفية والتسريبات والإشاعات والاجتماعات والصور، هو صراع بين طرفين فشلا في إدارة الدولة المصرية بالتجربة العملية، لأنهما لا يصلحان للحكم حسب عقيدتيهما، لكل منهما مصالحه الاقتصادية وعلاقاته الداخلية والخارجية التي يريد تأمينها، وهما في سبيل ذلك يتجاهلان الطرف الأصيل، الشعب، الذي قدم الكثير من الشهداء والمصابين والمفقودين لتحويل مصر إلى دولة عصرية متقدمة، لا إلى ولاية إسلامية تابعة لجماعة أو خلافة، ولا إلى سكنة عسكرية قاهرة قامعة للحريات. صحيح أن لكل منهما رصيدًا شعبيًّا يعملان على

تغذيته وتكبيره بدعاوى صادقة مرة وكاذبة مرات، لكنه قليل إذا قورن بمجموع المصريين، هؤلاء الذين ملأت رائحة دمائهم الشوارع الميادين ومازالت، يبتكرون أشكالاً للمقاومة ضدهما معًا، ضد حكم العسكر والإخوان.

الزمان اللندنية: ٢٧/ ٤/ ٢٠١٣.

اللعب بالنار في سيناء

في بداية شهر حزيران/ يونيو ٢٠٠٧ كان الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب يعقد اجتماعاته على مدى أربعة أيام في مدينة العريش المصرية، بعد عامين تقريبًا من تفجيرات شرم الشيخ والتعامل الأمني الفظ مع سكان شبه جزيرة سيناء، وبداية الاضطرابات التي استفحلت الآن وتجلت في قتل وخطف جنود الجيش والشرطة، وقتها حدث استنفار أمني لتأمين وفود الكتاب العرب والمصريين المشاركين في الاجتماعات، بحيث تسلمتنا دورية الشرطة من بالوظة، فور عبور جسر قناة السويس، ولم تتركنا إلا في بالوظة على مشارف الجسر بعد أربعة أيام، حتى في الأسواق العامة. ووقتها أيضًا كنا نتضايق من هذا الاستنفار الأمني ونجده مبالغًا فيه، فالسيناويون أهلنا، ومن المستحيل أن يمسونا بسوء، غير أن تحركاتهم كلها كانت مدنية: مناشدات ورجاءات واحتجاجات خافتة تطالب بتخفيف قبضة الأمن، والإفراج عن ذويهم المعتقلين.

كان مقررًا ضمن برنامج الاجتماعات أن نذهب في اليوم الأخير، ٥ يونيو/ حزيران، إلى رفح المصرية، حيث معبر الحدود مع قطاع

غزة، ونقف دقيقة صمت اعتراضًا على استمرار إسرائيل في احتلال أراض عربية، في فلسطين والجولان السورية ومزارع شبعا اللبنانية بمناسبة مرور ٤٠ عامًا على نكسة عام ١٩٦٧، حين وصلتني أخبار أن عرب سيناء سيذهبون إلى الوقفة- التي ستصورها كاميرات التليفزيون- ويرفعون لافتاتهم التي تتضمن مطالبهم، مما اضطرَّنا إلى تغيير المكان في سرية تامة، ومر الحدث بهدوء ودون مشكلات.

والسؤال: كيف تغير سلوك عرب سيناء من الحركة السلمية الخالصة إلى العنف؟

قراءة المشهد بحياد تقول إن المتغير الذي حدث هو صعود التيارات الإسلامية إلى الحكم في مصر: الإخوان المسلمين والدعوة السلفية والجماعات الإسلامية الجهادية، إذ إن أي تيار منهم وحده لا يشكل الأغلبية المطلقة، وتمكينهم يستلزم اتحادهم أو على الأقل التنسيق بينهم، مما سهَّل تجميع بعض التنظيمات الإسلامية العنيفة في سيناء، من بين أبنائها ومن خارجها، تحت سمع وبصر وبمباركة الحكام الجدد، تمتلك هذه التنظيمات كمية هائلة من الأسلحة، كمِّيًّا ونوعيًّا، وتتحصن في وسط سيناء التي تمتلئ بالجبال والهضاب والأرض المنبسطة الصحراوية، مما يسهل اختباءهم فيها ودفاعهم عن أنفسهم وقت الضرورة، خصوصًا مع خلو سيناء من نظام دفاعي عسكري حسب اتفاقيات كامب ديفيد.

نظام الحكم الإسلامي يغض الطرف عن هذه التنظيمات العنيفة شبه العسكرية، رغم أنه يعرفهم بالاسم بحكم علاقات قديمة ومستمرة بين بعض أطرافه وبينها، ربما لأن هدفهم النهائي واحد وإن اختلفت السبل، وهو إقامة دولة دينية في مصر وفي المنطقة العربية كلها، ولأنهم ربما يحتاجونهم للتدخل إن تهدد عرشهم بفعل المعارضة الكبيرة المتنامية التي يلاقونها الآن من التيارات المدنية ومن شباب الثورة، هؤلاء الذين يبتكرون أشكالاً جديدة على العمل السياسي المقاوم، بدأ بالتظاهرات والاعتصامات، وتطور الآن إلى جمع التوقيعات من عامة الناس بأعداد تفوق الأصوات التي حصل عليها الرئيس في الانتخابات.

العارفون من أبناء سيناء قالوا لي إن القبائل السيناوية تراجعت قبضتها على الخارجين عن القانون، إذ إنهم الآن ينتمون لجماعات مسلحة أعلى هيمنة وصوتًا، وأكثر تأثيرًا على المشهد السيناوي كله، وبالتالي لم تعد تصلح الأساليب القديمة التي كان يتبعها الأمن- وقت مبارك والعادلي- في حال الأزمات، أساليب التوافق العرفي مع شيوخ القبائل، فهؤلاء أنفسهم أضحوا في حاجة إلى الحماية، وهو ما ينسف من الأساس تصريحات الرئيس بالحفاظ على القبائل التي يمكن أن تتضرر في حال التدخل العسكري لفك أسر الرهائن، فالمعلومات التي

تتناقلها الأخبار المكتوبة والمصورة تفيد بأن الخاطفين يتحصنون بمنطقة شبه عسكرية بمعزل عن السكان.

هنا يبرز السؤال الأهم: لماذا يلجأ المسلحون المنتمون إلى الجماعات الإسلامية إلى إحراج النظام الإسلامي، إذا افترضنا أن توافقًا ما يحدث بينهم؟

الإجابة قدمها الخاطفون أنفسهم عبر الشريط المصور الذي بثوه للجنود السبعة المختطفين، والذي أذاعته جميع المحطات والمواقع الإخبارية. فرغم أن المختطفين سبعة أفراد، ستة منهم ينتمون إلى جهاز الشرطة، وواحد فقط للجيش، إلا أنهم اختاروا الأخير ليبث الرسالة، وأملوه كلامًا يستعطف (سيادة الرئيس) كي يفك أسر (أبنائه) كي لا (يتعذبوا) أكثر، بينما يهاجم وزير الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسي الذي يجلس على (الكرسي) تاركًا (رجاله) كي (يموتوا)! الرسالة إذن واضحة، أنه ربما ثمة اتفاق لإحراج الجيش، كي تكون فرصة للتخلص من الفريق أول السيسي الذي يقف عقبة كأداء في سبيل أخونة الجيش، بالضبط كما يفعلون مع القضاء لإخضاعه، باعتبار أن القضاء والجيش والإعلام هم المؤسسات الثلاث التي لم تستسلم بالكامل للهيمنة الإسلامية الحاكمة حتى الآن.

هذه القراءة لو صحت سنكون أمام لعب بالنار، ساحتها شبه جزيرة سيناء- ثلث مساحة مصر- شبه الفارغة أمنيًّا، والتي تتهددها أخطار

القبائل والجماعات المسلحة وإسرائيل، هذه البقعة من الوطن التي تحتاج إلى تنمية وتعمير وتوطين، وآخر ما تحتاجه الآن هو زرع جماعات مسلحة عنيفة، فالتاريخ يثبت أن اتفاقاتهم مع الأنظمة لا تدوم، لأن تطلعاتهم أكبر كثيرًا من حدود الوطن والنظم الحاكمة. هذه النار لو شبت لن تبقي ولن تذر، ولن ترحم أحدًا، لا الإسلاميين ولا غيرهم، وساعتها- لا قدر الله- سوف تدفع مصر كلها ثمنًا باهظًا.

الزمان اللندنية: ٢١/ ٥/ ٢٠١٣.

٣٠ يونيو بين الثورة والانقلاب في مصر

هناك فارق شاسع بين الانقلاب العسكري الذي يقوم به العسكريون خلافًا لتوجه الشعب بغرض الاستيلاء على السلطة لمصلحتهم بالقوة، وبين انحياز الجيش لإرادة الشعب لإنقاذ الوطن من حرب أهلية دموية تلوح نذرها في الأفق، تمهيدًا لتسليم السلطة لرئيس مدني منتخب في أقرب فرصة. لهذا فإن من يقولون إن ما حدث في مصر هو انقلاب عسكري ينزعون بيان القائد الأعلى للقوات المسلحة من سياقه: من المظاهرات العارمة التي سبقته تطالب برحيل نظام فاشي ديني مستبد، ومن تسليم السلطة بعده لرئيس مؤقت حسب خارطة طريق تم الاتفاق عليها مع ممثلين لفئات الشعب: الأزهر والكنيسة وجبهة الإنقاذ والدعوة السلفية والشباب.. الخ.

كما أن تضخيم بعض المشاهد وإبرازها بإلقاء ضوء كثيف عليها، من قبيل أن الملايين كانت واقفة في رابعة العدوية تأييدًا للرئيس المدني المنتخب، وأن الخروج على الحاكم لا بد أن يكون محكومًا بإجراءات دستورية، وأن الدستور تم التوافق عليه بنسبة ثلثي الذين أدلوا بأصواتهم في الاستفتاء، أو أن القوى المدنية فشلت في كل

الانتخابات والاستفتاءات التي دخلتها، والتي اكتسحتها القوى الدينية، كل هذه الشعارات وغيرها تغفل الظروف التي أحاطت بالحركة السياسية في مصر طوال عامين ونصف العام، منذ اندلاع ثورة يناير وما رافقها من سقوط نظام مستبد، وما تبعه من حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة، والتي أحاطت كل الانتخابات والاستفتاءات التي جرت، كما أنها تغفل مشهد خروج الملايين يوم ٣٠ يونية، وما قبله وما بعده، مطالبة بالتغيير ورحيل الرئيس (المنتخب) الذي فشل في تلبية الحاجات الدنيا الضرورية للشعب الثائر.

كان يمكن لعسكري شاب مثل الفريق أول عبد الفتاح السيسي أن يهنأ بما حصل عليه ويكتفي به، فقد أصبح وزيرًا لدفاع مصر وقائدًا عامًا لقواتها المسلحة، وحصل على امتيازات دستورية تحصن منصبه وقواته بيد لجنة دستورية غالبيتها العظمى من تيار الإسلام السياسي المتحكم- لا أقول الحاكم-، وقد استطاع أن يردم الفجوة التي حدثت بين العسكريين وفئات الشعب نتيجة الأخطاء التي وقع فيها المجلس الأعلى للقوات المسلحة أثناء حكمه، لدرجة أن آلاف وقعوا على توكيلات له بحكم مصر، كما كان له أن يطيع توجهات أمريكا التي ترغب في استمرار نظام حكم جماعة الإخوان المسلمين لأسباب نعرفها وتتعلق بأمن إسرائيل وتحجيم حركة حماس التابعة لها في قطاع غزة، واستمرار الشقاق الفلسطيني الفلسطيني، لكنه اختار

الانحياز إلى الأغلبية الكاسحة من المصريين الذين خرجوا إلى الشوارع مطالبين بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، متحملاً عواقب قراره، وما قد يجره عليه من مشكلات.

بيان الجيش الذي أذاعه الفريق أول السيسي في الثالث من يوليو ٢٠١٣– إذًا– لا يشبه بأي حال من الأحوال البيان الذي أذاعه أنور السادات صباح الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢، فالثاني أعقب (حركة) قوات عسكرية على الأرض، لم تستدعها قوى شعبية، يقودها مجموعة من شباب الضباط الذين تمردوا على قياداتهم، قامت بمحاصرة واقتحام والاستيلاء على أهم المؤسسات الحاكمة في ذلك الوقت، واعتقلت القيادات النافذة وحددت إقامة رموز في الحكم، تمهيدًا لتصدُّر المشهد السياسي والقبض على مقاليد الأمور بالقوة، قبل أن تنضم إلى الحركة جموع غفيرة من أبناء الشعب المصري وتحولها إلى ثورة بمفهوم الرضا الشعبي العام عما يحدث وإن جاء تاليًا.

غير أن بيان السيسي لا يختلف في جوهره عن ما فعله المشير طنطاوي في فبراير ٢٠١١ بغير إعلان، وهو ما لم يفكر أحد أن يسميه انقلابًا، فقد حرص طنطاوي على عرض تفاصيل الموقف على قائده الأعلى واضعًا الأمر في إطاره الحقيقي بوضوح، ثم طلب منه أن يبتعد عن المشهد بالذهاب إلى شرم الشيخ، قبل أن يطلب منه–

عبر اللواء عمر سليمان- ضرورة التنحي حفاظًا على الوطن، وهو ما قبله مبارك دون تلكؤ. لكنه يختلف في أن طنطاوي كانت لديه- إلى جانب الدعم الشعبي- رغبة أمريكية ترى أن دور مبارك قد انتهى، إلى جانب أنه كان يفتقد إلى (خارطة طريق) كالتي وضعها شباب تمرد أمام السيسي الآن.

كلام قيادات الإخوان المسلمين وأجهزة إعلامهم ولجانهم الإلكترونية عن انقلاب عسكري وقع في مصر ضد حكمهم الشرعي مبرر ومنطقي، لأن ما فعله الجيش أجهض مشروعهم الكبير الذي طالما حلموا به لأكثر من ثمانين عامًا في إقامة دولة الخلافة الإسلامية، كما أنه- للحق- قصَّر الطريق أمام الغاضبين وقلل الفاتورة التي كان عليهم دفعها، هذا الكلام لم يكن سيُلتفت إليه لولا التردد الأمريكي في قبول تحرك الجيش لمساندة الجماهير الغاضبة، هذا التردد الأمريكي- الذي لم يصل إلى حد اعتماد وصف "انقلاب"- مفهوم كذلك إذا ما عرفنا أن صيغة نظام الحكم الإسلامي هي المفضلة لدى الإدارة الأمريكية خصوصًا، ولدى الغرب بشكل عام، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فمن ناحية يرى الغرب أن الإسلاميين أكثر تنظيمًا وأن وصولهم للحكم من شأنه أن يحدث إستقرارًا وراحة لدى غالبية شعب يميل إلى التدين، ومن ناحية أخرى توصلت أمريكا مع قادة الإخوان المسلمين إلى تفاهمات، عبر سنوات

من الحوار، تضمن الحفاظ على مصالح الغرب، وضمان أمن إسرائيل، وعدم المساس باتفاقية كامب ديفيد التي طالما جاهروا بمعارضتها، بل وبنوا استراتيجية وجودهم في الشارع على تلك المعارضة!

ثم، لماذا لا نتصور أن القوى الغربية المساندة لإسرائيل هي الخاسر الأكبر من إقصاء التيار الديني عن الحكم في مصر، على خلفية أن هذه القوى عملت على تفتيت دول المنطقة وإضعافها وتقسيمها، كما حدث في العراق وسورية والسودان وليبيا.. وغيرهم، حتى إذا ما انشغلت عنها وانتقلت بؤرة اهتمامها إلى آسيا الوسطى ودول البلقان، حيت منابع النفط، لا تكون هناك مشكلة تواجه إسرائيل في بسط نفوذها وسيطرتها على منطقة الشرق الأوسط بمفردها، خاصة أن صبغ بعضها بالصبغة الإسلامية يبرر ما تطمح إليه إسرائيل من أن تكون دولة يهودية خالصة، وتطرد السكان العرب داخل الحزام الأخضر المحتل عام ١٩٤٨.

في تصوري أن الصورة الملتبسة في شأن بيان السيسي وتقييمه إن كان مساندة لثورة شعبية أم انقلابًا على سلطة شرعية أخذت قوتها من انتخابات رئاسية قيل إنها نزيهة وشفافة، والتي أعطت لأمريكا الغرب مجالاً للتردد، هي تلك الإجراءات التي سبقت إعلان البيان ورافقته من بسط نفوذ القوات المسلحة حول المؤسسات السيادية، وقريبًا من بؤر

الصراع بين فريقين من الشعب- مؤيد ومعارض- على الأرض، بالإضافة إلى إغلاق أربع قنوات تليفزيونية تابعة للتيارات الدينية التي كانت حاكمة، هي قنوات الناس والحافظ ومصر ٢٥ والجزيرة مباشر مصر. هذه التحركات هي ما جعلت صانعي القرار في الدول الغربية الرئيسية يتخوفون من فرض سلطة القوات المسلحة على مصر، وحجب كل الأصوات المناوئة بطريقة عنيفة.

إشكالية هذا التفكير أنه يغفل الظرف الذي تمت فيه الإجراءات الاستثنائية، فليس سرًّا أن دعاية الإخوان كانت بدأت للترويج عن حالات تمرد بين صفوف الجيش كما يحدث في سورية، خلافًا للحقيقة، بغرض إثارة البلبلة لدى المواطنين وتحريضهم على العنف، لكنني أثق أن تلك الإجراءات ستكون مؤقتة، وأن القوى المدنية لن تقبل بالاستئثار المضاد وستطالب بمنح تيارات الإسلام السياسي حقها كاملاً في المشاركة بخوض الانتخابات، وفي تكوين المؤسسات التي تعبر عنها بحرية تامة، بالطبع بعد أن يهدأ الغبار الكثيف الذي يغطي سماء مصر الآن.

الزمان اللندنية: ٦/ ٧/ ٢٠١٣.

آخر معارك الإخوان المسلمين

الشواهد على الأرض الآن تقول إن جماعة الإخوان المسلمين تجيِّشُ نفسها لمعركة مقاومة الفناء، بعد عام كامل من الفشل الواضح في ممارسة حكم مصر، وعام ونصف كانت يحكم من وراء ستار المجلس العسكري، شعار هذه المعركة المرفوع هو عودة "الرئيس الشرعي المنتخب" رغم أنهم غالبية أعضاء مكتب الإرشاد يعرفون جيِّدًا أنه لا يصلح لإدارة بلد كبير مثل مصر، يمر بأزمات طاحنة: اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية ودبلوماسية، هم في قرارة أنفسهم يدركون أن هذا "الرئيس الشرعي المنتخب" هو الذي أفقدهم شعبيتهم بطريقته الرعناء في ممارسة سلطاته، وخطبه المضحكة الساخرة، وضعفه وقلة حيلته وهوانه على الناس، لدرجة أن بعضهم فكَّر جديًّا- أثناء حكمه واشتداد أزماته مع المعارضة والشارع- في التضحية به واستبداله بآخر من بينهم يكون أكثر حنكة لكي تعيش الجماعة، لكنه عندهم- في هذه اللحظة- القشة التي يتعلقون بها كي لا يغيبوا عن المشهد السياسي المصري إلى الأبد.

قطاعٌ لا يستهان به من المصريين الذين لا ينتمون للجماعة كانوا يناصرونها في الاستفتاءات والانتخابات البرلمانية والرئاسية، وفي دعواتها للتظاهر، استنادًا إلى مجموعة من الشعارات كانت حريصة على تصديرها، منها أنها تريد تطبيق الشريعة الإسلامية، وأن أعضاءها هم الذين حموا ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ يوم موقعة الجمل وغيره من الأيام، وأنهم منظمون وبراجماتيون، ويؤمنون بالديمقراطية وتداول السلطة وغير إقصائيين، لكن تجربة العام أسقطت أوراق التوت تباعًا فتكشف للناس حجم الجماعة المتواضع فكرًا وتطبيقًا وعددًا وإمكانيات، فانفضوا من حولها، بل وخرجوا ضدها يوم ٣٠ يونيو ٢٠١٣ بالملايين في مشهد لم يحدث في تاريخ البشرية، فكان عليها أن تجيِّشَ ما تبقي لديها من إمكانيات حتى لا تخرج من المشهد السياسي نهائيًّا.

لكن السؤال الملح الآن: ما الذي تملكه الجماعة لتتمترس خلفه في لحظة فارقة كهذه؟

سياسيًّا: تسوِّقُ الجماعة فكرة "الانقلاب العسكري" لوصف ما حدث خلال الفترة من ٣٠ يونيو إلى ٣ يوليو ٢٠١٣، مستندة إلى أن حكمها انتهي ببيان ألقاه القائد الأعلى للقوات المسلحة عبد الفتاح السيسي، أعلن خلاله خارطة طريق مستقبلية ليس فيها محمد مرسي ولا نظامه، عامدة إلى إسقاط بقية مكونات المشهد: الغضب العارم

المتصاعد في الشارع المصري ضد حكم الجماعة الذي أفرز حركة تمرد وجمع توقيعات لسحب الثقة منه، والإنذار الأول للجيش الذي دعا إلى التوافق بين المتصارعين خلال أسبوع، ثم خروج ما يناهز الثلاثين مليونًا من المصريين حسب إحصاء موقع جوجول، ثم الإنذار الثاني للجيش الذي أعطى الجميع مهلة ٤٨ ساعة، ثم خطاب مرسي الذي زاد الأمر اشتعالاً، ثم المشاورات الذي أجراها القائد الأعلى للقوات المسلحة مع فئات مختلفة من المشهد السياسي المصري قبل أن يصدر بيانه: شيخ الأزهر وبابا الأقباط الأرثوذكس، وممثل عن جبهة الإنقاذ، ونائب رئيس حزب النور السلفي، وممثلين عن شباب حركة تمرد وممثل عن المرأة. هذا الفهم المجتزأ للحدث ليس غريبًا على جماعة تقليدية متكلسة اعتادت أن تفسر الأمور على هواها، كما اختصرت الشرعية في صندوق الانتخابات.

من جهة أخرى بدأ الموقف الأمريكي- والقطري بالتبعية- بالانتقال تدريجيًّا إلى قبول الواقع على الأرض في مصر، حيث تم اختيار رئيس انتقالي، وصدر إعلان دستوري، وتم تسمية نائب للرئيس، ورئيس وزراء يجري مشاوراته لتشكيل حكومته، يبين هذا الانتقال من تصريحات الجهات الثلاث المؤثرة في أمريكا: البيت الأبيض ووزارة الخارجية والبنتاجون، وكلها تدل على أن الاتصالات لا تتوقف بين تلك الجهات ومواقع المسئولية في مصر، وتتبدى في تجنب تلك

الجهات وصف ما حدث بـ"الانقلاب العسكري" بما يترتب على اعتماد هذا الوصف من مراجعة المعونة التي تحصل عليها مصر من أمريكا، وما يتبع ذلك من فقدانها لعلاقتها المتميزة بواحدة من أهم الدول المؤثرة في الشرق الأوسط بحكم عوامل كثيرة: سياسية وثقافية وجغرافية وديموجرافية.

صحيح أن الجماعة ما تزال تحتفظ بتأييد تركيا وإيران، حيث تشدد الدولتان على وصف الثورة بالانقلاب العسكري على رئيس شرعي منتخب، لكن تأثير الدولتين في هذه المرحلة محدود، بالنظر إلى المشكلات التي تعانيان منها: فحكومة أردوغان تواجه غضبًا شعبيًّا في الشارع التركي، والحكومة الإيرانية تواجه حصارًا دوليًّا بسبب برنامجها النووي، وتقليمًا لأظفارها بسبب الحرب الأهلية السورية الدائرة منذ ما يقرب من العامين ونصف العام، ويمتد تأثيرها إلى حزب الله اللبناني الذي وجد نفسه متورطًا في المشهد السوري بقدرٍ ما.

إذًا، لا تمتلك الجماعة في حربها الأخيرة للبقاء سوى سلاحين مؤثرين:

الأول هو حشود أنصارها في إشارة رابعة العدوية، وهم لا يزيدون عن بضعة آلاف، يبث فيهم قادتها روح الحماسة بخطب عنترية حتى يطول الاعتصام أطول فترة ممكنة، مع تأمين تكاليف المعيشة، بما يلفت انتباه وسائل الإعلام العالمية، وبالتالي مواقع صنع القرار

السياسي في الدول المؤثرة عالميًّا، إلى جانب استخدام تلك الحشود في التجمهر أمام أماكن لها حساسيتها العسكرية، ومحاولة استفزاز القوات المكلفة بتأمينها، ثم قلب الحقائق لإظهار العسكريين بمظهر القامع المعتدي على حرية التظاهر السلمي وتسويق ذلك إعلاميًّا.

الثاني، وهو الأخطر، تلك الجماعات الدينية المسلحة التي تركز أعمالها في شبه جزيرة سيناء، وقد نشطت خلال الفترة الأخيرة باستهداف مراكز الشرطة والأكمنة في أكثر من مكان بها، مستغلة فراغًا أمنيًّا نتج عن اتفاقية كامب ديفيد، وتدفق السلاح الثقيل عليها من أكثر من جهة، خاصة بعد الربيع العربي الذي أدى- ضمن ما أدى- إلى تخلخل بعض الدول المجاورة لمصر مثل ليبيا والسودان، وعدم السيطرة على الحدود الصحراوية الطويلة، إلى جانب ما لاقته من دعم معنوي ومادي ورعاية خلال حكم جماعة الإخوان المسلمين لمصر، بل واستخدامها كأداة للدفع بالحل في الاتجاه الذي ترضاه في بعض الملفات الشائكة. هذه الجماعات هي التي يمكن أن تعكر صفو الرئيس المصري المنتخب القادم لفترة قد تطول، إلا إذا ظهرت في الأفق تسويات سياسية تحد من خطرها.

الاختلافات الوهمية بين فصائل الإسلام السياسي

لا آخذ على محمل الجد الاختلافات التي يحاول تيار الإسلام السياسي إبرازها بين الإخوان والسلفيين، ويسلطون عليها الضوء دائمًا كحقيقة ثابتة لا تقبل الجدل، تلك التي بدأت في الظهور مع تأييد السلفيين لعبد المنعم أبو الفتوح في الانتخابات الرئاسية ضد مرشح الجماعة، ولن تنتهي بمهاجمة منزل د.ياسر برهامي نائب رئيس الدعوة السلفية في الإسكندرية اعتراضًا على موقف حزب النور المؤيد لدستور (الانقلاب)، مرورًا بالاعتراض على (بعض مواد) الإعلان الدستوري المُشكل الذي صدر في ٢١ نوفمبر ٢٠١٢، ومبادرة حزب النور– وقتها– التي اقتربت من موقف جبهة الإنقاذ مما عُدَّ تحديًّا للجماعة، إضافة إلى تقسيم الجماعة حزب النور إلى حزبين، وإقالة ممثله في الرئاسة خالد علم الدين بعد فضحه، والاعتداء أكثر من مرة على نادر بكار طفل الدعوة المدلل، واشتراك ممثل للنور في مشهد إقالة مرسي ووضع خارطة طريق تتعدى فترة حكمه.. إلخ، ذلك أن الممعن في هذه المواقف– الاختلافات يمكنه تسجيل عدة نقاط:

– أن حزب النور ممثل الدعوة السلفية يفكر دائمًا بمنطق بديل جماعة الإخوان في الوثوب إلى السلطة حال تعثرها، باعتباره ممثلاً لفكرة الإسلام السياسي، حيث إن بقاء التيار في السلطة أولوية تعلو على مقتضيات الوطنية نفسها لدى الفريقين، خاصة أن الدعوة السلفية ترى نفسها الأحق بهذه السلطة لاعتبارات كثيرة، منها أنها تمثل الدعوة أفضل من وجهة نظرها، وأنها تمتلك الأغلبية الحقيقية في الشارع المصري، وهو ما يرعب الجماعة ويجعلها تنفق الأموال من أجل تفتيت الدعوة السلفية وإضعافها، كما أنها هي التي ساعدت الإخوان للوصول للحكم كما يقول قادتها، وتشهد على فكرة البديل الجاهز للوثوب هذه الاجتماعات المتواصلة التي يجريها التيار السلفي مع أمريكا، ممثلة في سفيرتها السابقة في القاهرة ومسئولين آخرين في الخارجية، والتنسيق حول قضايا مصرية داخلية مهمة وموقف حزب النور منها، مثل لجنة الخمسين مثلاً وقبلها خارطة الطريق.

– فكرة الأغلبية السلفية في الشارع المصري مشكوك فيها بالوقائع، فقد أعلنت الدعوة تأييد عبد المنعم أبو الفتوح في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٢، وكان أبو الفتوح فرس رهان متقدمًا على كل المرشحين بفارق واضح، حيث كان يلتف حوله عدد من "شباب الثورة"، ومثقفون بارزون، وكثيرون ممن يميلون إلى نهج الإسلام السياسي ولا يحبون الجماعة، إذ كان يمثل لهم تحديًا لها، ومع ذلك جاء أبو الفتوح رابعًا

في السباق، بينما تصدر مرشح الجماعة بضعف الأصوات التي حصل عليها الفتوح تقريبًا. هذه القراءة تحتمل نتيجتين كلتاهما مر بالنسبة للدعوة السلفية: الأولى أن الحديث عن الأغلبية ليس سوى كلام فارغ، خاصة أن الدعوة حصلت على نصف ما حصلت عليه الجماعة- أيضًا- في الانتخابات البرلمانية التي سبقت الانتخابات الرئاسية. والثانية أن تكون الدعوة أعلنت جهرًا تأييد أبو الفتوح، وصوتت سرًّا لمرشح الجماعة، مما يعني أن الكلام عن الاختلافات في المواقف مجرد لغو.

- تتحرك الدعوة السلفية بفصائلها على الساحة السياسية بشكل براجماتي، كالجماعة تمامًا، بما يخدم مصالحها أولاً وما يصب في خانة تقوية الإسلام السياسي ضد الليبراليين والاشتراكيين من أنصار الدولة المدنية ودعاة فصل الدين عن الدولة، ورفض قيام أحزاب على أساس ديني. من هذه الزاوية يمكن فهم محاولات تقربها من الليبراليين دون أن تتخاصم مع فكر الجماعة ومنهجها وأهدافها العليا، ومنها أيضًا نفهم اتصال قادتها بالفريق أحمد شفيق قبل إعلان نتيجة الانتخابات الرئاسية- وقد شاعت أنباء فوزه بالرئاسة- لترتيب وضعها المستقبلي معه، كما يكون مفهومًا مشاركتها في إجراءات عزل محمد مرسي ووضع خارطة الطريق، وفي لجنة الخمسين كحارسة لمواد الدستور المتعلقة بالعقيدة وهوية الدولة.

أتصور أن ارتفاع وتيرة الخلاف بين الجانبين في الفترة الأخيرة، ووصوله إلى مشاهد احتكاك خفيف، لا يضر، وتسويقه إعلاميًّا على نطاق واسع عبر تصريحات كبار قادة الدعوة السلفية، وما يصاحب ذلك من تأييدهم لمسودة دستور (الانقلاب) ودعوتهم للتصويت بنعم، وقد كانوا يعوقون إتمام كتابته ويضعون العراقيل أمام اللجنة وينسحب ممثلهم أكثر من مرة، أتصور أن كل هذا ما هو إلا تمهيد للانتخابات البرلمانية التي على الأبواب، ومحاولة كسب ود المتعاطفين مع الفكرة الإسلامية من خارج المنتمين لها، في ظل معلومات تفيد بأن حزب النور سيكون النافذة التي يدخل منها قادة الإخوان الانتخابات القادمة، وقد يخرج منه مرشحها المستتر للرئاسة، عبد المنعم أبو الفتوح أو غيره من الخلايا النائمة.

الدعوة السلفية بأشكالها وعناوينها جميعًا دعوة رجعية، تهتم بتطبيق شكل الدين أكثر من اهتمامها بجوهره، وتتطرف في التطبيق إلى أقصى حد، فهي المسئولة عن هدم مقابر الأولياء، وتغطية التماثيل والنحت الفني، وتكفير المفكرين والأدباء وإصدار فتاوى قتلهم كما في حالتي فرج فودة ونجيب محفوظ، وتحريم كل مظاهر الحياة حتى السياسة والديمقراطية باعتبارها منتجًا غربيًّا كافرًا بديلاً للشورى الإسلامية. كما أن نوابها في برلمان ٢٠١٢ هم الذين تصدوا للهجوم على الثوار وتصويرهم بالبلطجية المأجورين الذين يتظاهرون لقاء أجر

ويتعاطون المخدرات ويمارسون الرذيلة، والتحالف مع وزارة الداخلية ضدهم.. كما أن من بين صفوفهم النائب الذي أذَّن تحت قبة البرلمان، والذي أجرى عملية تجميل لأنفه وادعى كذبًا أن مجهولين اعتدوا عليه وسرقوا أمواله، ومنهم النائب الذي مارس الفحش على الطريق الزراعي.

الزمان اللندنية: ٢٩/ ١٢/ ٢٠١٣.

ليست حربًا أهلية في مصر.. إنه الإرهاب الأسود

أتباع جماعة الإخوان المسلمين يروجون في صفحاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت؛ فكرة خسيسة تقول إن (الانقلاب) هو الذي دبر تفجير مديرية أمن الدقهلية بوسط مدينة المنصورة كي يجد مبررًا للمزيد من القمع. بدأ ترويج الفكرة قادتهم من أمثال محمد محسوب ومحمد الجوادي، وسرعان ما بدأ الأتباع نسخ الفكرة ونقلها دون تفكير كالعادة. يدعون أن حاجة (الانقلاب) للمزيد من القمع الآن بغرض تمرير الدستور، أي أن التفجيرات ستعطي النظام الحالي فرصة للقبض على العناصر التي من المحتمل أن تعطل تمريره، سواء بالتصويت ضده، أو تعطيل عملية التصويت نفسها بأكثر من طريقة. وهذه فكرة خسيسة كما قلت لأنه ليس من مصلحة النظام الحالي ترويع الآمنين وإشعارهم بعدم الأمان، ناهيك عن أن الآلاف الذين يتظاهرون هنا وهناك من أتباع الجماعة ليسوا من القوة بحيث يعطلون الصويت، كما أن النظام لا يحتاج إلى مبرر إضافي للقبض عليهم، وهم يثيرون الشغب في الشوارع والجامعات ويقطعون الطرق ويعتدون على المارة.. إلخ.

أفسد من هذا الرأي أن يتحدث آخرون عن حرب أهلية قادمة نتيجة إحساس أتباع جماعة الإخوان بالظلم، وهم- حسب الرأي الفاسد- كثرة "مدججة" بالإيمان ومسلحة. ولو أمعن أصحاب الرأي النظر لعرفوا أن الحرب الأهلية هي أن يحمل نصف الشعب السلاح ضد النصف الآخر المسلح في حرب شوارع، نموذج لبنان منتصف السبعينيات الماضية، وما يغذي هذا النموذج انقسام الشعب إلى فئتين متعادلتين أو تكادان، أو إلى أكثر من فئة متكافئة متعاونة مع جهات أجنبية وجيوش، وهذا النموذج غير متوفر في مصر على الإطلاق، فالمصريون في معظمهم نسيج واحد ذابت فيه كل الفئات، ولا توجد صراعات تذكر يمكن أن تؤدي إلى حرب أهلية أو شبيهتها أو جزء على الألف منها. إنما الموجود في الواقع جماعة لها أنصار لا يمثلون أكثر من واحد بالمائة من مجموع الشعب الذي قرر عزلها تلقائيًّا بعد أن صدم بأدائها وتصريحات قادتها وقت أن كانوا في الحكم وبعد أن رحلوا عنه، وهي ناقمة الآن لأن الحكم دان لها ثم ذهب لأنها لم تستطع المحافظة عليه لعدة أسباب أهمها الفشل في إدارة الملفات المهمة، وعدم إقناع الشعب الذي صوت لها بأنها جديرة بحكمه.

خطورة الجماعة في أذرعها المسلحة التي تنتهج (الإرهاب) مبدأً ووسيلة، فتقوم بتنفيذ عمليات تفجير إرهابية هنا وهناك، كما تطلق نيران أسلحة متوسطة على كمائن الشرطة في نقط عديدة في سيناء،

وتستهدف مراكز الشرطة ومديريات الأمن، وتوقع بعض القتلى والجرحى، وتروع السكان المحيطين بتلك الأبنية، "مدججة" بأموال التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، وإغداق أمراء قطر ضمن خطط أوسع تقودها أجهزة مخابرات ودول أجنبية، تهدف إلى تقويض الأمن في مصر، وإفشال خريطة الطريق التي استهدفت مشروع الشرق الأوسط الكبير في مقتل.

هذا النوع من الإرهاب الفكري والمادي والمعنوي ليس جديدًا على مصر، فقد حدث في أربعينيات وخمسينيات، ثم في تسعينيات القرن الماضي، وتم إجهاضه في كل مرة أمنيًّا باستهداف العناصر الخارجة على القانون ومحاكمتها وإيداعها السجون، وقد نجح النظام في القضاء عليه تمامًا. كما أنه لم يكن على الإطلاق نتيجة إحساس فئة ما بالغبن، بل ربما العكس، ففي الأربعينيات كانت الجماعة تعمل بحرية تامة، ومع ذلك فقد بدأت مسلسل اغتيالات رموز الدولة وقتها، الأمر الذي انتهى باغتيال حسن البنا نفسه، وفي الخمسينيات كان بعض الضباط الأحرار متعاطفين مع الإخوان، وكانوا مستعدين للعمل معهم بشكل ما، لكن الطمع في المزيد دفع الجماعة إلى محاولة اغتيال جمال عبد الناصر أكثر من مرة، وفي التسعينيات كان أنور السادات قد أخرجهم من السجون قبلها، ومكنهم من العمل بحرية في الجامعات والنقابات المهنية، فكانت النتيجة أن اغتالوه يوم انتصاره

في أكتوبر ١٩٨١، وبدأوا مسلسل تفجيرات وعنف واستهداف رجال الشرطة والأقسام ومديريات الأمن، وتوسعوا فاستهدفوا السياح الأجانب، وزرعوا العبوات الناسفة في الأسواق الشعبية ومواقف الباصات.

الخلاصة أن جماعة الإخوان المسلمين ليست فصيلاً مصريًّا يحس بالظلم، لأنها بالهوى وبالفعل تنتمي إلى فكرة الخلافة والدولة الإسلامية الواسعة، وما مصر لديها سوى رقعة من هذه الأرض الواسعة تحاول أن تنفذ فيها مشروعها للتمكين، كي تنطلق منها إلى أماكن أخرى وأخرى. وهي جماعة براجماتية تنتهج فكرة أن الغاية تبرر الوسيلة، ولذلك تغير خطابها باستمرار دون إحساس بالذنب، وتعلن عكس ما تبطن، وتتحدث للداخل بلغة وبلغة مختلفة تمامًا للخارج، وليس أدل على ذلك من أنها شجبت التفجير الأجير لمديرية أمن الدقهلية باللغة الإنجليزية من أحد مكاتبها في أوروبا، بينما لم تفعل ذلك باللغة العربية في مصر. كما أن لها أكثر من مستوى للقيادة، بعضها معلن وبعضها سري، ومصادر متنوعة للتمويل مختلطة بأجهزة مخابرات ودول أجنبية وعربية، غير تحالفها مع تنظيم القاعدة للعمل في مصر انطلاقًا من سيناء، كما ظهر من تسجيل مكالمات تليفونية تمت بين رئيسها المعزول وأيمن الظواهري، كما أن

لها أذرعها المسلحة التي تقوم بأعمالها القذرة، التي يمكن التبرؤ منها تمامًا.

مصر ليست في حرب أهلية، ولا بوادر حرب، ولن تكون، مصر دولة قديمة متماسكة تواجه إرهاب فئة قليلة، تعلي مصلحتها على مصلحة الوطن.

مستقبل الكون..
نحو مزيد من الفقر والعنف والقتل والترويع!

أتصور– خلافًا للسائد– أن إيثار الذات والسعي للاستحواذ على كل شيء، والعنف في سبيل ذلك، هو الفطرة التي ينشأ عليها الإنسان، وأن تاريخ الأفكار والمعتقدات الأرضية والسماوية– كلها– ليست سوى محاولات للحد من تلك الطبيعة، وجعل الإنسان صالحًا للعيش ضمن جماعة كبيرة، يتنازل لها طوعًا عن بعض ما يستطيع الاستحواذ عليه، ليعيش الجميع عند حد أمان أدنى من الإشباع المادي والمعنوي. نستطيع أن نرصد ذلك على مستوى الأسرة التي ينزع فيها الطفل إلى الحصول على كل شيء لنفسه فقط، وعلى مستوى الدولة والعالم، حيث يستحوذ أقل من عشرة بالمائة على أكثر من تسعين بالمائة من الثروات، وتجاهد الدول لإيجاد صيغ للحياة تضمن بقاء كيان الدولة ذاته، وتعصمها من الانفجارات المحتملة، وليس تاريخ الثورات– في معظمها– إلا محاولات لإعادة تقسيم الثروة، وتخليصها من بين يدي القلة المسيطرة، ومنها أيضًا قوانين الأجور

والضرائب في الدول المدنية، ونظام الزكاة والتكافل والتراحم التي أتت بها الرسالات السماوية.

كما أن الحادث بين الأفراد منذ قتل هابيل قابيلاً حتى اليوم، يحدث كذلك بين الدول في صعود الامبراطوريات وهبوطها، فالدول القوية المتقدمة تفرض قوانينها على الدول المستضعفة، في سبيل الحصول على مواردها من مواد إنتاج وبشر بأقل الأسعار، كي تضمن حياة آمنة لمواطنيها، في مقابل شيوع مظاهر الفقر والجهل والمرض في الدول المالكة لتلك الموارد، والنتيجة أن عددًا قليلاً من الدول تمتلك نسبة عالية من مقدرات العالم وموارده، وتتحكم في أسعار كل شيء، من المادة الخام التي ما تزال في باطن الأرض، حتى السلعة النهائية، بل ويتعدى الأمر ذلك إلى محاولات تسييد ثقافة معينة أو دين معين بالقوة الغاشمة، التي يدفع البسطاء فاتورتها غالبًا. فهل نستطيع- مع تلك الصورة- أن نحلم بعالم خال من العنف: الطائفي أو الديني أو الاقتصادي والسياسي.. إلخ؟ أتصور أن الإجابة: لا، فما دامت الموارد محدودة لا تكفي البشر جميعًا لينعموا، وما دامت رغبة البعض قائمة بالتمتع أكثر دون النظر إلى من حولهم، وما دامت هناك مجموعات من الناس تحاول فرض أسلوبها في الحياة ومعتقداتها، فإن العنف باق، تتطور أساليبه بحسب تطور العلم، وتتعاظم ضحاياه بشكل مطرد مع تقدمه.

ما يزيد الأمر سوءًا أن الأفكار التي اقترحها الإنسان طوال تاريخه لمعالجة الأمر، أفكار توفيقية في معظمها- باستثناء الشيوعية التي تبدو طوباوية غير قابلة للتنفيذ-، تقوم معظمها على أخذ القليل من الأغنياء وتوزيعه على الفقراء في شكل رواتب وإعانات، وحتى هذه الأفكار قصدت في الأساس حل مشكلات الكساد التي أصابت الأغنياء، بحيث تضمن استمرار تدوير ثرواتهم وتكبيرها، فاستفاد منها الفقراء- بالصدفة- استفادة قليلة لا تشبع من جوع. هذا التفاوت الفظ يهدد بالتأكيد أمن وأمان الأغنياء والدول التي تعمل لصالحهم. وإن كانت الدول المتقدمة قد استطاعت تخفيف العنف بإيجاد فرص عمل بمقابلات مادية معقولة، فإنه ما يزال ماثلاً ومدمرًا في بعض الدول الأقل تقدمًا في معظم قارة أوروبا، الشرقية بالذات، ناهيك طبعًا عن الدول الفقيرة في أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية، فدولها ما إن تنتهي من اضطراب حتى تدخل غيره، لأن شعوبها تعلق الأمل على هذا الزعيم أو ذلك، ثم سرعان ما يخيب الأمل لأن مشكلات الفقر والجهل والمرض أكبر منهم كونهم جزءًا من الصراع الكوني، وقليلون هم الذين استطاعوا أن يخرجوا من أسر الدائرة الجهنمية التي أحكم إغلاقها الأقوياء بما يملكون من قوة، بالترغيب مرة، وبالترهيب مرات.

الرسالات السماوية أيضًا كانت حلولها توفيقية، فلم تستطع إلغاء الاحتقان، ولا حتى تخفيفه، بل إنها زادته بالتعصب لهذا الدين أو ذاك كما سأبين.

فالمسيحية- مثلاً- لجأت إلى التسامح وسيلة للتعايش، ودعت المنتسب إليها بأن يفرح حين يعيّر ويطرد بدلاً من أن يغضب ويحصل على حقه، بل ودعته إلى الفرح بالظلم(!):"طوبى لكم إذا عيروكم وطردوكم وقالوا عليكم كل كلمة شريرة من أجلى كاذبين.. افرحوا وتهللوا لأن أجركم عظيم فى السموات" (إنجيل متّى الاصحاح التالت الآية ١١)، وفي الإصحاح الخامس الآية ٢٢ يقول: "أما أنا فأقول لكم إن كل من يغضب على أخيه باطلاً يكون مستوجب الحكم"، للتخويف من أن يكون مجرد الغضب باطلاً ويستوجب العقاب في الآخرة.. وفي الإصحاح الخامس الآية ٤٣ يقول: "سمعتم أنه تحب قريبك وتبغض عدوك، وأما أنا فأقول لكم: أحبوا أعداءكم. باركوا لاعنيكم. أحسنوا إلى مبغضيكم. وصلّوا لأجل الذين يسيئون إليكم ويطردونكم، لكى تكونوا أبناء أبيكم الذى فى السموات، فإنه يشرق شمسه على الصالحين ويمطر على الأبرار والظالمين". ولا أظن أنه يمكن أن يذهب أبعد في الاستسلام للظلم والظالمين حين يقول في الإصحاح الخامس الآية ٣٨: "سمعتم أنه قيل عين بعين وسن بسن، وأما أنا فأقول لكم: (لا تقاوموا الشر) بل من لطمك على خدك الأيسر

فحوّل له الآخر أيضًا.. ومن أراد أن يخاصمك ويأخذ ثوبك فاترك له الرداء أيضًا، ومن سخّرك ميلاً واحدًا فأذهب معه اثنين"! وفي الآية ٤٨ من نفس الإصحاح الخامس يبرر ذلك بقوله: "لأنه إن أحببتم الذين يحبونكم فأى أجر لكم. أليس العشارون يفعلون أيضًا ذلك. وإن سلّمتم على إخوتكم فقط فأي فضل تصنعون. أليس العشارون يفعلون هكذا. فكونوا أنتم كاملين كما أن أباكم الذي فى السموات هو كامل".

الرسالة هنا واضحة (لا تقاوموا الشر)، وهي محاولة لفض الاحتقان لصالح الأشرار الذين يستحوذون على كل شيء لأنفسهم، لكن هذه المرة بأوامر من الله(!)، مقابل دخول الجنة بعد الممات.. والسؤال: هل ساهمت هذه الدرجة العليا من التسامح وتحمل الظلم والتغاضي عن الظالمين بل وتيسير السبل لهم لكي يتمادوا في ظلمهم أكثر وأكثر طلبًا للكمال كما أن الرب كامل في السماء؛ هل ساهم كل ذلك في إزالة الاحتقان ومحو أسباب العنف؟ بالتأكيد لا، فالطبيعة الإنسانية لا يمكن أن تستسلم إلى هذا الحد وأن تبارك الذي يجور عليها وتمدحه وتهيئ له ظروف التمادي والجور، والدليل أن الثورات في الدول التي تدين بالمسيحية كانت عاتية ودموية، قتل فيها الناس وعلّقت الرؤوس على المقاصل، كما في حالتي فرنسا وروسيا على سبيل المثال، واستمرت الحروب الأهلية لعقود كما في الحالة الأمريكية، كما أن الدول المسيحية قاتلت بعضها بعضًا بضراوة في

الكثير من فترات التاريخ، ليس آخرها الحربان العالميتان اللتان راح ضحيتهما ملايين الأبرياء من المسيحيين على الجانبين، ولم يعط أحد منهم نفسه فرصة الاستماع إلى تعاليم العهد الجديد!

بعد مضي ستة قرون على نزول السيد المسيح وتعاليمه، كان العرب تململوا وانصرفوا عن المسيحية إلى عبادة آلهة متعددة، كل جماعة اتخذت لنفسها إلهًا وراحت تروّج له كونه الأكبر والأعلى والقادر على كل شيء، ربما للهروب من حالة الضعف والاستسلام تلك، وفي محاولة للبحث عن إله يحمي المظلومين ويقتص لهم ويعاقب الظالمين في الدنيا والآخرة. وهنا نزلت رسالة الإسلام لتتعامل مع حالة الاحتقان المجتمعي الذي يؤدي إلى العنف بطريقة مختلفة. أولاً أعلنت المساواة بين كل البشر، لا فضل لعربي على عجمي ولا لأبيض على أسود إلا بالتقوى، و"يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيرًا ونساءً" (سورة النساء الآية ١)، فالاحتقان يجب أن يزول بين الشركاء في دين الإسلام تمامًا لأن الناس متساوون وخلقوا من نفس واحدة، والمسلم للمسلم كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضًا، لكنه نادى بقتال غير المسلمين في غير موضع: "وأعدّوا لهم ما استطعتم من قوّة ومن رباط الخيل ترهبون به عدوّ اللّه وعدوّكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم اللّه يعلمهم وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يوفّ إليكم

وأنتم لا تظلمون" (الأنفال ٦٠)، وفي الآية ١٤ من سورة التوبة: "قاتلوهم يعذّبهم الله بأيديكم ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مّؤمنين".. فغير المسلمين أعداء للدعوة ويريدون الإيقاع بها وبمنتسبيها: "لتجدن أشد الناس عداوةً للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا ولتجدن أقربهم مودةً للذين آمنوا الذين قالوا إنا نصارى ذلك بأن منهم قسيسين ورهباناً وأنهم لا يستكبرون" (المائدة:٨٢).. إلخ. صحيح أن ثمة آيات أخرى في مواضع أخرى تحض على قبول الآخر، لكنها تبقى خجول، لا يلفت إليها، بل ويتم تفسيرها أحيانًا باعتبارها حض على استبعاد الآخر المختلف وعزله، لا قبوله والعيش معه.

والمسلم الذي يحارب الكفار والمشركين وغير المسلمين عمومًا كان يربح في الحالتين: النصر والشهادة، فإن استشهدوا خلّدوا أحياء عند الله: "ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتًا بل أحياء عند ربهم يرزقون" (آل عمران ١٦٩)، يفوزون بالجنة ونعيمها وبكل ما وعد الله به الشهداء من منزلة عنده. وإن انتصروا غنموا، إبلاً وماشيةً ونساء.. إلخ. فالإسلام حبب الحرب إلى المسلمين، وزين لهم أسبابها، وفضل الذي يخرج للحرب عن الذي يتقاعس ويبحث عن سبب للتخلف عنها: "سيقول لك المخلّفون من الأعراب شغلتنا أموالنا وأهلونا فاستغفر لنا. يقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم. قل فمن يملك لكم من الله شيئًا

إن أراد بكم ضرًّا أو أراد بكم نفعًا. بل كان اللّه بما تعملون خبيرًا" سورة الفتح ١١).

غير أن الخطاب الإسلامي مراوح في مسألة العدالة الاجتماعية وطريقة توزيع الدخل بين المسلمين، فلم يعرف عن الرسول أنه أمم ممتلكات الأغنياء وأعطاها للفقراء، بل إنه قربهم إليه، وقال كلامًا يفهم منه أن المسلم الغني أحب عند الله من المسلم الفقير، واليد العليا خير وأحب إلى الله من اليد السفلى، وكانت وسيلته لإطعام الفقراء هي منحهم عطايا من أموال الزكاة، رغم أن المستضعفين انضموا للدعوة الجديدة في بداياتها بدافع تخليصهم من العبودية والعوز والفقر وظلم سادة بني قريش لهم، لذلك ثاروا ثورتهم الأولى على عثمان- أهم أغنياء بني أمية-، عندما وجدوا أنه لم يلتفت إليهم، وحابى قومه من الوجهاء والأغنياء، فكان أن حاصروا بيته وقتلوه فيما عرف بالفتنة الكبرى، وما أعقبها من أحداث دموية لم يتخلص منها المسلمون حتى وقتنا هذا. كما أن هناك في الخطاب الإسلامي أقوالاً منسوبة للصحابي أبي ذر الغفاري، تحض الفقراء على إشهار السيوف في وجوه الأغنياء إن لم يجدوا قوت يومهم. هذا التفاوت هو ما جعل عليًّا بن أبي طالب يحذر العامة من الاستشهاد بالقرآن لأنه (حمَّال أوجه).

وهكذا تضيف الأديان سببًا آخر للعنف، وهو التعصب الديني، الذي بدأ بكراهية المسلمين لليهود والمسيحيين، ثم تطور الأمر إلى

انقسام منتسبي الدين الواحد إلى فرق وشيع متحاربة: الأرثوزوكس والبروتوستانت والأرمن والإنجيليون وغيرهم في المسيحية، والسنة والشيعة والمعتزلة والخوارج والأشاعرة وغيرهم في الإسلام، ومن داخل كل فرقة عدة فرق متناحرة، يفوق الخلاف بينها الخلاف بين أحدها ودين آخر، وحمل الجميع السلاح ضد بعضهم البعض، كل منهم يحتمي وراء نصوص ومواقف وشواهد وقصص من السيرة، المسيحية والإسلامية، ولا يبدو في الأفق نهاية لذلك الصراع الدموي العنيف، لعدة أسباب:

أولاً أن تلك الفرق آخذة في التشدد أكثر وأكثر، تنجب كل يوم فرقًا جديدة تتطرف أكثر من سابقتها وتنقِّب في التراث الديني عما يوافق هواها. وثانيًا لأن الاحتقان الاقتصادي المرتبط بتقسيم الثروة لم يُحَلْ ولن يحلَّ في القريب المنظور، وأخشى أنه لن يحل أبدًا، مادام الأغنياء ينزعون إلى المزيد من الغنى مستخدمين كل ما يملكون من حيل ونفوذ وقوة. وأخيرًا لأن القوى الكبرى المتحكمة في الكون– أمريكا بالتحديد– استطاعت أن تغذي هذا التنافر الديني الطائفي المذهبي، لكي تحافظ على الاختلال الكوني الذي يعمل لصالحها وصالح المرتبطين بها والمتعاونين معها، بحيث يضمن أن تسود الكون لفترات طويلة أخرى قادمة، وأظنها نجحت في هذا، وسيستمر نجاحها في المستقبل.

إذن: هل ثمة أمل في كون خال من العنف؟

الإجابة: لا.. هذا الكون يتجه إلى عنف أكبر وأعظم وأكثر ترويعًا، ضحاياه من الضعفاء والفقراء والمغلوبين على أمرهم، والذين يهربون إلى الخرافات من الواقع، والباحثين عن فردوسهم في الأعالي، ذلك الذي لم يجدوه– ولن يجدوه– على الأرض.

فصول الصراع بين الأزهر والإخوان المسلمين

الصراع دائر في مصر بين العسكريين ورجال الدين منذ بداية القرن التاسع عشر، منذ نجحت ثورتا القاهرة، الأولى والثانية، عام ١٨٠٤ في إزاحة الوالي العثماني خورشيد باشا.. كل طرف يحاول أن يحتل المشهد وحده ويجني الثمار. كان الأزهريون يمثلون رجال الدين وقتها، يقودون الثورة، ويشحنون عامة الناس من على منابر المساجد، ولهم مكانة عالية بينهم، وهم الذين اختاروا عسكريًّا ألبانيًّا لحكم مصر، هو محمد علي، هذا الذي لم يتحمل أن يكون للدولة رأسين، واستطاع أن يحسم الصراع لصالحه نهائيًّا بعزل عمر مكرم- الذي كان يناطحه رأسًا برأس-، من نقابة الأشراف ونفيه إلى دمياط، مستغلاً الصراعات بين المشايخ أنفسهم على إدارة أوقاف الأزهر، والحسد الذي تلبس آخرين من المكانة التي كان يحظى بها عمر مكرم دونهم. ثم أدار رأسه إلى الحجاز ليحارب مشايخ الوهابية الذين بسطوا نفوذهم عليها.

النجاحات الكبرى التي حققها محمد علي في إدارة شئون مصر، والنهضة الصناعية والتعليمية التي أحدثها، ساعدته على بسط نفوذه

على الأزهر ليكون سلاحًا في يده، وليس ضده، يمثل غطاء دينيًّا لحكمه وأبنائه من بعده. هذا انتصار كبير له لما يمثله الأزهر من مكانة روحية على طول تاريخه، فالصراع على الأزهر يلخص تاريخ مصر الإسلامي كله- كما يقول عبد الرحمن الراشد في عموده بجريدة الشرق الأوسط في ٢٢ مارس ٢٠١٠-، فالفاطميون بنوه منارة سياسية لهم، وبعد أن فتح صلاح الدين الأقصى قام بإغلاقه لإيقاف المد الشيعي. واستعان به جمال عبد الناصر لتأييده في خلع محمد نجيب وتعيين نفسه قائدًا لمصر. واستمر الحال مع أنور السادات وحسني مبارك، بل ازداد دور الأزهر وأهميته لدى أنظمة الحكم المتوالية بعد إنشاء جماعة الإخوان المسلمين على يد حسن البنا عام ١٩٢٨، تلك الجماعة السياسية التي تستند إلى مرجعية دينية، حيث لجأت أنظمة الحكم إلى التأكيد على أن خطاب الأزهر الديني هو الخطاب الصحيح لأنه وسطي، لا غلو فيه، لتصرف المتدينين عن الانضمام إلى الجماعة.

تهمة انحياز شيخ الأزهر لسلطة الحكم قديمة، وتخصم من هيبة شيوخه وعلمهم ومكانتهم الروحية وسمعتهم لدى عامة الناس، عانى من هذا شيخه السابق محمد سيد طنطاوي الذي كان عالمًا جليلاً متواضعًا، لكن الإهانات طالته بعد فتاواه الشهيرة عن عدم شرعية ختان الإناث، وتحليل فوائد ودائع البنوك.. وغيرها من الفتاوى التي

اعتبرت تلبية لأوامر النظام وقتها. وقبل أن يتم تعيين شيخه الحالي الدكتور أحمد الطيب، كان عضوًا بلجنة سياسات الحزب الوطني التي كان يرأسها جمال مبارك، وكان الرجل حليق اللحية، ويرتدي بدلة حديثة، لكنه آثر أن يستقيل من اللجنة والحزب، وأطلق لحيته وارتدى الجبة والقفطان الأزهريين احترامًا لمكانة موقعه الجديد، ونفيًا لأية انحيازات سياسية، وقد ساعده أن ثورة يناير ٢٠١١ اندلعت بعد وقت قليل من تقلده منصبه، وعدم تورطه أثناء الأحداث في أي تصريح ينحاز لسلطة مبارك وابنه على حساب الثوار الغاضبين، بل إن بعض الشيوخ المنتسبين للأزهر ذهبوا إلى الميدان في جماعات، بزيهم الديني، وأعلنوا انحيازهم التام للثورة، ولم ينالهم أي عقاب من الشيخ.

الأزهر- إذن- كان أداة السلطة في تحجيم جماعة الإخوان، والحد من انتشارها، وذلك بتبنيه خطابًا دينيًّا معتدلاً يناهض الخطاب المتشدد للجماعة، والجماعات المتطرفة التي خرجت من عباءتها، فأضحى في مصر مؤسستين تتصارعان على تمثيل الفكر الديني وكسب العامة إليها: الأزهر الشريف وجماعة الإخوان.

تكامل الأزهر والجماعة

في بداية تكوين الجماعة كان الشيخ حسن البنا يحرص على وجود علاقة طيبة له- ولجماعته الناشئة- مع الأزهر الشريف وشيوخه

المؤثرين، آملاً أن يستغل نفوذه ويحقق بعض ما يصبو إليه، فموقع "ويكيبيديا الإخوان المسلمون" التابع للجماعة يحرص على إبراز ذلك، ويسوق عدة أمثلة موثقة للتأكيد عليه، فيذكر أن حسن البنا كان اعتمد على بعض الأزهريين في تشييد دعوته كالشيخ طنطاوي جوهري صاحب جواهر القرآن، والشيخ الباقوري والغزالي وعبد اللطيف دراز وغيرهم. وقد عبر البنا – حسب الموقع– عن تكامل الأزهر الشريف مع الإخوان بقوله: إن الأزهر معقل الدعوة وموئل الإسلام، وإنه اعتبر دعوة الإخوان دعوته وغايتها غايته، وإن صفوف الإخوان امتلأت بعلماء الأزهر، وشبابه الناهض، وكان لعلماء الأزهر الشريف وطلابه أثر كبير في تأييد الدعوة ونشرها، وقد احتفلت الجماعة بولاية الشيخ المراغي لمشيخة الأزهر الشريف (١٩٣٥– ١٩٤٥) وألقى مصطفى الطير، المدرس بالأزهر الشريف وكاتب بجريدة الإخوان، قصيدة يمتدح فيها المراغي. كما أن البنا كان دائم الكتابة إلى شيوخ الأزهر الكبار، يستعين بهم في حملاته ضد التنصير مثلاً.. وغيرها من الأمور التي تخدم أفكاره، ربما لأنه لم يكن يريد صدامًا مبكرًا بين مؤسسة الأزهر الراسخة، وجماعته التي كانت ضعيفة وقتها ومحدودة بالعدد وبالمكان.

وما من شك أن كثيرين من علماء الأزهر وطلابه تأثروا بدعوة الجماعة ودخلوا فيها، بعضهم بشكل علني والبعض الآخر كان

متغلغلاً في جسد الأزهر دون إعلان عن هويته، وافتضح أمره بعد صعود الإخوان للسلطة، ومن الأمثلة الصارخة على ذلك السفير محمد رفاعة الطهطاوي الذي كان متحدثًا رسميًّا باسم مشيخة الأزهر قبل وأثناء ثورة يناير، وحفيد رفاعة رافع الطهطاوي أحد رموز التنوير في مصر الحديثة، فحينما أعلن استقالته- يوم ٤ فبراير ٢٠١١- من منصبه وانضمامه للثوار في ميدان التحرير، حتى لا تحسب تصرفاته على المشيخة، قوبل موقفه باستحسان كبير من ثوار الميدان، باعتباره أزهريًّا، ثم فوجئوا بأنه إخواني، عينه محمد مرسي رئيسًا لديوان رئيس الجمهورية، وهو متورط معه الآن في قضايا التخابر مع جهات أجنبية وقتل المتظاهرين أمام قصر الاتحادية يوم ٥ ديسمبر ٢٠١٢. كما أنه من المعروف أن الجماعة كانت ومازالت تعمل بين طلاب كليات جامعة الأزهر، ونجحت في استمالة كثيرين منهم لصفوفها، وقد افتضح ذلك في قضية ميليشيات طلاب الأزهر عام ٢٠٠٦ التي حوكم بسببها خيرت الشاطر- نائب المرشد العام للجماعة- وآخرين، وفي المكائد التي كان يدبرها الطلاب لشيخ الأزهر وقت حكم الإخوان، مثال حالات التسمم المفتعلة الشهيرة، والشغب الذي يمارسه بعض طلاب الأزهر الآن ضد ما أسموه "الانقلاب العسكري" في ٣ يوليو، مطالبين بـ"عودة الشرعية" المتمثلة في "الرئيس المنتخب".

مظاهر الصدام بين الأزهر والجماعة

على جانب آخر هناك من بين رموز مشايخ الأزهر من يناصبون الجماعة العداء، وأعلنوا تأييدهم الصريح لخريطة الطريق التي أقصت جماعة الإخوان عن السلطة في ٣ يوليو ٢٠١٣، من أبرز هؤلاء الشيخ أحمد كريمة أستاذ الشريعة الذي وصف الشيخ القرضاوي بأنه شخصية إرهابية تتبع جماعة إرهابية، وطالب وزير الداخلية بسحب الجنسية المصرية منه وتجميد نشاط الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين الذي يرأسه، كونه لا يخدم الإسلام وإنما يخدم الجماعة. وقال إن الإخوان سعوا- أثناء حكمهم- إلى تنفيذ أجندتهم التكفيرية، ومن ضمنها تكفير الأزهر وعلمائه، وشدد على أن الجماعة شبت على الكذب والخداع، كما أشار إلى أن العمليات الإرهابية التى تشهدها مصر حاليًّا تتم بتخطيط ودعم من الإخوان وتنفذ على أيدي الجماعات الجهادية.

ومنهم أيضًا الشيخ مظهر شاهين، إمام مسجد عمر مكرم الذي أطلق عليه الثوار لقب "خطيب الثورة"، فقد أفتى منذ أيام- في أحد البرامج التليفزيونية- بوجوب تطليق الزوجة الإخوانية في حالة مشاركتها في مظاهرات الإخوان أو الرقص عند استشهاد أحد ضباط الجيش والشرطة استنادًا إلى فقه الأولويات، باعتبار أن مصلحة الوطن مقدمة على المصلحة الشخصية- رغم تراجعه بعد ذلك-،

ومعروف أن شاهين أوقف عن الخطابة وقت حكم الإخوان وتم تحويله إلى التحقيق. وكذلك الدكتورة سعاد صالح التي دعت في برنامج تليفزيوني تقدمه بعنوان "فقه المرأة"، لفسخ خطبة الشاب من خطيبته إذا كانت تنتمي إلى جماعة "الإخوان المسلمين"، بدعوى الحفاظ على الأسرة والدين ولمصلحة العائلة والوطن. ورغم ما في ذلك من غلو استنكره رجال الدين ورجل الشارع العادي، إلا أنه يعد مظهرًا من مظاهر كره بعض الأزهريين لجماعة الإخوان.

ومن أهم مظاهر الصراع الحديثة بين الأزهر والجماعة وأكثرها نصاعة، بعد اعتلاء الإخوان سدة السلطة في مصر، أن شيخ الأزهر د.أحمد الطيب حين ذهب إلى جامعة القاهرة في أول يوليو ٢٠١٢ لحضور الاحتفال الذي أقيم لحلف محمد مرسي اليمين الدستورية، لم يجد مقعدًا مخصصًا له بين كبار المدعوين كما هو معتاد، وهو ما يعد إهانة بالغة له وللمنصب الذي يتقلده، فغضب وانصرف دون أن يحضر المراسم. وبعدها بأيام- ولم يكن الغضب قد هدأ من الموقف الأول- شهد مرسي حفل تخرج الدفعة ٤٩ بالكلية الفنية العسكرية، والدفعة ٤١ للمعهد الفني للقوات المسلحة، بحضور المشير محمد حسين طنطاوي، وزير الدفاع وقتها، وقد صافح أثناء دخوله القاعة الضيوف الجالسين في الصف الأول، جميعًا، ولم يصافح الشيخ

الطيب أمام الكاميرات التي كانت تسجل الحدث، ما يعد إصرارًا على إهانة الرجل/ الرمز.

دماء على الثوب الأزهري

على أن الصراع بين الجماعة والأزهر لم تقتصر على التصريحات الإعلامية والفتاوى الشرعية، بل جنحت إلى العنف أيضًا كما في حادث خطف وقتل الشيخ محمد حسين الذهبي- وزير الأوقاف في عهد الرئيس أنور السادات- عام ١٩٧٧، حيث قتل برصاصة صوبت على عينه اليسرى على يد أحد أفراد جماعة التكفير والهجرة، أو جماعة شكري مصطفى، الذي كان أحد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين الذين اعتقلوا عام ١٩٦٥ في قضية القطبيين وكان عمره وقتئذ ثلاثة وعشرين عامًا- وكان معه في القضية ذاتها د.محمد بديع المرشد الحالي-. تولى شكري مصطفى قيادة الجماعة داخل السجن. وبعد أن أفرج عنه عام ١٩٧١ بدأ التحرك في مجال تكوين الهيكل التنظيمي لجماعته، وتمت مبايعته أميرًا للمؤمنين وقائدًا لجماعة المسلمين. وبعد أن قامت الجماعة باختطاف وقتل الذهبي تم القبض على المئات من أفرادها، وتقديمهم للمحاكمة في القضية رقم ٦ لسنة ١٩٧٧، التي حكمت بإعدام خمسة من القيادات على رأسهم شكري مصطفى وماهر عبد العزيز بكري، وأحكام بالسجن متفاوتة على باقي

أفراد الجماعة. وفي ٣٠ مارس ١٩٧٨- صبيحة زيارة السادات للقدس- تم تنفيذ حكم الإعدام في شكري مصطفى وإخوانه.

يذكر أن الشيخ الذهبي واحد من أعلام الأزهر الشريف، تخرج في كلية الشريعة جامعة الأزهر، وحصل من كلية أصول الدين على درجة الدكتوراه في علوم القرآن عام ١٩٤٦ عن رسالته "التفسير والمفسرون" التي أصبحت بعد نشرها أحد المراجع الرئيسة في علم التفسير. تقلب في المناصب الجامعية حتى أصبح عميدًا لكلية أصول الدين، ثم أمينًا عامًا لمجمع البحوث الإسلامية، ثم وزيرا للأوقاف وشئون الأزهر، ويشهد له بعض أعضاء الجماعات المتطرفة أنفسهم بأنه كان عالم دين متوازن، متدينًا تديُّنًا معتدلاً لا غلو فيه، وقد أصدر عدة كتب تعد علامات في التفسير، إلى جانب أنه كان متواضعًا بسيطًا، وربما هذا ما سهل عملية خطفه بالقرب من مسكنه. لكن هذا لم يشفع له عند قاتليه من جماعة الإخوان الذين انتهجوا العنف سبيلاً، والذين يرون أن الأزهر مؤسسة فاسدة، وأن شيوخه شيوخ للسلطان، وأنهم وحدهم المتحدثون باسم الدين، لا ينازعهم في ذلك أحد، حتى لو من بين شيوخ الأزهر.

المحتويات

مقدمة ضرورية	٥
١- مائة يوم من عمر مصر!	١٣
٢- أطفال سيمون بوليفار يقهرون الحكومة!	١٧
٣- رؤية باردة لأصل الصراع السياسي في مصر	٢٣
٤- رسالة إلى الرئيس محمد مرسي	٢٩
٥- ماذا لو عرضوا عليَّ منصب وزير الثقافة؟	٣٣
٦- الإخوان وعلامات الصراع الدموي في مصر	٣٩
٧- متى يسقط حكم الإخوان المسلمين في مصر؟	٤٥
٨- الإخوان المسلمون وأسطورة الدم!	٥١
٩- الطفل بائع البطاطا الذي عرَّى الرئيس والإخوان	٥٥
١٠- مأزق جماعة الإخوان واحتمالات سقوطها	٦١
١١- ضلالات جماعة الإخوان وأباطيلها	٦٧
١٢- مصر في الطريق إلى ثورة جياع	٧٣
١٣- من قتل الجنود المصريين في سيناء؟	٧٩
١٤- الرئيس يرسم صورته!!	٨٥

١٥- باسم يوسف.. مرآة تكشف زيف خطاب الإسلاميين ٩١
١٦- المقاومة بالثقافة ٩٧
١٧- زمن توفيق عكاشة! ١٠٣
١٨- الإسلام السياسي والحركة الوطنية المصرية ١٠٩
١٩- الخطاب الديني سبب صعود وانهيار الإخوان ١١٥
٢٠- المصريون ضد حكم العسكر والإخوان ١٢١
٢١- اللعب بالنار في سيناء ١٢٧
٢٢- ٣٠ يونيو بين الثورة والانقلاب في مصر ١٣٣
٢٣- آخر معارك الإخوان المسلمين ١٣٩
٢٤- الاختلافات الوهمية بين فصائل الإسلام السياسي ١٤٥
٢٥- ليست حربًا أهلية في مصر.. إنه الإرهاب الأسود ١٥١
٢٦- نحو مزيد من الفقر والعنف والقتل والترويع! ١٥٧
٢٧- فصول الصراع بين الأزهر والإخوان ١٦٧

سمير درويش

– شاعر من جيل الثمانينيات في مصر، وله تجارب في كتابة الرواية والنقد.

– يكتب مقالات سياسية ودينية في جريدة "المقال" المصرية وجرائد عربية أخرى.

– شغل عدة وظائف قيادية في الإدارات الثقافية الحكومية والأهلية.

– شارك في إصدار مجلات أدبية ورأس تحرير مجلة "الثقافة الجديدة" المصرية.

– ترجمت قصائده إلى الألمانية والإنجليزية والفرنسية، وشارك في عدة مهرجانات عربية ودولية، وتناولت أعماله بعض الدراسات الجامعية المتقدمة ضمن دراسة ظواهر أدبية.

صدر له ١٤ ديوانًا:

١– قطوفها وسيوفي، هيئة قصور الثقافة ١٩٩١.

٢– موسيقى لعينيها خريف لعيني، هيئة الكتاب ١٩٩٣.

٣– النوارس والكهرباء والدم، كتاب إضاءة ٧٧، ١٩٩٨.

٤– الزجاج، هيئة الكتاب ١٩٩٩.

٥– كأعمدة الصواري، هيئة قصور الثقافة ٢٠٠٢.

٦– يوميات قائد الأوركسترا، هيئة الكتاب ٢٠٠٨.

٧– من أجل امرأة عابرة، هيئة قصور الثقافة ٢٠٠٩.

٨– تصطاد الشياطين، دار شرقيات ٢٠١١.

٩– سأكون ليوناردو دافنشي، دار الأدهم ٢٠١٢.

١٠– غرام افتراضي، هيئة الكتاب ٢٠١٢.

١١– الرصيف الذي يحاذي البحر، دار النسيم ٢٠١٣.

١٢– انهيارات بطيئة، دار مجاز ٢٠١٤.

١٣– في عناق الموسيقى، هيئة الكتاب ٢٠١٥.

١٤– أبيض شفاف، دار مجاز ٢٠١٥.

وروايتان:

١– خمس سنوات رملية، نادي القصة ٢٠٠٤.

٢– طائر خفيف، اتحاد الكتاب ٢٠٠٦.

طبع بمؤسسة بسطرون
٠١٢٢٩٣٠٠٠٢٩